جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم العلوم السياسية

العوامل الاقتصادية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية

(النفط، الصندوق الكويتي للتنمية، المساعدات والمعونات، الاستثمارات الخارجية)

من الفترة (1961-2015)

The Economic Factors Affecting Kuwaiti Foreign Policy

(Oil, Kuwaiti Development Fund, Aids, Foreign Investments)

-1961-2015-

إعداد الطالب

ماجد عبد الله الماجد

إشراف الأستاذ الدكتور

أحمد سعيد نوفل

الفصل الدراسي الصيفي

2016/2015

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

العوامل الاقتصادية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية
(النفط، الصندوق الكويتي للتنمية، المساعدات والمعونات، الاستثمارات الخارجية)
من الفترة (1961-2015)

The Economic Factors Affecting Kuwaiti Foreighn Policy
(Oil, Kuwaiti Development Fund, Aids, Foreign Investments)
1961-2015

إعداد

ماجد عبدالله ماجد الماجد

بكالوريوس، علوم سياسية، جامعة الكويت، **2010**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها

الأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل _____ مشرفاً رئيساً

أستاذ في العلوم السياسية– جامعة اليرموك

الدكتور وصفي محمد عقيل الشرعة _____ عضواً

أستاذ مساعد في العلاقات الدولية –جامعة اليرموك

الدكتور موفق محمد أبوحمود _____ عضواً

أستاذ مساعد في قسم دراسات التنمية – جامعة فيلادلفيا

تاريخ المناقشة

2015/8/24

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــداء

أهدي عملي المتواضع إلى صاحبة القلب الكبير المعطاء

إلى من حملتني صغيراً وكبيرا وهناً على وهن،، وأنارت لي الطريق

إلى أمي الحبيبة

إلى مثلي الأعلى والذي كان لي دوماً وما زال السند والمرجع والعين في حياتي،،

صاحب الفضل والعطاء علي

إلى والدي الغالي

الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله،، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء، وعلى آله وأصحابه أجمعين إلى يوم الدين، وبعد:

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى **الأستاذ الدكتور أحمد نوفل** الذي أرشدني إلى طريق البحث والمعرفة، وقدّم لي النصح والإرشاد، ومنحني من وقته وجهده الكثير، فما بخل بعلم، أو توجيه، فأعطاني من فيض عبقريته، وغزارة علمه، وصواب منهجه، وعظيم تواضعه، فجزاه الله خير الجزاء.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير أيضاً إلى الاساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تجشموا عناء قراءة الرسالة ومناقشتها وإثرائها، **الدكتور وصفي الشرعه، والدكتور موفق أبو حمود.**

وأقدم شكري لجامعة اليرموك المتميزة ولكل من ساعدني وبذل الجهد في إتمام دراستي، وأخص بالشكر الهيئة الدراسية والإدارة المكتبية في جامعة الكويت وأخص بالذكر الدكتور عبد الرضا الأسيري، ووزارة النفط وأخص بالذكر الأستاذ عاطف الجميلي، ومحافظ الأوبك في الكويت الأستاذة نوال الفزيع، وهيئة الاستثمار، وصندوق التنمية الكويتي، وكل من شارك في عملي المتواضع.

الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	1
مشكلة الدراسة	4
أهداف الدراسة	5
أهمية الدراسة	6
حدود الدراسة	6
منهجية الدراسة	7
مصطلحات الدراسة	7
الدراسات السابقة	8
الفصل التمهيدي: نظريات الاقتصاد السياسي من منظور السياسة الخارجية	13
1- نظريات الاقتصاد السياسي	13
- النظرية التبعية	14
- النظرية الليبرالية	16
- النظرية الماركسية – الاقتصاد الريعي	18
- الاقتصاد الريعي	20
- نظرية الاقتصاد السياسي للتنمية (الاستقرار المهيمن)	24
- نظرية الاقتصاد المزدوج	26
- نظرية الطريق الثالث	26
- نظرية النظام العالمي الجديد	27
- النظرية القومية	29
2- مفهوم السياسة الخارجية وأدواتها	32
- مفهوم السياسة الخارجية	34
- أدوات السياسة الخارجية	36
- صنع القرار في السياسة الخارجية	39

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول: مقومات العوامل الاقتصادية وعلاقتها في السياسة الخارجية الكويتية	**44**
المبحث الأول: مقومات العوامل الاقتصادية لدولة الكويت	**47**
المطلب الأول: الموارد الاقتصادية في الكويت	**47**
المطلب الثاني: توزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لوحدات دولية	**58**
المبحث الثاني: عناصر السياسة الخارجية الكويتية	**67**
المطلب الأول: مؤسسات صنع القرار في السياسية الخارجية	**67**
المطلب الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية لدعم السياسة الخارجية للدولة.	**72**
المبحث الثالث: علاقة العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية	**77**
المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية الإقليمية	**77**
المطلب الثاني: دور العامل الاقتصادي في تشكيل وتقوية السياسة الخارجية الكويتية.	**82**
الفصل الثاني: النفط وتأثيره في السياسة الخارجية الكويتية	**87**
المبحث الأول: النفط في الكويت.	**88**
المطلب الأول: نشأة النفط والتطور الحضاري في الكويت	**88**
المطلب الثاني: النفط كعامل اقتصادي.	**91**
المبحث الثاني: تأثير النفط على السياسة الخارجية الكويتية	**98**
المطلب الأول: أثر النفط في الحروب العربية مع اسرائيل 1967 وحرب 1973	**99**
المطلب الثاني: تأثير النفط في تحول السياسة الخارجية الكويتية في النزاعات مع الجوار (1961-1980)	**103**
المطلب الثالث: غزو العراق للكويت عام 1990 حتى الربيع العربي بدءاً عام 2011 إلى عام 2015.	**120**
المطلب الرابع: مرحلة التغيرات الإقليمية والدولية من عام 2001 إلى عام 2015	**128**

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: الاستثمار الخارجي والصندوق الكويتي للتنمية وتأثيرهما على السياسة الخارجية الكويتية	**136**
المبحث الأول: الاستثمارات الخارجية الكويتية وتأثيرها على السياسة الخارجية الكويتية	**140**
المطلب الأول: الهيئة العامة للاستثمار (أهدافها، نشأتها، وهيكلتها)	**140**
المطلب الثاني: استثماراتها في الخارج	**142**
المطلب الثالث: علاقة الاستثمارات الخارجية بالسياسة الخارجية الكويتية.	**151**
المبحث الثاني: نشأة الصندوق الكويتي للتنمية والهدف منه	**158**
المطلب الأول: نشأة الصندوق الكويتي التنموي	**158**
المطلب الثاني: المساعدات والمعونات التي قدمها لدول العالم والهدف منها	**161**
المبحث الثالث: تأثير الصندوق الكويتي للتنمية على السياسة الخارجية الكويتية	**180**
المطلب الأول: الأبعاد البراغماتية لصندوق التنمية الكويتي والخطر العراقي	**180**
المطلب الثاني: الدبلوماسية الكويتية لاستقطاب الحلفاء والمؤيدين	**187**
الخاتمة	**192**
النتائج	**195**
التوصيات	**201**
قائمة المراجع	**203**
المخص بالانجليزية	**220**

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصّفحة
جدول (1)	الموارد الاقتصادية لدولة الكويت من الإطار العام لخطة التنمية الخمسية (2010- 2014)	46
جدول (2)	لحجم الإيرادات النفطية والغير نفطية من عام 2008- 2012	47
جدول (3)	الإيرادات والمصروفات والفائض/العجز للأعوام 2012-2015	48
جدول (4)	الناتج المحلي للفرد بالدولار الأمريكي في العام 1990 إلى 2015	49
جدول (5)	الناتج المحلي في كافة القطاعات النفطية والغير نفطية والإيرادات بالدولار الأمريكي ما بين 2001-2007	50
جدول (6)	الإيرادات العامة من عام 1990-2007	51
جدول (7)	الإيرادات العامة من عام (2011/2010)	52
جدول (8)	الإيرادات العامة والمصروفات (2015/2014)	52
جدول (9)	التطور السكاني في دولة الكويت (2002-2012) والعمالة الوافدة	57
جدول (10)	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الكويتي	59
جدول (11)	الاحتياطي الكويتي العالمي	60
جدول (12)	إنتاج النفط تصديره واستهلاكه، وتقدير صافي صادراته، وسعة التكرير والاحتياطات المؤكدة لعام 2014	61
جدول (13)	نصيب الفرد الكويتي من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (1990-2014)	62
جدول (14)	أعلى عشر دول إنتاجاً للنفط حول العالم، والاحتياطات المؤكدة عام 2011	91
جدول (15)	الترتيب العالمي لدولة الكويت الحادي عشر بين دول العالم في الإنتاج عام 2013	92
جدول (16)	المساعدات الكويتية للعراق (1980-1988)	178
جدول (17)	القروض المقدمة للدول العربية حتى عام 2015	180
جدول (18)	الصندوق الكويتي في أرقام	181
جدول (19)	ض المقدمة من صندوق الكويت للتنمية إلى البلدان العربية والإسلامية والصديقة منذ تأسيسه ولغاية 2011	184
جدول (20)	المنح والمساعدات المقدمة من صندوق الكويت للتنمية منذ تأسيسه ولغاية 2011	184
جدول (21)	قروض الصندوق لدول العالم حتى 2014	185

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الشكل	عنوان الشكل	الصّفحة
شكل (1)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار) ما بين (1980–2020)	50
شكل (2)	الإيرادات النفطية والغير نفطية من عام 2004 – 2009	52
شكل (3)	تركيبة العاملين في القطاع العام والخاص في الكويت وعام 2012	57
شكل (4)	الدول والقطاعات المستفيدة من القروض	185

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية ضمن المتغيرات (النفط، صندوق التنمية الكويتي، الاستثمارات الخارجية، تقديم المساعدات والمعونات)، والتعرف على العوامل الاقتصادية الأكثر تأثيراً على السياسة الخارجية الكويتية، ومردود هذه العوامل على دولة الكويت في المراحل التاريخية التي عصفت بها وعلى وجه الخصوص الغزو العراقي.

اكتسبت الدراسة أهميتها كونها دراسة تتبع منهجية صنع القرار؛ والمنهج التحليلي الذي يقود إلى استخدام منهج التحليل العلمي بأداتيه الاستنباط والاستقراء تحاول قياس العوامل الاقتصادية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية ومن هذه العوامل (النفط، الصندوق الكويتي للتنمية، المساعدات والمعونات، الاستثمارات الخارجية) في مراحل متعاقبة (1961-2015)، وتتبع دولة الكويت سياسة خارجية معينة مع الدول الصديقة أو الدول التي تتعاون معها من أجل تكوين الصداقة والتحالفات من خلال التعاون المشترك في ظل العوامل الاقتصادية، وقد يحدث تغير جذري في السياسة الخارجية لدولة الكويت نتيجة للعوامل الاقتصادية، حيث تلعب تلك العلاقات الإقليمية والدولية دوراً مهماً في الاستقرار الداخلي والخارجي، وتحقيق مكانة دولية بين الدول والشرعية لكيانها الداخلي والخارجي، وأهم العوامل الاقتصادية النفط حيث تعتبر الكويت دولة ريعية تعتمد على النفط كمدخول أساسي يلعب دوراً مهماً في تعزيز مكانتها بين الدول، وترفيه شعبها، وتقديم المساعدات والمنح والمعونات لدول العالم، ورأس مال صندوق التنمية الكويتي والاستثمار يأتي في الأساس من مدخولات النفط.

قد تفيد الدراسة الحالية الباحثين والدارسين من خلال تقديمها تحليل لمدى تأثير العوامل الاقتصادية على السياسة الخارجية الكويتية كمحددات وأدوات مؤثرة فيها، يهتم بها صناع القرار في عملية التحولات والتوجهات في السياسة الكويتية الخارجية وذلك في صنع العلاقات الإقليمية والدولية، وتوضيح العلاقة بين العوامل الاقتصادية والسياسة الخارجية الكويتية، والصراع مع الجوار والدول الإقليمية والدولية، وتأثيرها الإيجابي والسلبي على السياسة الخارجية من خلال تضمين تجارب مع العديد من الدول العربية والعالمية وتقصي الأثر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبرزت أهم النتائج في الدراسة الحالية تأثير العوامل الاقتصادية كأدوات مهمة وفاعلة في السياسة الخارجية الكويتية، وضمان حماية أمن الدولة من التهديدات الخارجية وخاصة دول الجوار والحفاظ على استقرارها الداخلي والخارجي. وإنشاء تحالفات اقتصادية سياسية عربية ودولية من خلال تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لأهمية العوامل الاقتصادية كأدوات لها دور كبير في السياسة الخارجية الكويتية، والحفاظ على استقرار دولة الكويت السياسي الخارجي والداخلي من التهديدات ومدى تأثير الربيع العربي سياسياً واقتصادياً على توجهات السياسة الكويتية الخارجية. وأثبتت الدراسة في مرحلة الغزو العراقي للكويت عام 1990 أن الأمن المالي جزء مكمل لنجاح الأمن السياسي والعسكري، على الرغم من وقوف دول عربية بجانب العراق، إلا أن هذا لا يعد تعميم بل وليد المرحلة، حيث أن العراق كانت تعتبر ميزان قوى، ودولة لها مكانتها بين الدول العربية والعالمية، ولا يمكن إغفال أهمية العوامل الاقتصادية على تعزيز الصداقات واكتسابها بين دولة الكويت ودول العالم قاطبةً، وبناء تحالفات دولية تضمن استقرارها وأمنها الداخلي والخارجي، والحفاظ على كيانها بين الدول.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

تعد السياسة الخارجية من أهم العناصر الرئيسة للسياسة العامة للدولة، وتتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالكيان الإقليمي والدولي للدولة والأمن الوطني، وتحتل السياسة الخارجية مكانة مركزية في السياسة العامة وللوحدات الدولية المتفرعة على مستوى العالم، حيث تلعب السياسة الخارجية وظيفة تنموية تعمل بدورها على تفعيل وإضفاء مكانة داخلية ودولية، ودوراً في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة، وتأمين المصالح الخارجية، وتلعب السياسة الخارجية أيضاً دوراً في الاستقرار السياسي وتحقيق التكامل القومي، وفي إعطاء الدولة مكانة دولية رمزية تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري، وفي تدعيم سلطة صانع السياسة الخارجية، وإضافة الشرعية على سلطته الداخلية من خلال دور السياسة الخارجية في إعطاء دوراً حيوياً في تأكيد مشروعية سلطة القائد السياسي وزيادة شعبيته.

ولتحقيق أهداف السياسة الخارجية لابد من توافر أو استعمال مجموعة من الأدوات، فمن دونها يصبح من العسير تحقيق الأهداف السياسية الخارجية، فلابد من تعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق ذلك. وتنبع أهمية أدوات السياسة الخارجية كونها عاملاً مؤثراً ليس فقط لتحقيق الأهداف، أيضاً لكونها عاملاً مؤثراً في مسار السياسة الخارجية، ومحدد لمسار تلك السياسة ومعالمها، وتتجه أدوات السياسة الخارجية بشكل عام إلى الموارد الاقتصادية في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية؛ والتي تعد من أهم الأدوات التي تستخدم للتأثير في إدارة الثروة الاقتصادية للدولة أو للأحداث الدولية الأخرى[1].

وتشمل الموارد الاقتصادية كتقديم القروض، وطلب المساعدات الاقتصادية، والاستثمارات الخارجية، والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية، والتعريفات الجمركية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، وصرف العملة، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية. وتعد الموارد الطبيعية من أدوات السياسة الخارجية الاقتصادية، والتي توظف لتحقيق هدف محدد، ودولة الكويت تمتلك ثروة طبيعية أهمها

([1]) سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية. ط2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 92.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النفط ومشتقاته، واستثمارات داخلية وخارجية ومعاملات تجارية وجمركية، وتقديم المساعدات على المستوى الإقليمي والدولي من خلال صندوق التنمية الكويتي، وتستخدم أدوات السياسة الخارجية الاقتصادية على وجه الخصوص كأداة ضغط وتحقيق أهداف معينة.

إن السياسة الخارجية الكويتية قائمة على محاور أساسية في تعزيز ومساندة الشرعية الدولية، وعلى وجه الخصوص المدعومة من منظمة الأمم المتحدة، والمشاركة الفعالة في المنظمات الدولية والإقليمية لمنظمة الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية بشتى أشكالها، ومجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وملتقى الحوار الآسيوي، ويلعب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية دوراً فعالاً وحيوياً في دعم الدبلوماسية الاقتصادية أو الجانب الاقتصادي في السياسة الخارجية الكويتية، ويغطي نشاطه أكثر من 100 دولة عبر العالم[1].

ويعتبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إحدى أهم الأدوات الاقتصادية الرسمية في تفعيل السياسة الخارجية الكويتية، والقناة الرسمية لمساعدة الدول العربية والنامية في تنفيذ برامج التنمية فيها، فضلاً كونه قناة لتعزيز أواصر الصداقة والمصالح المشتركة بين الكويت والدول المتلقية لهذه المساعدات[2].

والنفط من الثروات التي يمتد تأثيره على الكيانات السياسة للدولة، فهو محرك رئيسي وقوة فاعله فيها، وتعدى تأثيره سياسات دول المنطقة وعلاقاتها المتداخلة، ودخلها القومي وميزانياتها ليصل إلى تأثيره على مجريات الأحداث اليومية، وعلى غنى دولة الكويت بالنفط فإنه غني أيضاً بالصراعات النشطة والكامنة كسائر دول الخليج العربي، ويتجه النفط الكويتي إلى مناطق عديدة في العالم، وتتحدد الصراعات

([1]) العنزي، عدنان عبد الله، آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية –دراسة تحليلية مقارنة في ضوء خبرات وتجارب عالمية وإقليمية–. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013، ص 1.

(2) المنصور، مشعل، دور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية: دراسة حالة الصندوق الكويتي للنمية الاقتصادية العربية 1990–2011م، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2013، 169.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقليمية والدولية من خلال استخدام النفط كهدف من الأهداف التي يمكن تحقيقها، سواء أكان استخدامه كأداة للدفاع والضغط كما في حرب 1973، أو استخدامه كأداة تأثير على العلاقات الدولية والسياسة الخارجية الكويتية، أو تقديم المساعدات المالية كما حصل في حرب العراق – الإيرانية، وتعتبر الكويت أحد الأعضاء في منظمة الأوبك والأوابك[1].

وارتبطت السياسة الخارجية الكويتية في تقديم المعونات إلى العديد من الدول الإقليمية كمصر والعراق والأردن وغيرها من الدول، وتأثرت هذه المعونات بسبب التوجهات السياسية لبعض الدول العربية كمصر عند توقيعها معاهدة السلام كامب ديفيد عام 1978 وقامت الكويت بوقف التبرعات، ووقف المساعدات على العراق عام 1973 بسبب احتلال العراق نقطة شرطة كويتية، وقد استخدمت الحكومة الكويتية قناة موازية للمساعدات ذات طبيعة سياسية بحتة، وكانت تستقطع هذه المساعدات من احتياطي الدولة، وكانت هذه المساعدات موجهة للدول العربية أو تجاه الحركات السياسية العربية مثل دول المواجهة وحركات التحرر في فلسطين والجزائر، والأردن كدولة مواجهة وتبنت القضية الفلسطينية بالمحافل الدولية، وقد شاركت الكويت كرغبة منها في العمل العربي المشترك في عملية التنمية والتطور في العالم الثالث وإبراز وجه الكويت القومي، وشاركت مصر في إنشاء البنك العربي الإفريقي عام 1964، وكانت هذه المشاريع والخطط المالية ذات دوافع سياسية ضئيلة مقارنة مع قروض احتياطي الدولة، ومع زيادة حجم الاستثمارات وتشعباتها أصبحت الفرص للتأثير السياسي والعواقب الخارجية أكثر من ذي قبل[2].

وقد حول النفط أقطار الخليج العربي كبيرة كانت أم صغيرة من مجرد دول عادية إلى دول محورية تدور في محورها القوى العالمية الكبرى في بعض الأحيان، وقد لجأت الكويت في بعض الأحيان

([1]) الطناجي، محمد، النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار (1911–1990م)، ط1، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2011، ص 29–31، 130–131.

([2]) أسيري، عبد الرضا علي، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة –انجازات.. اخفاقات.. وتحديات، ط2، مطبوعات جامعة الكويت، 1992، ص 87– 89.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حلاً لمشكلاتها المتوالية مع العراق إلى استخدام سياسة المنح والقروض، وهي السياسة التي طالما حققت نجاحات مع العراقيين بدءاً من أزمة 1961م، إلا أن الأنظمة العراقية المتعاقبة لم تستوعب حقائق التاريخ في تعاملها مع الكويت، شكلت أزمة الخليج عام 1990م نقطة البداية لما يطلق عليه اليوم النظام العالمي الجديد، فضلاً على ذلك فإن الاستثمارات الكويتية الخارجية كانت داعماً قوياً للاقتصاد الكويتي عندما عصفت بعض الأزمات بالنفط؛ الأمر الذي أثبت الحنكة الاقتصادية الكويتية[1].

ويرى الباحث أنه قد يحدث تغير جذري في السياسة الخارجية لدولة الكويت نتيجة للعامل الاقتصادي المتمثل في النفط، والاستثمارات الخارجية، وصندوق الكويتي التنموي، والمساعدات والمعونات، حيث تتم التحولات السياسية لدولة الكويت وتوجهها نحو الدول التي تتعاون معها في ضوء طبيعة الارتباطات الدولية التي تترتب عليها اتباع سياسة خارجية معينة، وقد تصنع هذه العوامل العديد من حالة الحرب أو السلم، وتسعى الكويت من خلال هذه العوامل تثبيت كيانها في المحافل الدولية، وعدم المساس بأمنها، وقد تكون هذه العوامل هي المؤثر في سياستها الخارجية. وسيقوم الباحث بالكشف عن مدى تأثير العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية ضمن المتغيرات (النفط، الاستثمارات الخارجية، الصندوق الكويتي للتنمية وتقديم المساعدات والمعونات) في الفصول اللاحقة ليصل إلى النتائج المرجوة.

مشكلة الدراسة

تشكل السياسة الخارجية عنصراً بارزاً ومهماً في صنع العلاقات الإقليمية والدولية، وترتبط في العديد من العوامل التي تؤثر في سياسة الدولة الخارجية، وتلعب دوراً في الاستقرار السياسي وتحقيق التكامل القومي، والمكانة الدولية الرمزية التي تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري؛ وفي تدعيم سلطة صانع السياسة الخارجية، فضلاً عن إضافة الشرعية على سلطته الداخلية، وتواجه الدول

([1]) الطناجي، محمد، النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار (1911-1990م)، المرجع السابق، ص 273-276.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العديد من التحولات في توجهاتها السياسية الخارجية وفقاً لعديد من العوامل والمتغيرات المؤثرة كالتهديدات من دول الجوار، والمشاكل الإقليمية التي تشكل زعزعة في استقرار الدول، وتعمل العديد من الدول ضمن قدراتها وأدواتها في السياسة الخارجية على تعزيز علاقاتها مع دول الجوار ودول العالم، ويأتي ذلك بمدى تأثير كل عامل اقتصادي في السياسة الخارجية، تعتبر العوامل الاقتصادية من الأدوات المهمة في سياسة دولة الكويت الخارجية والداخلية أيضاً، تتمثل في النفط الذي يعتبر المورد الأهم والبارز والممول للمساعدات والمعونات التي تقدمها دولة الكويت للدول النامية وخاصة العربية ودول العالم، وقاعدة الاستثمارات الخارجية، بالإضافة إلى القروض التي تقدمها إلى الدول العربية وغيرها من العالم الثالث من خلال الصندوق الكويتي التنموي.

وسيتم تحديد مدى تأثير العوامل الاقتصادية في سياسة الكويت الخارجية والتي قد تؤثر أيضاً على أمنها القومي، وسيادتها، بالإضافة إلى علاقتها مع دول الجوار العربية والاقليمية والدولية ما بين القطيعة والتحالف ووصلت إلى الحرب كما كان في غزو العراق للكويت عام 1990، بالإضافة إلى تكوين الصداقات وتعزيزها، والتحالفات الدولية لضمان أمنها واستقرارها في السلم والحرب، وهذا ما سوف يتم إبرازه من خلال الإجابة عن فرضية الدراسة الرئيسة:

"**ما مدى تأثير العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية ضمن المتغيرات (النفط، صندوق التنمية الكويتي، الاستثمارات الخارجية، تقديم المساعدات والمعونات)؟**".

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة كالآتي:

1- تسليط الضوء على العوامل الاقتصادية (النفط، صندوق الكويتي التنموي، المساعدات والمعونات، والاستثمارات الخارجية التابعة لهيئة الاستثمار في الكويت) كمحددات مؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- ستفيد الدراسة صناع القرار والمهتمون بالسياسة الخارجية من نتائج الدراسة الحالية والتي قد تكون عامل مساعد في تحديد أهمية وتأثير العوامل الاقتصادية والعمل على تفعيل إدارة تعنى في دراسة التأثير ووضع حلول مستقبلية في حال التحالف أو التصعيد بين الدول الجوار أو الدول الإقليمية أو على المستوى الدولي كإدارة الأزمات.

3- ستعمد الدراسة على تقديم العوامل الاقتصادية وتأثيرها على السياسة الخارجية السلبية والإيجابية من خلال توصيف العلاقات وتقديم تجارب مع العديد من الدول العربية والاقليمية والعالمية، وتثري الدراسة الحالية المكتبات والباحثين في هذا المجال.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1- تحديد مدى تأثير العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية.

2- التعرف على العوامل الاقتصادية الأكثر تأثيراً (النفط وصندوق التنمية الكويتي والاستثمارات الخارجية وتقديم المساعدات والمعونات) على السياسة الخارجية الكويتية.

حدود الدراسة

تتمثل محددات الدراسة ضمن الحدود الآتية:

1- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على تحديد مدى تأثير العوامل الاقتصادية ضمن المتغيرات (النفط، وصندوق التنمية الكويتي، والاستثمارات الخارجية، وتقديم المساعدات والمعونات) على السياسة الخارجية.

2- **حدود مكانية:** اقتصرت الدراسة على دولة الكويت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- **حدود زمانية:** اقتصرت الدراسة على الفترات الزمنية منذ الإستقلال عام 1961 حتى وقتنا الحالي للعام الدراسي الصيفي 2016/2015.

منهجية الدراسة

سيقوم الباحث باستخدام منهجيةصنع القرار حيث تعتبر من أفضل مناهج دراسة السياسة الخارجية، وتفيد في دراسة آليات صنع القرار السياسي الخارجي للدول وكيفية التعامل مع البدائل المطروحة أمام صانع القرار السياسي، والثوابت التي يضعها في اعتباره عند دراسة أولويات البدائل المطروحة على الواقع السياسي الاقليمي والدولي والتي تعالج من خلالها القضايا التي تواجه دولته. وهذا ما ستقوم به الدراسة الحالية في تحديد العوامل الاقتصادية المؤثرة في السياسية الخارجية الكويتية.

بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي الذي سيقوم على الفهم الصحيح للعوامل الاقتصادية المؤثرة على السياسة الخارجية في ظل محددات معينة، والوقوف على حجم التأثير ومدى التأثير المتبادل بين المتغيرات السياسية والاقتصادية، وهذا يقود إلى استخدام منهج التحليل العلمي بأداتيه الاستنباط والاستقراء، بهدف القدرة على القراءة وتحليل وفحص الظروف والأزمات والقضايا والمبررات التي دفعت السياسة الخارجية الكويتية متأثرة من العوامل الاقتصادية.

مصطلحات الدراسة

- **الأثر:** القدرة على تحقيق نتائج مستهدفة وتتأثر هذه القدرة بمدى النجاح في اختيار واستخدام مزيد مناسب ومتناسب للمدخلات أو الموارد دون إهدار أو إسراف[1].
- **العوامل الاقتصادية:** هي العوامل التي تؤثر على سلوك الدولة في سياستها الخارجية، حيث يستخدم هذا العوامل من أجل التعامل مع الدول الأخرى وتحقيق أهدافها، وتؤثر في المقام الأول في اتجاهات السياسة الخارجية للدول من حيث الحرب والسلم.

(1) حنفي، سليمان. فاعلية المنظمة. القاهرة: مكتبة غريب، 1995، ص 50.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **السياسة الخارجية Foreign Policy:** "السلوك السياسي الخارجي لصانعي القرار والذي يعبر عن إرادة دولته ومصالحها تجاه غيرها من الوحدات السياسية أو الدول خلال فترة زمنية معنية ولتحقيق أهداف محددة"[1].
- **صنع القرار:** "صيغة عمل معدة لم تترجم إلى صيغة عمل مقدرة ويتم فيها تحديد التوجهات التي يتم بعد ذلك وضعها موضع التنفيذ من خلال تبني سياسات معينة فهي تعتبر بمثابة العنصر الإجرائي والموضوعي في عملية وضع السياسات المختلفة داخل الأجهزة الرسمية للدولة أو خارجها ويقصد بها دور السلطتين التشريعية والقضائية وكذلك الدور الذي تلعبه جماعات الضغط الأخرى على اعتبارات إن القرار يصنع في الغالب من قبل السلطة التنفيذية"[2].

الدراسات السابقة:

- دراسة أسيري (1992) هدفت إلى التعرف على دولة الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، وتحديات، وقام الباحث بتناول التحديات التي واجهت الكويت وسياستها الخارجية في كافة الصعد الإقليمية وعلى وجه الخصوص الجوار، كغزو العراق للكويت، والاخفاقات التي حدثت في تفادي وقوع التهديدات العراقية، والتحديات والتداعيات من جراء الاحتلال العراقي للكويت، وتناسى النظام العراقي أن الكويت يمثل الخط الأحمر أو الحد الفاصل بين مصالح الغرب والآخرين، فغزو الكويت يفتح بوابة البترول للكل وهو تهديد للولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان ونظام اقتصاديات السوق الحرة. ويشكل تهديداً خطيراً للمنطقة والعالم أجمع. وأثبت الغزو أن الأمن المالي والاجتماعي جزء مكمل لنجاح الأمن السياسي والعسكري. وأن العامل الاقتصادي كان له الأثر الكبير في السياسة الخارجية الكويتية مع العراق والعديد من الدول التي لم تقف في مواجهة الغزو.

([1]) الخزرجي، ثامر، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، الأردن، دار مجدلاوي والتوزيع، 2005، ص 62.

([2]) الجمل، مايسة، النخبة السياسية في مصر -دراسة حالة للنخبة الوزارية-، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 120.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة الطناجي (2011) بعنوان "النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار (1911-1990)". أثبت النفط أنه وقود الحرب وعصب السلام من خلال الدور الكبير الذي لعبه في مسار الأحداث بمنطقة الخليج العربي، وأن النفط شبكة معقدة من العلاقات والمصالح الاقتصادية والسياسية في العالم كأساس محوري في رسم خريطته الجيوسياسية، وأنه عنصر مؤثر في العلاقات الدولية، وأصبح النفط مادة سياسية واستراتيجية قبل أن يكون مادة اقتصادية أو تجارية، والنفط في أقطار الخليج العربي الكبيرة منها أم الصغيرة تدور في محورها القوى العالمية الكبرى، ولجوء الكويت في بعض الأحيان لهذه القوى كالمنح والقروض حلاً لمشكلاتها المتوالية مع العراق، وهي السياسة التي طالما حققت نجاحات مع العراقيين بدءاً من أزمة 1961م، ولم يكن غزو العراق للكويت عام 1990 مجرد حادثة تاريخية بل كان حدثاً في حد ذاته وجاء نتاجاً لمجموعة من الأحداث المتعاقبة، وقد شكلت أزمة الخليج عام 1990م نقطة البداية لما يطلق عليه اليوم النظام العالمي الجديد، وموقف دول العالم تجاه الغزو العراقي للكويت، وبرز دور الاستثمارات الكويتية الخارجية كعامل داعماً قوياً للاقتصاد الكويتي عندما عصفت بعض الأزمات بالنفط؛ الأمر الذي أثبت الحنكة الاقتصادية الكويتية.
- دراسة الحوال (2011) هدفت تحليل دور الصندوق الكويتي في التنمية الاقتصادية العربية. وقامت بتناول دور المؤسسات المالية وصناديق التنمية في العملية التنموية، وأظهرت النتائج أن نشاط الصندوق لم يقتصر على التعاون مع الدول النامية والمؤسسات الإنمائية المتمثل في تقديم القروض والمعونات الفنية والمساهمات في موارد المؤسسات الإنمائية بل امتد ليشمل جوانب أخرى تتعلق بالإشراف على المنح المقدمة من دولة الكويت حيث يقوم الصندوق بمهام تقييم المشروعات التي تسهم المنح في تمويلها كما يقوم بإدارتها ومتابعتها والتأكد من حسن سير تنفيذها، يسمح النظام الداخلي للصندوق الكويتي بالاستثمار المباشر في إقامة المشروعات، أو الدخول كشريك في المؤسسات والشركات الاستثمارية، وأن شرط الاقتراض التي تبناها الصندوق الكويتي، تعتبر أكثر يسراً وسهولة من غيرها من الشروط التي تفرضها بعض الصناديق الأخرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة الطريفي (Altoraifi, 2012) هدفت إلى التعرف على بعض المتغيرات الاقتصادية وبعض المتغيرات السياسية في السعودية وأثرها على تحديد قرارات السياسة الخارجية في السعودية. تبنت الدراسة منهجية التحليل البنائي حيث تم العمل على تحليل البيانات المالية والسياسات الخارجية للسعودية في الفترة ما بين (1997–2010م). وتم إجراء تحليل السياسة الخارجية السعودية من أجل تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تحدد السياسة الخارجية. أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة أسعار النفط تؤثر إيجابياً على حجم الاستثمارات والمساعدات الخارجية المقدمة من السعودية إلى الدول الآسيوية والأفريقية. بينت النتائج أن العمل على حماية أمن الخليج من التهديدات الخارجية وخاصة تهديدات إيران كان من أهم العوامل السياسية التي ترسم السياسة الخارجية للسعودية من حيث إنشاء تحالفات استراتيجية مع دول غربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.
- دراسة العنزي (2013) هدفت إلى التعرف على العديد من المشكلات والقضايا الدولية والملفات الإقليمية التي اعتبرت دولة الكويت نفسها طرفاً فيها، كالصراعات المسلحة والحروب وسباق التسلح وحقوق الإنسان وغيرها من التحديات الدولية والإقليمية كالملف النووي الإيراني وانعكاسه على الأمن الإقليمي والقلاقل السياسية في دول الجوار والدول الإقليمية، وهدفت هذه الدراسة إلى تفعيل دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة وتوجيه السياسة الخارجية الكويتية في ظل الظروف والمتغيرات العالمية والإقليمية المحيطة والمؤثرة على دولة الكويت. توصلت نتائج الدراسة أن التخطيط الاستراتيجي يحقق للسياسة الخارجية ميزات تنافسية مهمة لدول العالم المختلفة، خاصة في ظل التحولات والتطورات العالمية المتغيرة والمتسارعة، أدى احتياج دولة الكويت إلى تبني رؤية استراتيجية في سياستها الخارجية باعتبار دولة الكويت أحد كبار منتجي النفط في العالم، وتقع في منطقة تعتبر غير مستقرة، تمثل المعونات الإنمائية أحد أبرز أدوات السياسة الخارجية الكويتية والتي يديرها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية التابع لوزارة الخارجية، يمكن تطوير التوجهات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستراتيجية للسياسة الخارجية الكويتية من خلال إعادة تقويم تلك السياسة خلال السنوات الماضية، والاستفادة من خبرات التجارب العالمية والإقليمية في التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية.

- دراسة المنصور (2013) تهدف إلى التعرف على دور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية: دراسة حالة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 1990-2011، وتناول الباحث إنشاء الصندوق الكويتي عام 1961م أكبر دليل على رغبة الكويت الأكيدة في توثيق الروابط الاقتصادية مع الدول العربية والدول النامية غير العربية، وتدعيمها وجعلها أحد ركائزها الأساسية لما فيه خير هذه الدول والمساهمة في تطوير اقتصاداتها، كما يؤكد من زاوية أخرى على الانتماء القومي لدولة الكويت وإحساسها بالمصير العربي المشترك. والصندوق الكويتي أول مؤسسة إنمائية من دولة نامية للمساعدة في تنمية الدول الأخرى، والذي يعد علاجاً لأوضاعها، وتخفيضاً لوطأة تخلفها، ودعماً لاستقلالها الاقتصادي، وللصندوق أبعاده الاقتصادية والحضارية، ومساندة معظم الدول العربية والدول النامية، والقطاعات الرئيسية في هذه المجتمعات وبشكل جاد وفعال في ضوء رسالته ورؤيته وأهدافها سواء قصيرة أو بعيدة الأجل. وما قدم الصندوق الكويتي من الإسهامات العديدة والأنشطة والفعاليات على ساحة الأقطار العربية وغير العربية للدول النامية.
- دراسة شهاب (2012) تهدف الدراسة إلى التعرف على أن الثروة الريعية (النفط والغاز خاصة) حاضراً وبشكل كبير في تحديد السياسة الخارجية للدولة الريعية، فهذا المورد يتحكم في تحديد هدف السياسة الخارجية وفي وسائل تنفيذها. فكما هو معلوم في الادبيات السياسية ان فاعلية السياسة الخارجية تتشكل من جوانب عدة اهمها القدرة الاقتصادية والجانب العسكري والتكنولوجي اضافة الى عنصر مهم وهو الجانب الثقافي (المتمثل بالقومي، الديني، الايديولوجي ...)، وتستشف الدولة الريعية هنا كل ما من شانه ان يصيب سوق الموارد في العالم، من حيث العرض والطلب، ومن حيث أمن الممرات الملاحية بوصفها طرق نقل ضامنة لايصال موردها للسوق العالمي. فعلى هذا السوق يتوقف استمرار تصدرها للمورد الريعي ومن ثم استمرار رفاهيتها. وبناء على ذلك تندفع تلك البلدان في استثمار هذا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المردود في سياستها الخارجية، محاولة القفز على كل نقاط الضعف التي تلازمها وتدخل اليوم من مشروع جديد قادر على ان يجعلها قائدة في المشروع العربي او الاقليمي لاعادة هيكلة الواقع السياسي في البلدان العربية، ومحاولة استغلال ذلك في الدور السياسي الريادي على مستوى الاقليم او العالم ومنطلقة من القوة التي منحها ريع المصادر الهيدروكربونية.

تمتاز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتحديد والكشف عن مدى العوامل الاقتصادية (النفط، الصندوق الكويتي للتنمية، المساعدات والمعونات، الاستثمارات الخارجية) في السياسة الخارجية الكويتية، وتعتبر من الدراسات القليلة التي استخدم الباحث فيها أهم العوامل الاقتصادية وقياس مدى تأثيرها على السياسة الخارجية الكويتية وعلاقتها فيها، وتحديد أكثر العوامل تأثيراً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل التمهيدي

نظريات الاقتصاد السياسي من منظور السياسة الخارجية

1- نظريات الاقتصاد السياسي

خضع مفهوم السياسة الخارجية كنظرية للدراسة والتحليل منذ عدة قرون إلى يومنا هذا، وقد توصل الباحثون إلى فهمه وإلى تحديد الكيفية التي يجب اعتمادها لتطبيق هذه النظرية بطرق فلسفية مختلفة، وكانت المدرستان الأساسيتان لتفسير نظرية السياسة الخارجية هما المدرسة المثالية الأخلاقية والمدرسة الواقعية بشكل خاص، ثم ظهرت مدارس أخرى لاتقل أهمية ارتبطت بالماركسية والراديكالية وكانت هنالك نظريات مابعد الحداثة وغيرها، وكان لهذه النظريات المختلفة حول طبيعة النظام العالمي وقع مؤثر على سلوك الدول والمؤسسات العالمية وحتى تلك الدول التي تعتبر خارج النظام السياسي العالمي[1].

وتكمن الوظيفة الرئيسية لنظرية العلاقات الدولية في تمكينها من تحسين معرفتنا بالواقع الدولي سواء لفهمه فقط أو لتغييره. كما تساعدنا على تنظيم معلوماتنا وعلى اكتشاف معلومات جديدة أكثر دقة. وتزودنا بإطار للتفكير نحدد فيه أولويات البحث ونختار أفضل الوسائل المتوفرة لجمع وتحليل المعلومات، كما أن النظرية تلفت انتباهنا إلى التمثلات والتباينات وتشحذ أذهان الآخرين لمعرفة دقتها أو عدم دقتها من خلال البحوث التي تطبق أو تجرى على أساسها[2]. هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين العالم النظري المجرد والعالم الواقعي حيث تمارس السياسة، فنحن في حاجة للنظريات حتى تضفي معنى على الكم

([1]) مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطه بها، الأكاديمية السورية الدولية، استرجع بتاريخ 2015/5/4، المصدر: http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id=7

([2]) دورتي، جيمس وبفالستغراف، روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، مكتبة كاظمة، الطبعة الأولى، 1985، ص 39.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهائل من المعلومات التي تغمرنا يوميا، ولكي تمكن صناع القرار من اتخاذ قرار إزاء وضع معين. فالكل يستعمل نظريات -بإدراك أو بغيره-[1].

وسيتم عرض أهم النظريات في الفصل التمهيدي الحالي، وتتبع ركائزها ومجالاتها ومنظريها، والسياسة الخارجية وأدواتها بشكل متسلسل، كالآتي:

- **نظرية التبعية**

ظهرت نظرية التبعية في الستينيات من القرن الماضي لتدحض نظرية التنمية الغربية وتقدم أساسا جديداً لتفسير ظاهرة التخلف في العالم الثالث (التابع) تقوم النظرية على قضية أساسية مفادها: أن علاقة التبعية والاستغلال التى تعرضت لها الدول التابعة من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة لم يؤد إلى أي شكل من أشكال التنمية، وإنما أدت إلى مزيد من التخلف في هذه البلدان التابعه يقابله مزيد من التنمية والرفاهية في البلدان الراسمالية المتقدمة، وهذا أمر منطقي طالما أن الفائض المنتج في الدول التابعة أياً كان شكل إنتاجه ينقل باستمرار إلى مركز العالم الرأسمالي المتقدم. وتعد هذه النظرية في مجال العلوم الاجتماعية، مفادها أن الفقر وعدم الاستقرار السياسي والتخلف في دول الجنوب وترجع النظرية السبب إلى المسار التاريخي الذي رسمته لها دول الشمال[2]. غير أن استحالة النمو بالنسبة لدول الجنوب قد دحضه الإقلاع الاقتصادي الذي حققته النمور الآسيوية في الستينات والصين والهند في الثمانينات، وهو ما كان سقوط هذه النظرية[3].

([1]) وولت، ستيفن، العلاقات الدولية، عالم واحد، نظريات متعددة. ترجمة: عادل زقاق وزيدان زيداني، ص1، المصدر: http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

([2]) دول الجنوب: هي الدول النامية، دول الشرق الأوسط، وأغلب دول آسيا، وأغلب دول أمريكا الجنوبية، والدول الأفريقية العربية والأفريقية. أما دول الشمال: فهي الدول المتقدمة تتمثل في أمريكا، وروسيا، ودول الغرب.

([3]) عبد المعطي، عبد الباسط والهواري، عادل، علم الاجتماع والتنمية دراسات وقضايا، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1984، ص159.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنظرية التبعية ترى أن ظروف تخلف الشرق لا تنفصل عن تقدم الغرب بل أن هذا السبب لذلك فالشرق هو ضحية التفاعل غير المتوازن الذي حدث بين غرب مستعمر عمد إلى استغلال ثروات الشرق المستضعف بطريقة أدت إلى تقدم الغرب وتخلف الشرق[1].

لقد استطاعت نظرية التبعية أن يكون لها تأثير كبير في الستينات والسبعينات، وكانت تقوم على أن الدول الأغنى في حاجة للدول الأفقر حتى تستمر هي في النمو، وأن هذه البلدان مندمجة غير أنها هيكلياً في حالة تبعية مستمرة حيث أنها ممنوعة مثلا من الإنتاج الوطني للمنتوجات بما يجعلها مجبرة على اشترائها من الشركات الاستعمارية. بالنسبة لـ Landry Gondr Frank فإن تبعية دول الجنوب تفسر تاريخياً بالاستعمار وبالتبادل التجاري غير المتكافئ. أما بالنسبة للاقتصادي الأرجنتيني Raul Barbah فإن ثراء البلدان الغنية متناسب عكسياً مع ثراء الدول الفقيرة. وبالنسبة لأصحاب هذه النظرية فإنه يستحيل على بلدان الجنوب أن تنمو بدون أن تتحرر من علاقات التبعية التي تربطها إلى الشمال، إذ أن نمو دول الشمال يرتكز على تخلف دول الجنوب[2].

على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين أصحاب نظرية التبعية، إلا أنهم يتفقون جميعا على أن البلدان الفقيرة مجبرة على تزويد البلدان الغنية بالمواد الأولية وباليد العاملة الرخيصة. وأن ذلك ناتج عن التاريخ الاستعماري. وأن البلدان الغنية وضعت مجموعات من الإكراهات القانونية والمالية والفنية وغيرها بما يجعل البلدان الفقيرة في تبعية. وإن هذه الإكراهات ناتجة عن ضعف نقل التكنولوجيا بين البلدان الغنية المصدرة للتكنولوجيا وبلدان الجنوب التي تحتاج تلك التكنولوجيا. وتستند هذه النظرية على مفهوم أساسي يفسر التخلف وعدم النمو في البلدان النامية بإرجاعها الى الشروط غير المتكافئة للعلاقة بين هذه البلدان وبين الغرب الرأسمالي، وتعمل هذه الشروط على استمرار استنزاف الفائض من البلدان النامية وعدم السماح بتراكمه في هذه البلدان.

([1]) عبد الرحمن، عبد الله محمد، دراسات في علم الاجتماع ، بيروت، دار النهضة العربية، 2000، ص320.

([2]) ويكيبيديا الموسوعه الحرة، نظرية التبعية، 2015، استرجع بتاريخ 2015/4/28، المصدر: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%B9%D9%8A%D8%A9

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن القول بأن التبعية هي جوهر التخلف وأن التنمية (وهي بالطبع نقيض التخلف) هي في التحليل النهائي عملية تحرر اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي من أجل أن يستعيد المجتمع السيطرة علي شروط تجدده، ومن أجل إتاحة الفرصة للإرادة الوطنية لممارسة مفعولها في صنع التنمية[1]. وقد ركزت مدرسة التبعية على العامل الخارجي كعامل أساسي، أو وحيد في تخلف بلدان القارات الثلاث، وأفادت بأن العلاقات القائمة بين هذه البلدان والبلدان الغربية المتقدمة هي في الوقت نفسه، سر تخلف البلدان الأولى وتطور البلدان الثانية، وهذه هي الأطروحة الأساسية لمدرسة التبعية التي يعبر عنها رموز هذه المدرسة من أمثال: Andre Frank بقوله: (العملية التاريخية التي ولّدت التخلف في مكان ما هي نفسها التي ولّدت التطور في مكان آخر) و Oswald Zonkel عندما يقول: (التأخر هو جزء لا يتجزأ من الصيرورة التاريخية للبلدان الغربية)[2].

- النظرية الليبرالية

نشأت الليبرالية في التغيرات الاجتماعية التي عصفت بأوربا منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي، وطبيعة التغير الاجتماعي والفكري يأتي بشكل متدرج بطيء. وهي لم " تتبلور كنظرية في السياسة والاقتصاد والاجتماع على يد مفكر واحد، بل أسهم عدة مفكرين في إعطائها شكلها الأساسي وطابعها المميز.

دعت هذه المدرسة إلى تطبيق السياسة الخارجية وفق أهداف مثالية واسعة النطاق والتي من شأنها أن تنفع أكبر عدد ممكن من الشعوب والدول، وترتبط هذه المدرسة عادة بمفهوم العالمية والفلسفة السياسية الليبرالية، وتعود جذور هذه المدرسة إلى التفكير الذي أتى به Woodrow Wilson وإلى تأسيس عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى. ويميل الليبراليون إلى تصور النظام العالمي على

([1]) العيسوي، ابراهيم، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية مؤشراتها، ط3، بيروت، دار الشروق، 2003، ص23.

([2]) سعد، فيصل، عوامل التخلف وقصور مدرسة التبعية، قضايا فكرية، فبراير، 2005.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أساس الربح للجميع وكأنه لعبة يلعبها الجميع ويربح فيها الجميع، وخاصة عبر الوسائل الاقتصادية (وهذا ما يسمى بالليبرالية الجديدة) أو عبر المنظمات العالمية والتعاون (وفق مفهوم الليبرالية الكلاسيكية)[1].

وأخذت الليبرالية أطواراً متعددة بحسب الزمان والمكان وتغيرت مفاهيمها في أطوارها المختلفة، وهي تتفق في كل أطوارها على التأكيد على الحرية وإعطاء الفرد حريته وعدم التدخل فيها.

إن الليبرالية الكلاسيكية، تتعلق بالليبرالية السياسية، وتنطلق نظريت John Lock من فكرة العقد الاجتماعي في تصوره لوجود الدولة، وهذا في حد ذاته هدم لنظرية الحق الإلهي التي تتزعمها الكنيسة. حيث اعتبر لوك الشعب مصدر السلطة ويعتبر من أول المطالبين بالحد من تدخل الحكومة في حياة الأفراد وحقوقهم الطبيعية، وخاصة حق الملكية واعتبر أن وجود الدولة مقيد بصيانة واحترام هذه الحقوق. وقد تميز Lock عن غيره من فلاسفة العقد الاجتماعي بأنه اعتبر السلطة أو الحكومة مقيدة بقبول الأفراد لها ولذلك يمكن سحب الثقة من السلطة. وهذه الليبرالية شاعت في البلاد العربية أثناء عملية النقل الأعمى لما عند الأوربيين باسم الحضارة ومسايرة الركب في جيل النهضة كما يحلو لهم تسميته[2].

أما الليبرالية الاقتصادية ورائدها Adam Smith فهي الحرية المطلقة في المال دون تقييد أو تدخل من الدولة. وقد تكونت الديمقراطية والرأسماليّة من خلال هذه الليبرالية، فهي روح المذهبين وأساس تكوينها، وهي مستوحاة من شعار الثورة الفرنسية " دعه يعمل " وهذه في الحرية الاقتصادية " دعه يمر " في الحرية السياسية[3].

هناك مجالات للنظرية الليبرالية، أبرزها وأشهرها: المجال السياسي، والمجال الاقتصادي. فالليبرالية مذهب سياسي يرى أن "من المستحسن أن تزاد إلى أبعد حد ممكن استقلالية السلطة التشريعية والسلطة القضائية بالنسبة إلى السلطة الإجرائية التنفيذية، وأن يعطى للمواطنين أكبر قدر من الضمانات

([1]) مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطه بها، الأكاديمية السورية الدولية، استرجع بتاريخ 2015/5/4، المصدر: http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id=7

([2]) الموسوعة الفلسفية، الجزء الثاني – القسم الثاني، معهد الإنماء العربي، 1988، ص 1156-1157.

([3]) السلمي، عبد الرحمن بن صمايل، الليبرالية نشأتها ومجالاتها، 2011، ص 13-14. استرجع بتاريخ 2015/4/13، المصدر: http://alsalhenway.com/play.php?catsmktba=46383

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مواجهة تعسف الحكم"[1]. أما الليبرالية الاقتصادية فهي " مذهب اقتصادي يرى أن الدولة لا ينبغي لها أن تتولى وظائف صناعية، ولا وظائف تجارية، وأنها لا يحقّ لها التدخل في العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الأفراد والطبقات أو الأمم. بهذا المعنى يقال غالباً ليبرالية اقتصادية". والعولمة مبنية على نظرية اقتصادية ينصح بها عدد من الخبراء والاستشاريين الاقتصاديين. ويقدمونها دون ملل للمسئولين عن إدارة دفة السياسة الاقتصادية على أنها أفضل نهج وهي (الليبرالية الجديدة new liberalisms) وشعار هذه النظرية (ما يفرزه السوق صالح، أما تدخل الدولة فهو طالح)[2].

ومن هنا تأتي أهمية وجود التنظيمات الدولية، لدى النظرية الليبرالية، في لعب دورها في تخفيف حدة الصراعات والنزعات الدولية بتقوية قواعد التعاون الدولي بين أطراف النظام الدولي من خلال الاتفاقيات الدولية، ثنائية كانت أو متعددة الأطراف، شكلية الصيغة أو غير شكلية.

ويرى أنصار النظرية الليبرالية أنه سيقع على كاهل التنظيمات الدولية ومؤسساتها القيام بهذه الوظيفة: فبسبب كون المجتمع الدولي يتكون من مجموعة من العلاقات الرابطة بين الأفراد والأفكار والتنظيمات والتي تتجاوز بحدودها حدود الدول والتي تكمن وراءها تعددية المصالح وتنوعها لدى كل واحدة منها، لذلك لم يعد (المجتمع الدولي دوليا وإنما عبر دولي)[3]، تتقاطع به العلاقات بين الأمم. بعبارة ثانية انه أصبح مجتمع عبر الأمم.

- **النظرية الماركسية**

تعتبر الماركسية ضمن الإطار المحلي، أما الماركسية اللينينية فهي نظرية تغطي مجموعة من العلاقات الدولية ذات توجه يساري، والماركسية التقليدية أو النظرية النسوية أو البيئوية، تشترك جميعها في اعتقاد واحد وهو أن النظام العالمي عبارة عن طبقات يتراكب بعضها فوق البعض الآخر وتهيمن

([1]) لالاند، أندريه، موسوعة لا لاند الفلسفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، المجلد الثاني، 1996، ص725.

([2]) المرجع نفسه، ص726.

([3]) Huntzinger J .Introduction aux relations internationales. Paris Seuil .1987.p91

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطبقة الأكثر سلطة وقوة على تلك الطبقات الأخرى التي تليها في التركيب الطبقي وتهدف تلك الهيمنة إلى خدمة مصالح الطبقات الأقوى[1].

وبحسب الماركسية فإن السياسة الخارجية هي انعكاس للجوهر الطبقي للنظام السياسي وما يحدد هذا الجوهر هو العلاقات الاقتصادية في المجتمع بمقتضى ذلك فإن السياسية الداخلية والخارجية تملكان استقلالية ذاتيه في علاقاتهما المتبادلة.

تأثر الاتجاه الماركسي خلال حقبة الحرب الباردة بنظام الاستقطاب الأيديولوجي الذي قامت عليه منظومة العلاقات الدولية طوال نصف القرن الماضي، فقد بقي عرضة للاستهجان من قبل أغلب منظري ما يسمى بالتيار المهيمن main stream في العلاقات الدولية، وهو ما جعل منه بديلا "أيديولوجيا" أكثر منه بديلا "تنظيريا" قائما بحد ذاته. وإثر نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، ساد الاعتقاد بنهاية نفوذ الاتجاه الماركسي في التنظير للعلاقات الدولية، على غرار تراجع أطروحاته النظرية على مستوى الاقتصاد السياسي بعد فشلها إمبريقيا في تجربة الاتحاد السوفييتي؛ وهو ما شكل مصدرا للارتباك حال التفكير بدقة حول ما إذا كانت نظرية الاقتصاد الاشتراكي هي التي فقدت بريقها بزوال اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، أم أن الاتجاه الماركسي برمته هو الذي دخل مرحلة الأزمة، إيذانا بتراجع قوته النظرية، على الأقل من الناحية الابستمولوجية[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

([1]) مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطه بها، الأكاديمية السورية الدولية، استرجع بتاريخ 2015/5/4، المصدر: http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id=7

([2]) حمشي، محمد، الاتجاه الماركسي للتنظير في العلاقات الدولية، استرجع بتاريخ 2015/5/3، المصدر: http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:O2eFrwAnJ_oJ:www.mhamchi.yolasite.com/resources/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D8%25AA%25D8%25AC%25D8%25A7%25D9%2587%2520%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D8%25A7%25D8%25B1%25D9%2583%25D8%25B3%25D9%258A%2520%25D9%2584%25D9%2584%25D8%25AA%25D9%2586%25D8%25B8%25D9%258A%25D8%25B1%2520%25D9%2581%25D9%258A%2520%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B9%25D9%2584%25D8%25A7%25D9%2582%25D8%25A7%25D8%25AA%2520%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AF%25D9%2588%25D9%2584%25D9%258A%25D8%25A9.doc+&cd=1&hl=en&ct=clnk&gl=jo

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرتبط الاتجاه الماركسي في تحليل العلاقات الدولية بمرجعية فلسفية على قدر كبير من العمق. تتمثل هذه المرجعية في ما يعرف بالمادية الجدلية، وهي تعود إلى عالم الاجتماع والاقتصاد Karl Marx ومعاونه Frederick Engels الذي ساعده في تحرير "البيان الشيوعي Communist Manifesto"[1].

ويمكن القول أن أهم ما تشترك فيه هذه الاقترابات على تنوعها هو المفهوم المادي للتاريخ. وتتمثل الفكرة الأساسية في أن التغير التاريخي إنما هو في النهاية انعكاس للتطور الاقتصادي الحادث في المجتمع[2]. وقد كان للتطورات المعاصرة على مستوى السياسات العالمية من حيث انهيار الاتحاد السوفيتي ونموذجه الاشتراكي وظهور النظرية الليبرالية الجديدة وكأنها بلا منازع على الساحة الدولية، أثره في انخراط الكثيرين ممن اعتنقوا أفكار ماركس في عملية مراجعة لإسهامه الفكري على ضوء خبرة التجربة العملية. وبصفة عامة أن الفكر الماركسي قد ترك بصمة على حقل العلاقات الدولية من خلال موضوعين أساسين: **الأول** يتعلق بإدراك الدولة وطبيعتها والدور الذي من المفترض أن تضطلع به. **والثاني** يتمثل في تفسير العلاقات بين الدول[3].

- الاقتصاد الريعي

الاقتصاد الريعي هو "ذلك الاقتصاد الذي يعتمد في إدامة أنشطته على الإيرادات الناجمة عن عمليات بيع الثروة الريعية، وتكون تلك الأنشطة مشوهه لأنها لا تعطي تصوراً واضحاً عن النشاط الاقتصادي السائد في البلد". والدولة الريعية هي "الدولة التي تعتمد على الاقتصاد الريعي في توفير عائدات وإيرادات بقصد توفير الخدمات والأمن والإدارة التي بمقتضاها تكون موجودة على الأرض

(1) بوشنسكي، (إ. م.)، الفلسفة المعاصرة في أوروربا، (ترجمة: عزت قرني)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992، ص 92.

(2) فكري، مروة محمود ،" أثر التحولات العالمية على الدولة القومية خلال التسعينات: دراسة نظرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004.

(3) محمود، محمد، الجذور الفكرية للمنظور الماركسي في العلاقات الدولية، أبحاث ودراسات الشؤون السياسية، 2014، استرجع بتاريخ 2015/5/3، المصدر: http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=79

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحضى بشرعية من قبل الشعب"[1]. وتعد دولة الكويت من الدول التي تعتمد في مدخولاتها على النفط بالأساس، وهي دولة ريعية رغم تعدد العوامل الاقتصادية إلا أن اعتمادها ما يقارب 90% على النفط.

قسم الاقتصاد الريعي إلى نوعين أحدهما خارجي ويشمل ريع النفط والغاز إذ أن هناك فارقاً كبيراً بين تكلفة استخراجها وسعر بيعهما وريع المعادن الذي يشكل نتيجة تفوق سعر المعادن على تكلفة إنتاجها تفوقاً كبيراً وريع الممرات وخطوط النقل الاستراتيجية وريع السياحة وريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج وريع المساعدات الخارجية والنوع الآخر للريع ويأتي من المصادر الداخلية وهي ريع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة وينجم الريع هذا النوع من خلال سوء استخدام المال العام وريع المضاربات المالية إذ يتم السعي للربح دون مجهود وريع الأخير فهو ريع الخدمات الذي كان دوره في البداية خدمة قطاعي الزراعة والصناعة في حين بات اليوم قطاعاً مستقلاً وقائماً بذاته[2].

وبمعنى آخر فإن الدولة الريعية تعتمد في إيراداتها المالية على الموارد الطبيعية وكل ما يستخرج من باطن الأرض، أو تعتمد عليها بنسبة كبيرة، ولا يوجد فيها نشاط اقتصادي، إن وجد فإنه هامشي كعمليات اقتصادية إنتاجية، ولا تعتمد الموارد التي تغذي حياة الدولة والمجتمع على الضرائب بل على إيرادات الريع، وتعيش هذه الدول في مستوى رفاه عالي، ونظامها الاقتصادي يطلق عليه رأسمالية الدولة، وقوة الدولة وسيطرتها تقاس في درجة توفير احتياج الدولة للشعب في تغذيته احتياجاتها من رأس المال عبر الضرائب أو إيرادات الخدمات هو أدنى مستوى، وتكون أنظمة الحكم في الغالب إما ملكية أو أميرية بحكم الواقع الاجتماعي والاقتصادي، والحكومة هي المسيطرة على كل مصادر الثروة النفطية، وهي أنظمة لا تصنف اشتراكية ولا رأسمالية، واتفقت الأدبيات على تسميته بنظام رأسمالية الدولة (الأسرة)،

([1]) شهاب، سلام جبار، الدولة الريعية وصياغة النظم الإقليمية (دول الخليج أنموذجاً)، مجلة السياسة والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 21، 2012، ص 138.

([2]) الريع الاقتصادي، منتدى ستار تايمز، 2012، استرجع بتاريخ 2015/6/29، المصدر: http://www.startimes.com/f.aspx?t=30858130

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالقطاع العام مسيطر عليه من قبل الأسرة الحاكمة والتي تمتلك كل شيء وتسير الشؤون والعلاقات الاقتصادية الخاصة الداخلية والدولية[1].

والدولة والمجتمع يعيشان في تبعية للمداخيل الناتجة من صادرات المصادر الطبيعية مثل النفط والغاز وغيرها والتي تلعب دوراً بارزاً في مداخيل الدولة، فالدولة الريعية هي الدولة التي تؤمن ميزانيتها بالاستناد إلى تصدير الموارد الأولية. وارتبط الريع بمفهوم السلطوية، وتمتاز سياسياً أن توزيع المناصب السياسية لا يقاس بالكفاءة بالعمل بل على أساس الولاء والسلطة للحاكم، أما المزايا الاقتصادية فهي ناتجة عن الحصول على الأرباح عن طريق تقديم تسهيلات تجارية عامة، والاتفاقيات الخاصة التي يتمتع بها حاة السلطة ومريديها، وتؤدي هذه المزايا إلى ضرر بسياسات التشجيع والحماية الاقتصادية وتضعف التنمية المستدامة، وإضعاف الرأي العام بقدرة الدولة[2].

إن ضخ المبالغ الكبيرة من رأس المال الريعي وتدويره في الاقتصاد الوطني أعطى الانطباع بالرفاه والازدهار الاقتصادي دون أن يحدث أي توسيع في القاعدة الانتاجية للاقتصاد عن طريق التصنيع والتنويع في مصادر الدخل، وهذه هي الصفه العامة لاقتصاد الدول الريعية، حيث أن الدولة التي تملك فائض كبيرة من رأس المال تؤدي في حالة الدولة الريعية إلى مزيد من التدخل في الاقتصاد، من خلال احتكار تمويل وإنشاء وضمان كل أو أغلب المشروعات الصناعية والتجارية، واستملاك أراضي للدولة لمجرد ارتفاع سعرها وتثمينها الجائر، ولتأكيد مدى تدخل الدولة في الاقتصاد فإنه يكفي تسليط الضوء على أكبر الشركات المساهمة في الدول النفطية وحصة الحكومة فيها، بالإضافة إلى أن أكثر قطاعات الاقتصاد دينامية كالاستيراد والتصدير، والبناء والمقاولات تعتمد اعتماداً رئيساً على مناقصات الدولة، ولمجرد انخفاض معدل الانفاق العام فإن عجلة الاقتصاد تبدأ بالتوقف عن الدوران[3].

([1]) شهاب، سلام جبار، الدولة الريعية وصياغة النظم الإقليمية (دول الخليج أنموذجاً)، المرجع السابق، ص 139.

([2]) M. L. Ross, Does Oil Hinder Deomcracy?, World Politics. vol 53, No. 3, 2001, pp: 8-9.

([3]) النقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 124-125.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبرز هنا مركزية الدولة في هذه البيئة، والتي ظهرت فيها الأسر والنخب الحاكمة كأنها مؤسسات سياسية تملك الدولة، ويعني ذلك تكييف أجهزة الدولة الحديثة الرأسمالية لمتطلبات القبلية أي الوضع الاجتماعي القائم، والنخب الحاكمة تعمل على المحافظة على هذا النظام التقليدي في الدولة لخدمة مصالحها، حيث أن الاقتصاد الريعي يعمل على تقوية علاقات القرابة والعصبية. وأساليب الانفاق العام يؤدي في هذه الظروف إلى نتائج عكسية تعوق عملية تقدم وتطور النظام الاقتصادي والاجتماعي[1].

ويرتبط اقتصاد البلدان ذات الاقتصاد الريعي بالأزمات العالمية ارتباطاً وثيقاً لاعتماد مواردها المالية على العائدات الريعية، ويؤثر عليها تذبذب أسعار المادة الريعية المتمثلة في النفط والغاز والذهب وغيرها، فضلاً عن سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى كاليورو والين والاسترليني حيث ينعكس سلباً على حجم العائدات قياساً إلى أسعار الاستيراد من دول تلك العملات، وتسعى الدولة الريعية إلى تمتين علاقات التبعية مع الدول الكبرى، حيث يرتبط الاقتصاد الريعي سياسياً بالدول الرأسمالية الكبرى، وتحويل الدول الريعية إلى تابع يدور في فلك تلك الدول، والهدف الذي تسعى إليه الدولة الريعية من استمرار العمل على تمتين علاقات التبعية مع الدول الكبرى بهدف ضمان حماية خارجية لبقائها في السلطة من أية توجهات عملية لتغيير نظام الحكم وتغيير التركيبة الاجتماعية[2].

إن إنعدام التخطيط والتخبط جعل من أغلب شعوب الدول الريعية – النفطية أقليات في بلدانها، فضلاً عن الضعف الملحوظ لإسهام القوى العاملة المحلية في النشاط الاقتصادي، وهذا يعني أن مساهمة

([1]) النقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، المرجع السابق، ص 125.

([2]) الطائي، ذياب فهد، المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي، 2010، استرجع بتاريخ 2015/6/29، المصدر: http://www.odabasham.net/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9/57967-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سكان الدولة الريعية والتي تتمثل منها دول الخليج في النشاط الاقتصادي محدود جداً وأغلبها في القطاع الحكومي العام بشكل بطالة مقنعة بنائية[1].

وعليه، فإن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة لا معنى لها في الدول الريعية، فمثلاً من الدول الريعية صاحبة الاقتصاد الريعي كالكويت والإمارات والسعودية تعتبر من أعلى الأقطار في مستوى الدخل للفرد الواحد، أو أعلى إنفاقاً على الصحة والتعليم، أو الأكثر إنتاجاً للكهرباء للفرد الواح وغيرها من الإنفاقات، ولكن هذه البلدان إذا أرادت أن تقيم تنمية حقيقية على المدى البعيد فلابد أن تغير من تنظيماتها الاجتماعية والسياسية، وأن تقوم بتحولات في العلاقات الاقتصادية القائمة فيها بشكل جذري.

- نظرية الاقتصاد السياسي للتنمية (الاستقرار المهيمن)

تعد نظرية الاستقرار المهيمن استقرار بالهيمنة أو كما يسميها البعض "نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة"، وهي نظرية ظهرت من البداية في حقل الدراسات الاقتصادية ثم قبعت في حقل العلاقات الدولية، وبالأخص في نظرية العلاقات الدولية. وطور النظرية في السبعينيات والثمانينات مفكرون أمريكيون من المدرسة الواقعية، تعرفوا إلى توزيع القوى بين الدول بكونه العامل المركزي في تفسير انفتاح الاقتصاد الدولي واستقراره، ذلك أن دولة قوية تتمتع بتقدم تكنولوجي على دول أخرى سترغب بنظام تجارة مفتوح لأنها تسعى وراء تصدير منتجاتها. والدول الكبيرة أقل تعرضاً لمخاطر الاقتصاد العالمي من الصغيرة. "وستسمح الدولة المهيمنة لغيرها من الدول بالاستفادة مجاناً من المكاسب التي تؤمنها هي إلى الاقتصاد العالمي على شكل سلع عامة، وهي نوع من السلع حيث استبعاد المستهلكين يكون مستحيلاً، ويكون استهلاك السلعة من جانب لاعب واحد لا يستنفذ إتاحتها للآخرين"[2].

([1]) فرجاني، نادر، العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي تنظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط، بيروت، المركز الثقافي، 1983، ص 37.

(2) مقياس النظرية في العلاقات الدولية، جامعة عباس لغرور خنشلة، موقع منتدى طلبة جامعة خنشلة، 2014، استرجع بتاريخ 2015/5/7، المصدر: http://etude40.fanbb.net/t307-topic

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد نشأ عن مفهوم العلاقات الدولية أيضاً، نظرية استقرار الهيمنة أي أن الاستقرار يتحقق حينما تتمكن قوة كبيرة من فرض مفاهيمها على الآخرين كما هو حال نموذج الثلاثينيات المجيدة التي أقامت فيها الولايات المتحدة مؤسساتها المالية الدولية ذات النمط الليبرالي (اتفاقيات Bretyon Woods) لكي تدعم رؤيتها الأيديولوجية[1].

وشرح Robert Gilpin في نظريته الأساسية المعروفة "بالهيمنة المؤدية للاستقرار "Hegemonic Stability أبعادها مؤكداً أن أكثر مراحل الاستقرار في مسيرة التاريخ كانت عندما تسيطر قوة مهيمنة على النظام الدولي فتجتمع لديها القدرة والنية على ضبط إيقاعه وبذل الجهد والمال والقوة في سبيل ذلك، فيؤدي هذا لتقليل فرص اندلاع الحروب بين أطراف النظام، وكان من أهم النماذج الأساسية التي تثبت هذا الطرح دور بريطانيا في أواخر القرن الثامن والتاسع عشر، والولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين. إن نظرية «الهيمنة المؤدية للاستقرار» على المستوى الإقليمي فسنجد أنها أقل حظا في تأييد التاريخ لها، فمحاولة التسيد الإقليمي عبر القوة على مدار التاريخ أدت لنتائج سلبية على أمن الدول المتبعة لهذه السياسة، فلقد طبقت ألمانيا هذه السياسة على مدار الفترة من 1870 – 1945 وفشلت تماما، كما طبقتها فرنسا منذ حكم لويس الرابع عشر وحتى الحروب النابوليونية وفشلت أيضا، كما جربتها جنوب أفريقيا وفشلت والقائمة تطول[2].

ويلاحظ أن نظرية "الاستقرار المهيمن" المستقاة من المنظور الواقعي القومي التي تفسر حركة السوق على أساس تابعيتها للقوى الليبرالية المسيطرة أو وفقاً لمصالح تلك القوى.

---

(1) غيّوم، اكزافييه، ترجمة: قاسم المقداد، "**العلاقات الدولية**"، مجلة الفكر السياسي تصدر عن اتحاد الكتاب العرب العدد 11–12 مزدوج، دمشق سنة 2003. نقلا عن موقع: http://www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12-004.htm

(2) البدري، محمد عبد الستار، الهيمنة والقوة، جريدة الشرق الأوسط الدولية، العدد 12232، 25 مايو 2012، استرجع بتاريخ 2015/5/7، المصدر: http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&issueno=12232&article=678806#.VU6CG_mqqko

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نظرية الاقتصاد المزدوج

ظهرت نظريات حديثة خلال السنوات الأخيرة منها نظرية الاقتصاد المزدوج، حيث تشدد هذه النظرية على وجوب تحليل كل اقتصاد محلي ودولي من خلال قطاعين مستقلين نسبياً وهما: القطاع الحديث التقدمي الذي يتميز بمستوى عال من الكفاءة الانتاجية والتكامل الاقتصادي، والقطاع التقليدي الذي يتميز بنمط إنتاج متخلف واكتفاء ذاتي محلي، وتتمثل فكرة هذه النظرية في عملية التنمية الاقتصادية، والتي تشمل دمج القطاع التقليدي وتحويله إلى قطاع حديث عبر تحليل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعمل على الدمج العالمي للأسواق والمؤسسات نتيجة تحرك القوى الاقتصادية نحو مستويات أعلى من الكفاءة الاقتصادية والترابط العالمي[1].

والاقتصاد المزدوج هو اقتصاد تمتزج فيه عناصر من الاقتصاد الحر والاشتراكية. أغلب الاقتصاديات الصناعية بما في ذلك اقتصاديات البلدان التي تخلت عن الشيوعية اقتصاديات مزدوجة. ولا تستثنى من ذلك الولايات المتحدة وهي معقل الرأسمالية فبعض المؤسسات بها كالبريد مثلا ملك عام وتخضع نشاطات الخواص في التجارة والأعمال إلى القوانين الفدرالية[2].

ويلاحظ أن نظرية "الاقتصاد المزدوج" المستقاة من المنظور الليبرالي التي ترى أن نشأة السوق هي نتيجة للرغبة العالمية في تحقيق أعلى قدر من الثروة.

- نظرية الطريق الثالث

تحمل نظرية الطريق الثالث فلسفة تسعى إلى تحقيق التواؤم بين بعض القيم التقدمية العريقة التي لازمت الإنسان وأرقته زمناً طويلاً من ناحية، والتحديثات الجديدة لعصر المعلومات وتراكم القوة والثروة واللامساواة.. إلخ من جهة أخرى، وتستندهذه الفلسفة إلى دعائم أساسية تقوم على إلتزام الحكومات بأن

([1]) غيلبين، روبرت، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2004، ص 85.

([2]) معجم المعاني الجامع، معنى اقتصاد مزدوج، موقع المعاني، المصدر: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF+%D9%85%D8%B2%D8%AF%D9%88%D8%AC/?category=%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A+%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكفل تكافؤ الفرص أمام جميع مواطنيها وترسخه، ولا تسمح لأحد بأي امتيازات خاصة من أي نوع، ومبدأ أخلاقي يقوم على المسئولية المتبادلة التي ترفض سياسات التمييز بنفس القدر الذي ترفض به سياسات النبذ الذي يسمى الاستبعاد الاجتماعي، بالإضافة إلى توجه جديد لعملية الحكم يقوم على تمكين المواطنين ليتصرفوا بأنفسهم بما يحقق مصالحهم[1].

وينظر إلى الطريق الثالث بوصفه تجديداً للديمقراطية الاجتماعية وليس اختراعاً جديداً. وتعد القيم المحورية للسياسة الجديدة ألا تكون هناك سلطة بلا ديمقراطية، فمعظم الهيئات الحكومية لا تستشعر مسؤولية تجاه رجال السياسة المنتخبين، وأن أولئك النواب لهم جداول أعمالهم الخاصة، الذي لا يراعون فيه إلا ناخبيهم، وليست الهيئات الحكومية فقط بل أن معظم الشركات الكبرى كيانات أوتوقراطية لا تستشعر إلتزاماً تجاه أحد، حتى ولا تجاه حملة أسهم تلك الشركات، والمنظمات السلطوية تكان تخنق المنظمات غير الحكومية، وتعمل على تهميشها أو تضييق نطاق نشاطها.

- نظرية النظام العالمي الجديد

ترتبط نظرية النظام العالمي الجديد World - System Theory بإسهامات المنظر الأمريكي Immanuel Wallerstein حيث يعتبر النظام – العالم World-System وحدة التحليل الأساسية لدراسة سلوك الدول / المجتمعات. وينطوي هذا المفهوم على عنصرين أساسيين[2]:

أولاً: كون العناصر/ المكونات التي تشكل هذا النظام مترابطة فيما بينها، وتربطها علاقة ديناميكية نشطة، بحيث لا يمكن فهم أدوار ووظائف وأنماط سلوك عنصر من العناصر إلى إذا تم فهم موقعه ضمن النظام الشامل الذي يتفاعل فيه. وعليه يرى Wallerstein أن محاولات الفصل بين بين

([1]) Marquand, David, The Blair Paraox, Porspect, 1998, p20.

(2) بيليس، جون وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2004، ص 276-275.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العناصر المكونة للنظام الدولي، كالعناصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية تبقى محاولات مضللة لا تؤدي إلى نتائج ذات أهمية.

ثانياً: التفاعل الحاصل داخل النظام هو تفاعل ذاتي الاحتواء، بمعنى أن أنماط التفاعل ثابتة بغض النظر عن المؤثرات الخارجية، فإذا تم عزل النظام عن هذه المؤثرات فإن نتائج التفاعلات داخله تكون متطابقة تماما، وعليه فإن مسعى البحث يجب أن يركز على ديناميكيات التفاعل الداخلية بدلا من هدر الوقت في البحث في العوامل الخارجية.

لا توجد في نظام الاقتصاد العالمي سلطة مركزية بإمكانها تحقيق هذا الهدف، بل توجد هناك مجموعة من مراكز القوى المتنافسة فيما بينها، ويتم إعادة توزيع الموارد، ليس بموجب مرسوم مركزي، ولكن من خلال نوع من أنواع الوسيط، هو السوق. ورغم اختلاف آليات إعادة توزيع الموارد في النظامين، فإن الأثر الخالص يبقى نفسه، ألا وهو انتقال الموارد من المحيط نحو المركز[1].

والنظام العالمي الحديث حسب Wallerstein هو مثال لنمط الاقتصاد – العالم، والذي نشأ في أوروبا مع مطلع القرن السادس عشر، ثم توسع عبر التاريخ ليضم العالم بأسره. وقد شكلت الرأسمالية النشطة بدون توقف (كنمط إنتاج) القوة الدافعة وراء هذا التوسع. ويجادل Wallerstein أنه في سياق هذا النظام هناك مجموعة من المؤسسات تتوالد بشكل متواصل، ولا ينسحب ذلك على المؤسسات الاقتصادية فقط (كالشركات وحتى الصناعات...)، بل ينسحب ذلك على المؤسسات الدائمة والقائمة أصلا، كالوحدة الأسرية، الجماعات الإثنية والدول. ويجادل Wallerstein بأن هذه المؤسسات هي ذات طبيعة لازمنية، ولا واحدة منها تبقى على حال واحدة، وأن الادعاء خلاف ذلك يعني تبني موقف لاتاريخي، ومن ثم الفشل في فهم كيف أن خصائص المؤسسات الاجتماعية هي محددة تاريخياً.

([1]) Baylis (John) & Smith (Steve), The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, (New York: Oxford University Press, 2nd Edition, 2001, P 231-232.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبعد من ذلك، وهو أمر حاسم بشكل كبير، يجادل Wallerstein بأنه ليست فقط عناصر النظام هي التي تتغير، بل إن النظام في حد ذاته خاضع لحركة التاريخ، فهو ذو بداية، ومرحلة وسيطة، وستكون له نهايته. والجديد في نظرية النظام – العالم هو تضمين Wallerstein وصفه للاقتصاد – العالم الحديث منطقة ثالثة إلى جانب منطقتي المركز والمحيط محل تركيز الماركسيين التقليديين، ألا وهي منطقة شبه المحيط semi– periphery، وهي المنطقة الوسط بين المنطقتين السابقتين، وتلعب دورا حيويا في إشاعة الاستقرار في بنية النظام. ويؤكد Wallerstein على الترابط بين المناطق الثلاث في إطار علاقة استغلالية، يتم عبرها امتصاص الثروة من المحيط نحو المركز؛ ونتيجة لذلك تترسخ أكثر فأكثر المواقع النسبية للمناطق، بحيث يصبح الأغنياء أشد ثراء والفقراء أشد فقرا [1].

ويلاحظ أن نظرية "النظام العالمى الجديد" المستقاة من الماركسية، وتعتبر السوق أداة استغلال اقتصادي من الدول المتقدمة للدول الأقل نمواً. وتعتبر دولة الكويت من دول المحيط التي تعمل الدول الكبرى على نقل ثرواتها إليها كدول تعتبر المركز، فدولة الكويت تعد من الدول الغنية في الموارد الطبيعية أهمها النفط ومشتقاته، وهي من الدول التي تحاول دول المركز أن تكون تحت سيطرتها، وذات تبعية لها في كافة الجوانب.

– النظرية القومية

إن مفهوم القومية ومصطلحها قد نمى وتطور في العالم وتغير وتبدل حسب جملة مؤثرات سياسية واقتصادية ودور الثورات العالمية فيها،فقد انتقل المفهوم من انتساب الفرد للجماعة التي يطلق عليها القوم إلى أرقى انتساب للجماعة التي تتوحد حسب التراث والهوية الثقافية أو ما أطلق عليه الدولة القومية ذات الحدود السياسية والجغرافية المحددة، وقد ارتكزت الجماعات والدول والمفكرين عوامل خاصة بها في تعريفها للقومية التي تنادي بها. فهناك القومية القائمة على جنس كالقومية الألمانية والتي عبرت

(1) Baylis (John) & Smith (Steve), The Globalization of World Politics, Ibid, P 232-233.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عنها بالحركة النازية والقومية الفاشية في ايطاليا بينما قالت الحركة الصهيونية بأن الدين والتراث القومي اليهودي يشكل قوميتها، بينما عد الأمريكيون أن قوميتهم تشكلت بفعل وحدة الجغرافيا والتاريخ الجديد للشعب الأميركي أنا المفهوم الماركسي فيرى أن الاقتصاد ووحدة السوق هي الأساس المهم في تشكل القومية.

فالقومية العربية هي شعور وإحساس الفرد العربي بالانتماء إلى الجماعة العربية (الأمة العربية)، وهي الأمة التي تشكلت منذ نشأة الإنسانية بفعل مجموعة عوامل ومنها وحدة اللغة والتاريخ الطويل المتسلسل والآمال والتطلعات المشتركة.ووحدة الأرض والجغرافيا الطبيعية. ووحدة التطلعات والمصير المشترك، وهي عوامل رأت فيها الشاعرة العراقية نازك الملائكة كثمرة للتجربة الإنسانية على الأرض العربية، واعتبرها المفكر العربي إلياس فرح كشكل للثقافة القومية المعبر عنها بشخصية القومية العربية[1].

والنظرية التقليدية في الفكر القومي هي نظرية قومية ثقافية تحكمها ثلاثة أنساق نظرية أساسية هي: النسق اللغوي العنصري والنسق اللغوي التاريخي والنسق اللغوي الروحي، وقد ركز عدد من المفكرين على مفهوم وحدة الأصل للأمة العربية القائم على أساس الوحدة في اللغة والاشتراك في التاريخ، غير أن هذا المفهوم الحصري لا يقع في أي حيزٍ من حيزات الفضاء العنصري، ذلك أنه يربط الأمة دوماً باللغة والتاريخ، وهناك من صك نظرية الأمة– اللغة في النظرية التقليدية، وميّز بين العهد البدائي الذي هو العهد العربي الجاهلي ويعتبره العهد الذهبي للأمة العربية وبين العهد اللاحق الذي تصبح فيه الأمم مشتقة وهجينة، لذلك فالبعث القومي لا يتحقق للأمة العربية إلا بالعودة إلى جاهليتها وبناءً على ذلك تكون وحدة اللغة والتاريخ الأساس في تكوين الأمة وبناء القومية، وهناك من ويتجلى ويرفض تأسيس العروبة على التنوع ورفضهم لمفهوم الدولة ودورها في تكوين الأمة، والفصل بين الأمة والدولة، معتبرين أن الأمة تامة

([1]) عرار، عبد العيز أمين، القومية العربية بين دلالة المصطلح "القومية" و "نظرية القومية"، نقلاً عن مجلة البيادر السياسي، مدينة القدس 4 كانون الثاني 1986. شبكة البصرة، استرجع بتاريخ 2015/5/29، المصدر: http://www.albasrah.net/ar_articles_2011/0811/3rar1_060811.htm

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن كانت دولها متعددة، ويعني ذلك أن الأمة تسبق الدولة، كما يعني أن الأمة تبقى أمة ولو كانت في دول متعددة أي لو ظلت محرومة منها لإقامة دولتها القومية[1].

واليوم، وبعد أن مضى على بداية النهضة العربية الحديثة هذا الزمن كله، وبعد أن مرت حركة القومية العربية بالمراحل التي مرت بها، نقف في بداية مرحلة جديدة قد أطلق عليها أحياناً مرحلة تجديد الحديث عن القومية العربية، وإن كان في هذا التعبير ما فيه مما يبعث على التساؤل، فهو لأن الفكر القومي قد مر في مرحلة انحسار نسبي في الفترة الأخيرة بسبب عوامل سياسية ونفسية أكثر منها فكرية. إن الحديث عن القومية العربية نفسه أمر تقف وراءه عوامل سياسية هي أن الأمة العربية لم تستسلم لوضع التجزئة والسيطرة الاستعمارية ونشوء الكيان الصهيوني، بل رفضت ذلك الوضع واستجمعت بعضاً من قواها لهجوم معاكس. ومن هنا نشأ الشعور بأهمية المساهمة في العمل الثقافي القومي، مهما تواضعت المساهمة، وفي بداية النهضة العربية، كما كان الحال في جميع مراحلها ولو بدرجات متفاوته، كانت هناك مسألة مقومات القومية العربية، أي عوامل تكوين الشعور القومي. وفي التاريخ العربي الحديث يسجل حدث هام لا يمكن إلا المرور به في مجال البحث عن تطور الفكر القومي العربي. هو القضية الفلسطينية [2].

ووقعت القومية العربية في هاوية أزمة العراق ومدى تأثيرها على القومية العربية، فقد تسبَّب العراق في كارثة كبيرة كلَّفت العالم العربي انشقاقاً هو الأعمق منذ زمن طويل في التاريخ الإسلامي بغزوه وعدوانه على دولة الكويت عام 1990، وأضعف النظام العربي، وبالتالي العراق دفع بدول الخليج قاطبة ودفع بمنطقة الخليج الكويت، السعودية، قطر، البحرين، عُمان، الإمارات العربية المتحدة إلى الاعتماد على القوات الأميركية، والإرتماء إلى الحلف الغربي بزعامة الولايات المتحدة، وقد كان العرب في غنى عنه في تلك المرحلة. غبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال الحرب الباردة احتاجت الدولة

([1]) الأصول الفلسفية للنظرية القومية العربية، جريدة الغد، فبراير 2005، استرجع بتاريخ 2015/5/23، المصدر:
http://www.alghad.com/m/articles/553030-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9?s=f3d830d2c5109f3dba8ea65b5fb5f9b3

([2]) حمادي، سعدون، قراءات في الفكر القومي العربي، 2010، استرجع بتاريخ 2015/6/19، المصدر:
http://atabi.boardconception.com/t72-topic

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العظمى الولايات المتحدة الأميركية إلى إعادة بناء قوتها على الصعيد الكوني وفي مناطق نفوذها التقليدية [1].

وبناء عليه فان الأمة العربية الممتدة في فضاء الجغرافيا والتاريخ وفي حجم قوتها ومواردها وموقعها بحاجة إلى القوى الدافعة من نظرية وعملية لتنقله من مستوى وعي الهوية القومية إلى العمل من أجلها وهذا ما تعبر عنه حركة القومية العربية كحركة سياسية والنظرية القومية التي صاغتها في جدلية فكرية خاصة بالأمة العربية في سياقها التاريخي والجغرافي وتراوحت بين الوحدة والحرية والعدالة الاجتماعية. والمعبر عنها بنظرية القومية العربية أو الفكر القومي العربي أو الآيدلوجيا القومية.

2- مفهوم السياسة الخارجية وأدواتها

تعد السياسة الخارجية خريطة الدول من أجل ترقب الحدث، حيث أن السياسة الخارجية تؤثر وبشكل مباشر في السياسة الداخلية للدول، مما يستدعي وجود سياسة خارجية قوية قادرة على مواكبة التغيرات والأحداث، لإنها تحتاج إلى صناعة القرار لمواجهة الخصوم، وجمع الحلفاء، ورؤيا للعالم بناء على الأيديولوجية ومتطلباتها الداخلية والمصلحة السياسة كما تقتضيها الأهداف.

ولتحقيق أهداف السياسة الخارجية يتطلب استعمال مجموعة من الأدوات وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف، فبدون توافر تلك الموارد والمهارات يصبح من العسير تحقيق أهداف السياسة الخارجية ما لم يوكل تحقيق تلك الأهداف لفاعل دولي آخر، ولتوكيل الفاعل الدولي لابد من استعمال مجموعة من الأدوات الدبلوماسية الكفيلة بإقناع ذلك الأخير بتحمل عبء تحقيق الهدف. وتكمن أهمية أدوات السياسة الخارجية كونها عاملاً مؤثراً في مسار السياسة الخارجية، ومحدداً لمسار ومعالم تلك السياسة، وليس لتحقيق الأهداف فقط. وعند استعمال أداة معينة للسياسة الخارجية فإن

(1) الغبرا، شفيق ناظم، بلقزيز، عبد الإله، القومية العربية، مركز دراسات الجزيرة، الاتجاه المعاكس، 2005، المصدر:
http://www.aljazeera.net/programs/opposite-direction/2005/5/1/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلك السياسة الخارجية تتسم بذلك الطابع كأن يستخدم القوة العسكرية إذا كانت متاحة، فإن الطابع العام للسياسة الخارجية يصبح (عسكري) نتيجة تكرار توظيف الأدوات العسكرية[1].

والسياسة الخارجية لبلد ما هي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم. وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء[2].

وهناك عوامل تؤثر في صنع السياسة الخارجية تتضمن إجمالاً المتغيرات والمحددات الداخلية والخارجية، حيث تقوم المتغيرات الداخلية بدور مؤثر سلباً أو إيجابا في السلوك السياسي الخارجي لأية دولة، ويتوقف هذا التأثير على طبيعة هذه المتغيرات من جهة وكيفية إدراك تأثيرها من قبل صانع القرار السياسي من جهة ثانية، وتعرف العوامل الداخلية بأنها: "مجمل المتغيرات الموضوعية التي تنتج عن طريق التعامل مع غيرها من مثيلاتها الداخلية والتي اصطلح على تسميتها بالخصائص القومية للدولة وقد شكلت هذه الخصائص ما يعرف بنظرية الخصائص القومية (الموقع الجغرافي، القوة الاقتصادية، عدد السكان)، وتقول هذه النظرية بأن السلوك الخارجي للوحدة الدولية يتحدد في ضوء خصائصها القومية، وإن تفاوت هذه الخصائص بين دولة وأخرى يؤدي إلى تفاوت في السلوك الخارجي لهذه الدولة[3].

([1]) مركز الدراسات والأبحاث، السياسة الخارجية، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة، 2008، ص 101.

([2]) مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطه بها، الأكاديمية السورية الدولية، استرجع بتاريخ 2015/5/4، المصدر: http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id=7

(3) الرمضاني، مازن إسماعيل، السياسة الخارجية دراسة نظرية، بغداد، 1991، ص62-63.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما العوامل الخارجية (الدولية) فهي تلك العوامل الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية أي الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى وتشمل تلك المتغيرات النسق الدولي والمسافة الدولية والتفاعلات الدولية والموقف الدولي ويركز المتغير النسقي على تفسير سياسة الوحدة الدولية الأخرى المتعاملة معها[1]. وأدوات السياسة الخارجية تنصرف إلى تلك الموارد الاقتصادية، والمهارات البشرية المستعملة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، بينما تشمل الموارد الاقتصادية الموارد الطبيعية والبشرية، والمهارات البشرية هي المقدرة على أداء بعض الوظائف التي تنطوي على المعرفة والممارسة كقيادة الجيوش والتفاوض الدولي وغيرها[2].

لقد شهد القرن الحادي والعشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيسه أو رئيس الوزراء ويفوض لهذا العمل وزير الخارجية. وسيتم تحديد مفهوم السياسة الخارجية، وأدواتها كالآتي:

- مفهوم السياسة الخارجية

لقد خضع مفهوم السياسة الخارجية وذلك كنظرية للدراسة والتحليل منذ عدة قرون واستمر إلى يومنا هذا، وقد توصل الباحثون إلى فهمه وإلى تحديد الكيفية التي يجب اعتمادها لتطبيق هذه النظريات بطرق فلسفية مختلفة، فالعمل الخارجي يتضمن أبعاد أساسية كالتوجهات العامة والأهداف والأدوار الدولية والاستراتيجيات والقرارات والسلوكيات وغيره[3]، والتي لها وقع مؤثر على سلوك الدول والمؤسسات العالمية وحتى تلك الدول التي تعتبر خارج النظام السياسي العالمي.

---

(1) سليم، محمد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1989، ص138.

(2) مركز الدراسات والأبحاث، السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 101.

(3) سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص4.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم يتفق الباحثون والمهتمون في العلوم السياسية والعلاقات الدولية على تعريف لمصطلح السياسة الخارجية وذلك لتعدد نواحي التركيز فيها عند تعريفها، فيرى حامد ربيع بأنها " جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، وإن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب والذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية". ويعرفها Charles Herman بأنها "تلك السلوكيات الرسمية التي يقوم بها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلهم بقصد التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"، وكما عرفها Roy & Mkrides بأنها "ميدان افعالها تجاه دول اخرى وهي برنامج يعد لتحقيق افضل موقع ممكن للدولة بالطرق السلمية ودون حرب"[1].

وتعرف كذلك بأنها "مجموعة النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك أو أنها الخطة أو مجموعة الخطط للسياسة الخارجية أو القرارات السياسية الخارجية"[2]. وبأنها "برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي"[3]. والسياسة الخارجية "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل"[4].

والسياسة الخارجية عند Modeleski " نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطين أساسيين من الأنشطة: المدخلات والمخرجات"[5]. وهي عبارة عن "مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد

---

(1) مشاقبة، أمين وشبلي، سعد، التحديات الامنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الاوسط، دار الحامد، عمان، 2012، ص16-17

(2) الرمضاني، مازن إسماعيل، السياسة الخارجية دراسة نظرية، جامعة بغداد، بغداد، 1991، ص24 - 25.

(3) بدوي، محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة الحديثة، بيروت، 1991، ص40-41.

(4) Edgar Furniss Jr. and R Snyder, an Introduction to Amercan foreign policy, (New York: Rinehart, 1985, pp. 6 – 28.

(5) النعيمي، أحمد نوري، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الامريكية أنموذجاً، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص 25-26.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع البلدان الأخرى في العالم"[1]. وهناك من يراها "تلك السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يهدفون من خلالها للتأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى وهي مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة"[2]. ويمكن اعتبار السياسة الخارجية مجموعة من القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية، والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات أو هي تدبير المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى.

ويرى الباحث أن السياسة الخارجية تعد مجموعة من الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم، ومن خلال أدواتها التي ترسم معالم تلك السياسة والتي تحدد لمسارها كونها عاملاً مؤثراً في مسار السياسة الخارجية، وتعمل من خلالها على حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وتحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى.

- أدوات السياسة الخارجية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية لا بد من استخدام مجموعة من الأدوات وتعبئة الموارد لتحقيق هذا الأهداف وكونها عاملاً مؤثراً في مسار السياسة الخارجية فكل أداة لها وقت ومعطيات محددة لاستخدامها، وتقسم إلى الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والسياسات الداخلية والاستخبارية والرمزية والطبيعية والعلمية والتكنولوجية[3].

(1) الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية الجزء الأول، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 26.
(2) أبو عين، ريما، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الربيع العربي دراسة مقارنة (مصر، سوريا)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة العلوم الإسلامية، الأردن، 2015، ص 6.
(3) سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص101-104.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقسم Hermann أدوات السياسة الخارجية إلى عدة أقسام محددة نذكر منها بحسب الدراسة الحالية كالآتي[1]:

1- **الأدوات الاقتصادية:** تشمل الأدوات الاقتصادية التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية أخرى. وتشمل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات، وتبادل الثروة والمعاملات المالية وغيرها. ومن أمثلة تلك الأنشطة إعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية، والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية، وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، وإعطاء أفضليات تجارية كإعطاء وضع الدولة الأولى بالرعاية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية.

2- **الموارد الطبيعية:** والمقصود بها جميع الموارد المتاحة للمجتمع والتي تكون هبة خالصة من هبات الله، وليس للإنسان دخل في وجودها، وتتمثل في الأراضي الزراعية، والغابات، وما تحتويه الأرض في باطنها من معادن ونفط، وما تظهره من أشجار، وقد تستعمل الموارد الطبيعية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، ومن أمثلت استعمالاتها حظر تصدير البترول العربي إلى بعض الغربية في حرب أكتور عام 1973، وعرض الرئيس السادات بتحويل بعض مياه النيل إلى اسرائيل عام 1980[2].

3- **الأدوات الدبلوماسية:** تضم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى، والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية، وحماية مواطنيها وممتلكاتها في الخارج، فضلاً عن تنظيم تعاملهم مع الأجانب. وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد، وهي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات، وغيرها من أدوات الاتصال الدولي.

---

(1) Hermann, M. Independence/ interdependence of action, in Patrick Callahan, L. Brandt, and M. Hermann, eds., Describing Foreign Policy Behavior, Sage: Beverly Hills, 1982, pp 243-246.

(2) مركز الدراسات والأبحاث، السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 101- 104.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- **الأدوات السياسية الداخلية:** وهي تلك المهارات والموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية، وذلك للتعامل مع القضايا السياسية الخارجية، حيث أن التأييد الداخلي لأثر النظام السياسي يؤثر على السياسة الخارجية، ويشكل مورداً من موارد السياسة الخارجية يقوي من شوكة الدولة في التعال مع الوحدات الأخرى، ذلك أن قدرة صانع السياسة الخارجية على التعامل مع مختلف القوى السياسية في دولته واكتساب تأييدها لسياسته، وفهمه لحركة النظام وأدواته القانونية والإدارية وقدراته المالية والتنظيمية، هي من بين الأدوات الهامة التي يمكن توظيفها في عملية السياسة الخارجية.

وهناك أدوات تستخدم بشكل محدود في السياسة الخارجية، وبعض دول العالم تستخدم من هذه الأدوات كعنصر أساسي في سياستها الخارجية، **كالأدوات العسكرية** وهي مجموعة المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل الأدوات على إنشاء قوات مسلحة يتم تسليحها وتدريبها وتوزيعها، والمساعدة العسكرية، والغزو المسلح، والمشورة العسكرية، وعقد التحالفات العسكرية، والهجوم المسلح. **والأدوات الاستخبارية** وهي تلك المهارات والموارد المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وخطط ونوايا وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل مجموعة من الموارد كأدوات الاستطلاعية والتجسس، وأدوات الرمز، وفك الرمز وغيرها. **أما الأدوات الرمزية** وتندرج تحت الأدوات الرمزية مجموعة من أدوات السياسة الخارجية كمحاولة التأثير في أفكار الآخرين، وتشمل مجموعة من الأدوات الدعائية والأيديولوجية، والثقافية. وتعد **الأدوات العلمية والتكنولوجية** من أدوات السياسة الخارجية وهي الموارد والمهارات التي تنطوي على استعمالها المعرفة العلمية النظرية، وتطبيقاتها لحل مشكلات معينة، وتتراوح هذه الأدوات ما بين مجرد التبادل العلمي، وبرامج المساعدة الفنية إلى توظيف الأقمار الصناعية، لأغراض الاتصال الخارجي، واستكشاف الفضاء الخارجي، والمحيطات بالاشتراك مع الآخرين[1].

(1) Hermann, Independence/ interdependence of action, Ibid, pp 245-246.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، فإنه ينطوي تطبيق السياسة الخارجية على توظيف مجموعة مختلفة من تلك الموارد والمهارات، كأن تلجأ الدولة إلى استعمال العمل الدبلوماسي، والضغط العسكري، والسلاح الاقتصادي في آن واحد لتحقيق هدف معين كما حدث في حرب أكتوبر 1973 واستخدام العرب لهذه الأدوات مجتمعه، غير أن أكثر أدوات السياسة الخارجية استعمالاً هي الأدوات الدبلوماسية، يتلوها في الأهمية الأدوات الاقتصادية، ثم الأدوات العسكرية، وقد تتجه الدولة إلى توظيف أداة معينة في سياستها الخارجية أكثر من غيرها، وطبيعة الأدوات المستخدمة تتفاوت طبقاً لمراحل عملية السياسة الخارجية[1].

ويرى الباحث أن جملة الأهداف السابقة ضمان لوحدة البلاد واستقرارها الأمني، وبقائها خارج الصراعات العربية – العربية، والحفاظ على الذات الكويتية، والتجانس الداخلي متمثل ذلك في استيعاب الاختلافات والتناقضات المحلية، وهذه الأهداف تعمل على قوة وتماسك الدولة، ووحدة البلاد، فالكويت منذ بداية استقلالها أخذ البعد الإسلامي، والعدالة والإخاء، والتعاضد بين المسلمين، وهذا ينمي الشعور الشعبي بضرورة مد يد العون لشعوب الخليج والعالم العربي، ودول العالم الثالث.

– صنع القرار في السياسة الخارجية

تعد عملية صنع القرار مدخلاً مهماً في فهم طبيعة النظم السياسية في جميع دول العالم بصفة عامة، ودول العالم الثالث بصفة خاصه، فعملية صنع القرار تكشف مدى ديمقراطية الأنظمة الحاكمة، ودرجة تطور هذه الأنظمة، والتوجهات الأساسية للنخبة الحاكمة، فكلما اتسعت دائرة المشاركين في صنع القرار السياسي من حيث عدد الأفراد، ومن حيث أدوار المؤسسات الدستورية الفعلية، كلما يكشف ذلك عن تطور حقيقي في أداء النظام السياسي نحو الديمقراطية، وعلى ذلك فإن احتمال النجاح تصبح أكبر من احتمالات الفشل في إصدار القرارات السياسية.ولم يعد صنع القرار قاصراً على القرارات الداخلية في الدولة، بل امتد إلى القرارات التي تتخذها الدولة في النطاق الخارجي.

([1]) السلطان، منيرة فيصل، الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربياً وإسلامياً، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012، ص 58.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرف اتخاذ القرار على أنه "التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين بدائل عدة متنافسة وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف بعينهان أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها"[1].

أما عملية صنع القرار يعرف على أنه "مزيج من القوة والنفوذ ومن الرشد والعقلانية في إطار قيم الجماعة تتفاعل جميعها لصياغة القرار كحل توفيقي بين جميع الاعتبارات". فالقرار "عملية سياسي تعبر عن توزيع القوة والموارد السلطوية، وتتضمن تمثيل المصالح كما تهدف إلى تحقيق أفضل النتائج الممكنة من الموارد المتاحة"[2].

وهناك عناصر رئيسة لعملية صنع القرار يمكن بلورة العناصر التي تؤثر في عملية صنع القرار بصفة عامة فيما يلي[3]:

1. **البيئة الخارجية للقرار**: والتي تشتمل على عدة أبعاد وحقائق وضغوط ومؤثرات. وهذه البيئة الخارجية قد تهيئ إمكانيات معينة للحركة والفعل، بينما قد تضع قيوداً على بعض إمكانات التصرف الأخرى البديلة. ويمكن القول أنه كقاعدة عامة، فإنه كلما زاد الضغط من البيئة الخارجية انخفضت فرصة إمكانات التصرف وتناقصت فرص الاختيار أمام لأجهزة المسئولة عن صنع القرارات واتخاذها.
2. **بيئة الداخلية للقرار**: وتتكون هذه البيئة من الأوضاع الاجتماعية السائدة، ومن النظام لسياسي والاقتصادي للدولة، ومن المنظمات غير الحكومية، ومن جماعات المصالح والأحزاب السياسية، وغيرهم. فإن الطبيعة الديموقراطية للنظام السياسي لدولة ما، قد تلقى بضغوط على جهزة القرارات، وبشكل لا يحدث في ظل الأنظمة غير الديموقراطية . كما أن ديموقراطية النظام السياسي تزيد من حجم المشاركة بالمشورة والرأي في الموضوعات لتي تتناولها القرارات الداخلية والخارجية، وبصورة

([1]) سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، بيروت، دار الجيل، 2001، ص 325.

([2]) ناصوري، أحمد، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، المجلد 21، العدد الأول، 2005، ص 275.

([3]) مقلد، إسماعيل صبري، اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، السياسة الدولية، عدد كتوبر 1968ص 135.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا تتحقق في ظل الأنظمة غير الديموقراطية التي تعمل على احتكار هذه العملية في يدها، وحصرها في أضيق نطاق بعيداً عن أي درجة من الرقابة السياسية أو رقابة الرأي العام.

3. **الضغوط الناتجة عن الحاجة إلى اتخاذ قرار معين إزاء مسألة أو موقف معين:** حيث أنه بدون هذه الضغوط، يصعب تصوره أساساً، بل تنتفي أصلاً الحاجة إلى اتخاذ هذا قرار أو غيره. وهذا الضغط قد يكون نابعاً من الارتباط بهدف معين، وهو الذي قد يرتفع وينخفض، أو يزيد ويقل حسب قوة التصميم والإصرار على إنجاز هذا الهدف وتحقيقه. ومن ناحية أخرى، قد يكون الضغط مرتبطاً بتوقعات الرأي العام، وإلحاح البيئة الداخلية عليه، وبمقدار تأثر أجهزة صنع القرارات بهذا الضغط، تتأثر الرغبة في صنع هذا القرار أو ذاك بالزيادة أو النقصان[1].

4. **طبيعة الهيكل التنظيمي الرسمي لعملية صنع القرار:** تختلف الهياكل التنظيمية من حيث درجة تشعبها وتعدد مستوياتها، وأيضاً من حيث تعقد الإجراءات التي تتحكم في علاقاتها وتسيطر على نماذج الاتصال والتعامل. فالتشعب وتعدد المستويات التنظيمية قد يكونان من عوامل تعقيد عملية صنع القرارات السياسية، بعكس الحال مع الهياكل التنظيمية البسيطة. وهناك جوانب مهمة في طبيعة الهيكل التنظيمي لعملية صنع القرار منها طبيعة العلاقات بين السلطة التنفيذية والتشريعية ومدى خضوع الأولى للقيود والضوابط التشريعية عند اقتراح السياسات، طبيعة العلاقة بين رئيس الدولة ومساعديه، بالإضافة إلى الوقوف على مدى مركزية أو عدم مركزية صنع السياسة العامة للدولة.

وهناك عوامل تؤثر في صانع القرار كدور صانع القرار الرسمي في هيكل صنع القرارات المسئول، وميوله واتجاهاته الشخصية، ورؤيته عن مصالح دولته وطبيعة تقييمه لها، بالإضافة إلى إدراكه للموقف الخارجي،وإدراكه لمدى ما يتضمنه من خطورة أو تهديد، ومدى ما يمكن أن يحققه القرار من مزايا حزبية، وذلك في الدول التي ينتمي فيها متخذ القرار السياسي إلى حزب معين، فضلاً عن انتماءاته

([1]) مقلد،إسماعيل صبري، اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، السياسة الدولية، عدد كتوبر ١٩٦٨، ص 250-251.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المذهبية أو ميوله العقائدية، والقواعد والإجراءات المنظمة لعملية صنع القرارات، وتقييمه للنتائج التي يحتمل أن تقود إليها مشاريع القرارات البديلة، والظروف الخاصة بالبيئة الداخلية، والضغوط النابعة من تقيده بارتباطات وتعهدات سابقة، والتقاليد والأعراف، والاتجاهات الشعبية في دولته، وتوقعاته عن السلوك الذي يحتمل أن يصدر عن الأطراف أو القوى ذوي العلاقة بالموقف، بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية التي قد تخدم تنفيذ القرار[1].

وهناك عوامل موضوعية تحكم سلوك الدول وتحدد بالتالي سياستها الخارجية وهي[2]:

1. **العامل الجغرافي: كالبعد المادي:** مساحة الدولة، حدودها، هل هي دولة ساحلية أم مغلقة، طبيعة السطح. **والإقليم المجاور ودول الجوار:** فرص التكامل وعناصر التهديد، القدرات العسكرية للدول المجاورة، الطموحات القومية للدول المجاورة.. الخ.
2. **السكان:** وتكمن في **هوية السكان:** التجانس والتباين السكاني، ارتباط المجموعات الاثنية في الدولة بدولة أخرى أو بمجموعات في دولة أخرى، مستوى الوعي، المهارات، مدى الانتماء والولاء للوطن.
3. **البنى والمؤسسات:** وتتمثل بالآتي:

- **البنية الاقتصادية:** هياكل ومنظومات الحياة الاقتصادية، مستوى الرخاء، العدالة في توزيع الثروة.
- **البنية السياسية:** أنماط الحكم: ديموقراطية/ شمولية.
- **البنية الثقافية:** مثل القيم المحددة (Determinant Values) الأيديولوجيا، وجود مجموعات مهمشة ثقافياً.

([1]) إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، ص152-153.

([2]) الغالي، عبد الرحمن، انعكاس السياسية الداخلية للدول على سياستها الخارجية: الإنقاذ كمثال، ورقة عمل لورشة العلاقات الخارجية للمؤتمر العام السادس لحزب الأمة، 2003، ص 2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. **الإمكانيات:** وتتمثل الإمكانيات **بالموارد الطبيعية:** الاكتفاء الذاتي من الضروريات، المقدرة على تسويق الفائض، وسائل تعويض النقص: وأبلغ الأمثلة على ذلك: النفط ومشتقاته وأثرهما في تحديد السياسة الخارجية للدول.
5. أولويات المواطنين ومدى اهتمامهم بالسياسة الخارجية، والمشاركة في صنع القرار.
6. **الوضع الدولي:** ظروف الحرب والسلام، سلوك الدول الأخرى كمحدد لخيارات الدولة المعنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

مقومات العوامل الاقتصادية وعلاقتها في السياسة الخارجية الكويتية

تعد دولة الكويت إحدى الدول العربية الواقعة في الشرق الأوسط في جنوب غرب القارة الآسيوية، وتحديداً في الركن الشمالي الغربي للخليج العربي الذي يحدها من الشرق، ويحدها من الشمال والغرب جمهورية العراق ومن الجنوب المملكة العربية السعودية[1]. وصل عدد سكان دولة الكويت عام 2012 (حسب الادارة المركزية للإحصاء) الى 3,268,431 نسمة تقريباً منهم 1,128,381 كويتيين والباقي من الوافدين والأجانب ويتركز معظم سكان دولة الكويت في مدينة الكويت وضواحيها وبخاصة في المناطق المحاذية لساحل الخليج العربي[2]. ويعد الموقع الجيوسياسي لدولة الكويت هو ما يميزها بجانب ثرواتها النفطية الكبيرة عربياً وإقليمياً.

يحظى الاقتصاد الكويتي بتصنيف مرتفع مقارنة بالاقتصادات العالمية. فقد أشار تقرير وكالة موديز لخدمات المستثمرين وانضمت مؤسسة فيتش للتصنيفات لوكالات التصنيفات لتأكد الدرجة الممنوحة للكويت للمدى الطويل وتحديداً (آي آي زاند) على خلفية وجود احتياطيات مالية ضخمة من جهة وغياب الخوف من حصول معضلة للموازنة العامة للسنة المالية الجارية 2015 من جهة أخرى، ويأتي هذا التقدير أكثر ثباتاً رغم انخفاض أسعار البترول، استخدمت السلطات الكويتية متوسط محافظ لسعر النفط وقدره 45 دولاراً للبرميل لغرض احتساب عائدات النفط. ويعد المعدل هذا أقل من الأسعار السائدة في أسواق النفط، ويشكل امتداداً للسياسات الاقتصادية المحافظة للكويت والتي تشكل في مجموعها خياراً إستراتيجياً كسياسة متبعة[3].

([1]) The Demographic Profile of Kuwait. United Nations, World Population Policies, 2011. http://www.escwa.un.org/popin/members/kuwait.pdf

([2]) البوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت، معلومات حول سكان دولة الكويت، الادارة المركزية للإحصاء، 2012، استرجع بتاريخ 2015/8/10، المصدر: http://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/portal/Pages/Visitors/AboutKuwait/KuwaitAtaGlane_Population.aspx

([3]) الشرق القطرية نشر في 2015/6/28.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووفقاً لمعهد الثروة السيادية*، تقدر قيمة الثروات السيادية التابعة للكويت 548 مليار دولار وذلك حسب آخر الإحصاءات المتوافرة عام 2015. تعد هذه الثروة ضخمة حيث تمثل 7.7 بالمائة من إجمالي الثروات السيادية المرصودة في العالم. وهذا يعني حلول الكويت في المرتبة الثالثة بعد الإمارات والسعودية بالنسبة لاستحواذ الثروة السيادية بين دول مجلس التعاون.. كما يأتي ترتيب الكويت في المرتبة الخامسة عالمياً بعد الإمارات والنرويج والسعودية والصين من حيث حجم الثروات السيادية.

ويمكن تفهم توقع وكالة فيتش بتسجيل فائض وليس عجزا في موازنة الكويت للسنة المالية وإن كان بوتيرة أقل من السنوات القليلة الماضية. تقدر مؤسسة فيتش فائض موازنة 2015/16 بنحو 10.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية المنتهية في مارس 2016 منخفضا عن 20.7 بالمائة للسنة المالية 2014/15 [1].

وتنوعت الموارد الاقتصادية والقطاعات الاقتصادية في الكويت من قطاع النفط والطاقة، والقطاع المصرفي، وقطاع الاستثمار وسوق الأوراق المالية، وقطاع الصناعة، وقطاع الخدمات، والتجاري، والعقاري، وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية، وقطاعات أخرى عديد تساهم ولو بشكل بسيط في الناتج المحلي الاجمالي، إلا أن هناك تركيز على النفط كمورد دخل يعتبر الأقوى ويزيد نسبته عن 95% من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

* صندوق ثروة سيادية أو ما تسمى بالصناديق السيادية هو صندوق الإستثمار المملوك للدولة أو كيان يتم تأسيسه عادة من فوائض ميزان المدفوعات، عمليات النقد الأجنبي الرسمية، عائدات الخصخصة والمدفوعات التحويلية الحكومية، الفوائض المالية العامة، والإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية. يستبعد تعريف صندوق الثروة السيادية، من بين أمور أخرى، الأصول الإحتياطية بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها السلطات النقدية لميزان المدفوعات التقليدي أو لأغراض السياسة النقدية، الشركات أو المشاريع المملوكة للدولة، وصناديق التقاعد لموظفي الحكومة (الممولة من مساهمات الموظف/ صاحب العمل)، أو الأصول المدارة لصالح الفراد. وتحتوي هذه الصناديق على كمية من الأموال قد تصل إلى مليارات الدولارات، تستثمرها الدول عادة في الأسهم والسندات، وتتفاوت الأرقام التي تحدد موجودات تلك الصناديق، لأن عددًا كبيرًا من الدول تعلن عن حجم أموالها فيها، بالإضافة إلى أن دولاً كبرى ونامية تمتلك هذه الصناديق، وكذلك هناك شركات كبرى ومؤسسات ضخمة وعمالقة لها حصص بها وتديرها بمهارة الفتة. نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، السلسلة السادسة، العدد 5، 2013.

([1]) حسين، جاسم، قوة ومتانة المالية العامة للكويت، موقع Jbc الإخبارية، 28 يونيو 2015، المصدر: http://jbcnews.net/article/131171-%D9%82%D9%88%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%AA%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدخل العام لدولة الكويت، وهو اقتصاد ريعي يعتمد على النفط في مدخولاته[1]. والجدول التالي يوضح الموارد الاقتصادية لدولة الكويت من الإطار العام لخطة التنمية الخمسية (2010– 2014)[2]:

الأنشطة	الناتج المحلي الإجمالي 2008/2009	
	قطاع عام (%)	قطاع خاص (%)
الزراعه والصيد	0	100
النفط الخام	100	0
تكرير نفط وبتروكيماويات	100	0
صناعات تحويلية	5	95
الكهرباء والماء	100	0
التشييد والبناء	0	100
التجارة الداخلية والخارجية	0	100
النقل والموصلات	28	72
التمويل والتأمين	0	100
التعليم	94	6
الصحة	92	8
الخدمات الأخرى	83	17
إجمالي غير النفطي	35	65
الإجمالي العام	63	37

وسيتناول الفصل الحالي مقومات العوامل الاقتصادية وعلاقتها في السياسة الخارجية الكويتية؛ وقد قسم الفصل إلى ثلاث مباحث ومطالب؛ **المبحث الأول: مقومات العوامل الاقتصادية لدولة الكويت،** ويشمل **على المطلب الأول:** الموارد الاقتصادية في الكويت، و**المطلب الثاني:** توزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لوحدات دولية. و**المبحث الثاني: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الكويتية والدبلوماسية الاقتصادية كأداة دعم،** يشمل مطلبين، **المطلب الأول:** مؤسسات صنع القرار في السياسية الخارجية، **والمطلب الثاني:** الدبلوماسية الاقتصادية لدعم السياسة الخارجية للدولة. أما **المبحث الثالث: علاقة العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية** ويشمل على **المطلب الأول:** العلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية الإقليمية، و**المطلب الثاني:** دور العامل الاقتصادي في تشكيل وتقوية السياسة الخارجية الكويتية.

([1]) ويكيبيديا، اقتصاد الكويت، 2015، استرجع بتاريخ 2015/6/1، المصدر: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA

([2]) الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الإطار العام لخطة التنمية الخمسية (2010–2014)، يونيو 2009، ص 75.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

مقومات العوامل الاقتصادية لدولة الكويت

وسنقوم في المبحث الحالي تناول مقومات العوامل الاقتصادية في الكويت من خلال مطلبين، **الأول:** تحديد الموارد الاقتصادية في الكويت. **المطلب الثاني:** توزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لوحدات دولية.

المطلب الأول: الموارد الاقتصادية في الكويت

تمتلك دولة الكويت رغم صغر مساحتها عدد من الموارد والثروات الطبيعية، ومن أهم تلك الموارد النفط الذي يعد المدخول الأساسي والرئيسي لدولة الكويت، وقد حققت الكويت في العقد الماضي فوائض مالية في الميزانية السنوية نتيجة ارتفاع عائدات النفط والتي تشكل ما يقارب 80٪ من الإيرادات الحكومية. وسيتم عرض الجدول التالي لحجم الإيرادات النفطية والغير نفطية من عام 2008-2012[1]:

مقارنة بين حجم الايرادات النفطية وغير النفطية في الكويت خلال الفترة (2008-2012)
(القيمة بالمليار دينار)

السنة	الايرادات النفطية	الايرادات غير النفطية
2008	19.710	1.295
2009	16.584	1.103
2010	19.947	1.554
2011	28.569	1.666
2012	29.969	2.038

ورغم انخفاض أسعار النفط إلا أن الكويت ما زال يعد الفائض نوعياً بالنظر إلى ظاهرة بقاء أسعار النفط منخفضة، وتتمتع الكويت باقتصاد شامل مستقر، وتسجيل فائض وليس عجزاً في موازنة

[1] جريدة الوطن، تقرير صادر عن المركز الدبلوماسي، 2014/2/22.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت للسنة المالية الحالية 2015 بوتيرة أقل من السنوات القليلة الماضية[1]. والجدول التالي يوصف الإيرادات والمصروفات والفائض/العجز للأعوام 2012–2015[2]:

	الإيرادات	المصروفات	الفائض/العجز
13/2012	24827.6	12108.2	12719.4
14/2013	23570.4	16250.6	7319.8
*15/2014	22377.7	21519.2	858.5
*16/2015	21245.4	28835.7	(7590.3)

كما يوجد بالكويت ثلاث مصادر أساسية للمياه والثروة المائية وهي: مياه البحر المحلاة، المياه الجوفية، ومياه الصرف الصحي المعاد معالجتها. وتعد المياه الجوفية هي المصدر الطبيعي الوحيد، أما بقية المصادر فهي قائمة بسبب تدخل الإنسان. بالإضافة لامتلاك واهتمام الكويت منذ القدم بثروتها السمكية والحيوانية والزراعية. وتعتبر الموارد المائية شحيحة جداً في الكويت نظراً لطبيعة البلاد الصحراوية، فحوالي 75% من المياه الصالحة للشرب ينبغي ترشيحها قبل أن تصبح صالحة للاستخدام، أو استيرادها من الخارج، والبلاد بالتالي لا تحوي أراضي صالحة للزراعة، مما يمنع إنجاز أي تنمية للقطاع الزراعي، وفي الواقع فإن أكثرية إنتاج هذا القطاع عبارة عن أسماك ورؤوس من الماشية[3].

والكويت أحد أغنى الدول في العالمين العربي والإسلامي. فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى معدلاته في سبعينات القرن العشرين عندما سجّل 439 .% لكن هذه السرعة في النمو الاقتصادي ظهرت على أنها غير ملائمة، إذ أن النسبة عادت وانكمشت لتبلغ 58% في الثمانينات. إلا أن الطلب المتزايد على النفط ساعد على رفع المعدل مجدداً إلى 91% خلال التسعينات. ويُعد التنويع مسألة طويلة الأمد بالنسبة لهذا الاقتصاد المكشوف، واختلفت الإيرادات وزاد الاعتماد على

(1) حسين، جاسم، قوة ومتانة المالية العامة للكويت، موقع Jbc الإخبارية، 28 يونيو 2015، المرجع السابق، المصدر: http://jbcnews.net/article/131171-%D9%82%D9%88%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%AA%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA

(2) النشرة الإحصائية الفصلية، أكتوبر – ديسمبر 2013، بنك الكويت المركزي.

(3) صحيفة القبس الكويتية، المياه الجوفية.. ثروة الكويت الكامنة.. من يستغلها، الأربعاء 27 أغسطس 2008، السنة 37، العدد 12.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النفط في الصادرات والإيرادات النفطية في الألفية الجديدة[1]. والجدول التالي يوضح الناتج المحلي للفرد بالدولار الأمريكي في العام 1990 إلى 2015[2]:

البيانات	تاريخ المعلومة
US $ 32720	2015
US $ 43103	2014
US $ 45189	2013
US $ 45997	2012
US $ 41853	2011
US $ 32224	2010
US $ 30410	2009
US $ 42827	2008
US $ 33733	2007
US $ 31907	2006

البيانات	تاريخ المعلومة
US $ 27015	2005
US $ 21586	2004
US $ 18787	2003
US $ 15759	2002
US $ 15108	2001
US $ 17013	2000
US $ 13358	1999
US $ 11425	1998
US $ 13741	1997
US $ 18525	1996

البيانات	تاريخ المعلومة
US $ 17252	1995
US $ 16531	1994
US $ 16436	1993
US $ 13990	1992
US $ 7961	1991
US $ 8588	1990

- مرتفع 2012 : هو أعلى عام الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار) US $ 45,997
- منخفض إلى 1991 : هو أدنى عام الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار) US $7,961

([1]) ويكيبيديا، اقتصاد الكويت، استرجع بتاريخ 2015/6/1، المصدر:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA

([2]) صندوق النقد الدولي، 2015 /7/15. إنشاء Actualitix.com

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرسم البياني التالي يوضح الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار) ما بين (1980–2020) [1]:

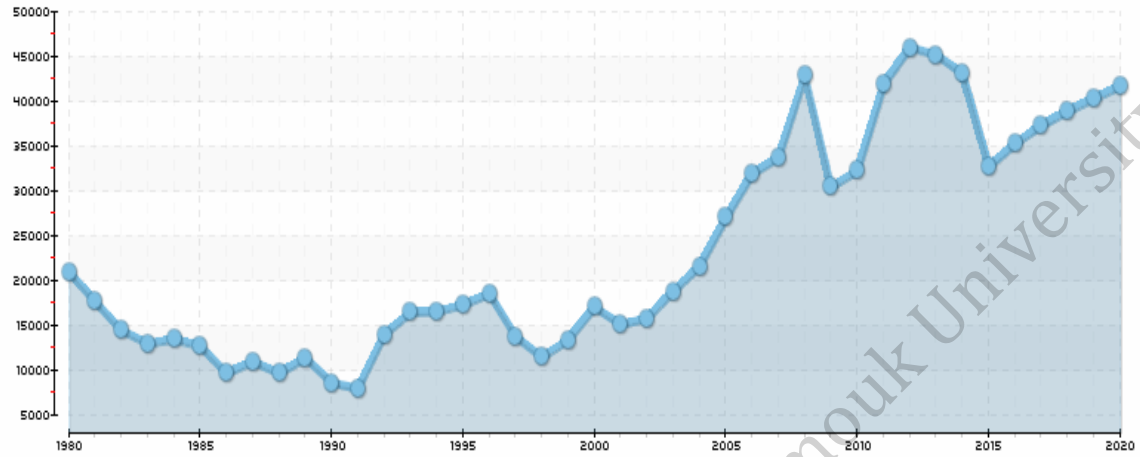

والجدول التالي يوضح الناتج المحلي في كافة القطاعات النفطية والغير نفطية والإيرادات بالدولار الأمريكي ما بين 2001–2007[2]:

السنة	2002-2001	2003-2002	2004-2003	2005-2004	2006-2005	2007-2006
الناتج المحلي الإجمالي K.D*	11590	14253	17517	24478	29574	31841
بالدولار الأمريكي US	428830	527361	648129	9056886	1094238	1178119
معدل التغير %	8.3	23	22.9	37.7	20.8	7.66
قطاع النفط K.D	4840	6370	8738	10501	12024	
بالدولار US	17908	23569	323306	388531	444889	
معدل التغير %	2.7	31.6	37.2	20.1	14	
الناتج المحلي %	41.8	44.7	49.2	56.4	58.8	60
قطاعات غير نفطية	6653	7748	8737.7	10501	12024	
معدل التغير	17.9	165	12.8	20.2	14.5	
الناتج المحلي الإجمالي %	57	54.4	49.9	42.9	407	40
الإيرادات :						
ايردات نفطية	5336	6219	6936	8962	13728	15509
ايردات غير نفطية	4528	5498	6149	8170	12955	14511
الإنفاق	3188	4927	5522	615.2	6862	10306
التغير	23%	23%	22%	13%	8%	50%

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) صندوق النقد الدولي، 2015 /7/15. إنشاء Actualitix.com

(2) بنك الكويت المركزي (التقرير السنوي 2001–2007).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيرادات العامة من عام 1990–2007 [1]: ص151–152

السنة المالية	الإيرادات الفعلية للسنوات المالية					
	الإيرادات النفطية	%	الإيرادات غير النفطية	%	جملة الإيرادات	% *
1991/1990	246.1		1201.1		1447.1	17.0
1992/1991	495.9	201.5	939.7	78.2	1435.6	34.5
1993/1992	2085.3	847.3	1543.4	128.5	3628.7	57.5
1994/1993	2324.3	111.5	1909.1	123.7	4233.4	54.9
1995/1994	3140.0	150.6	3197.0	207.1	6337.0	49.6
1996/1995	3486.0	167.2	3909.0	253.3	7395.0	47.1
1997/1996	4384.0	210.2	4725.0	306.1	9109.0	48.1
1998/1997	3487.0	167.2	4265.0	276.3	7752.0	45.0
1999/1998	2473.0	118.6	3926.0	254.4	6399.0	38.6
2000/1999	5186.0	248.7	5199.0	336.9	10385.0	49.9

السنة المالية	الإيرادات الفعلية للسنوات المالية					
	الإيرادات النفطية	%	الإيرادات غير النفطية	%	جملة الإيرادات	% *
2001/2000	4866.0		3081.0		7947.0	61.2
2002/2001	4883.0	100.3	3472.0	112.7	8355.0	58.4
2003/2002	5892.0	121.1	4199.0	136.3	10091.0	58.4
2004/2003	6592.0	135.5	5358.0	173.9	11950.0	55.2
2005/2004	8742.0	179.7	9144.0	296.8	17886.0	48.9
2006/2005	13833.0	284.3	8937.0	290.1	22770.0	60.8
2007/2006	15348.0	315.4	9623.0	312.3	24971.0	61.5

[1] إبراهيم، سمير عبد الفتاح، المالية العامة والسياسة المالية في الكويت، -دراسة تحليلية موجزة للانفاق العام والإيرادات العامة، وزارة المالية، دولة الكويت، فبراير 2009، ص 151–152.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الجدول التالي يوضح الإيرادات العامة (2011/2010) [1]:

الباب	البيان	العائدات	
		مليون دينار	نسبة مئوية
الأول	النفط الخام والغاز	16,584.5	92.8
الثاني	الضرائب على الدخل والأرباح	87.8	0.4
الثالث	الضرائب على الرسوم والممتلكات	11.1	0.1
الرابع	الضرائب والرسوم على السلع والخدمات	2.8	0.0
الخامس	الضرائب والرسوم للتجارة والمعاملات الدولية	218.4	1.0
السادس	إيرادات الخدمات	566.6	2.6
السابع	الإيرادات والرسوم المتنوعة	660.6	3.1
الثامن	الإيرادات الرأسمالية	7.3	0.0
الإجمالي		**21502.0**	**100**

والجدول التالي يوضح الإيرادات العامة والمصروفات (2015/2014) [2]:

البند	السنة المالية 2015/2014	
	مليون دينار كويتي	مليون دولار أمريكي
إجمالي المصروفات	10,574.4	37,038.2
الإيرادات النفطية	19,405.6	67,970.6
الإيرادات غير النفطية	1,796.1	6,291.1

الرسم البياني التالي يوضح الإيرادات النفطية والغير نفطية من عام 2004 – 2009[3]:

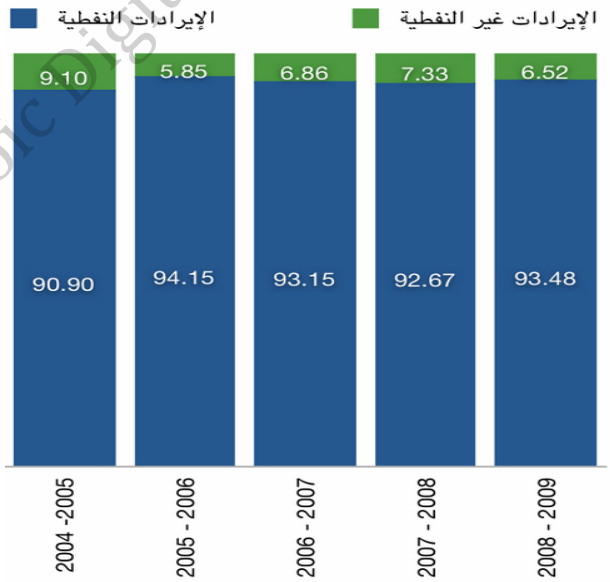

(1) بنك الكويت المركزي (التقرير ربع السنوي يناير–مارس 2012).

(2)تقرير وزارة المالية، تقرير تطورات أسواق النفط خلال الربع الثالث للسنة المالية 2015/2014، الكويت، 24 مارس 2015.

(3) النشرة الإحصائية الفصلية، 2009، بنك الكويت المركزي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر القطاع المصرفي أحد أعمدة الاقتصاد الكويتي متمثلاً بعدد من البنوك المحلية وعدد آخر من البنوك الغير كويتية جميعهم يخضعون لرقابة وإشراف بنك الكويت المركزي. وكانت الكويت منذ القدم تعد مركزاً مالياً مهماً في المنطقة، مما دعا المستثمرون البريطانيون إلى تأسيس أول بنك أجنبي في الكويت وهو البنك البريطاني للشرق الأوسط، والذي تم إيقافه وتحويله إلى بنك الكويت والشرق الأوسط بعد سن قانون يمنع مزاولة البنوك الأجنبية للأنشطة المصرفية في الكويت عام 1971 ليصبح بنك محلي 100.%[1].

وتم تأسيس بنك الكويت الوطني كأول بنك كويتي وخليجي عام 1952 في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح الذي بارك ودعم لهم الفكرة، وزاول البنك في بداياته أعمالا مصرفية بسيطة وبدائية تتلخص في الاعتمادات التجارية، وتبادل العملات، وحوالات مصرفية بسيطة، وإيداعات وسحوبات[2].

ويحسب للكويت دور الريادة بجانب دبي في إنشاء ثاني بنك إسلامي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في منطقة الخليج العربي والأول من نوعه في الكويت وهو بيت التمويل الكويتي وذلك في عام 1977[3]. كما تعد تجربة شركة المزيني للصيرفة التي تأسست عام 1942 كأول شركة في الكويت للقيام بأعمال الصيرفة[4] أحد أبرز التجارب الناجحة. وكل هذه التجارب أقيمت وتمت إدارتها من قبل الأيدي العاملة المحلية، وما زالت هذه المؤسسات قائمة حتى الوقت الحالي لتثبت مدى عراقة وفاعلية ومتانة القطاع المصرفي والمالي في الكويت والقدرة الإدارية العالية لدى الكوادر المحلية منذ القدم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) Kuwait Banking and Finance, The Library of Congress Countries of the World - 20 years of CIA World Fact Books, 1993, http://www.photius.com/countries/kuwait/economy/kuwait_economy_banking_and_finance.html

(2) حكاية تأسيس بنك الكويت الوطني، استرجع بتاريخ 2015/5/28، المصدر: http://www.kuwait.nbk.com/about/profile/history_ar_ae.aspx

(3) الخرافي، عبد المحسن عبد الله الجار الله، رواد الاقتصاد الإسلامي المنطلقون من تجربة بيت التمويل الكويتي "بيتك" ، الموقع الرسمي لبيت التمويل الكويتي، استرجع بتاريخ 2015/5/28، المصدر: http://www.kfh.com/AboutUs/kfh-start/P-17-55.pdf

(4) نبذة عن شركة المزيني للصيرفة الموقع الرسمي لشركة المزيني للصيرفة، استرجع http://www.muzaini.com/Default.aspx?lang=ar

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تملك الكويت خامس أكبر صندوق سيادي في العالم والذي تديره الهيئة العامة للاستثمار. ويعد هذا الصندوق – والذي يسمى أيضاً صندوق الأجيال القادمة – أقدم الصناديق السيادية في العالم حيث أنشئ عام 1953، ويملك ما يقارب 210 مليار دولار من الأصول (140٪ من الناتج المحلي) [1].

والاقتصاد الكويتي اقتصاداً ريعياً صغيراً مفتوحاً نسبياً يسيطر وتهيمن الدولة ممثلة بعدة جهات حكومية متخصصة على قطاع النفط، وهذه الجهات تعمل بالتنسيق المستمر فيما بينها وطبقاً لقوانين ولوائح رسمية تحدد طبيعة كل جهة. ويستحوذ قطاع الكهرباء على ما يقارب 54% من إجمالي الطاقة المستهلكة والبقية موزعة على قطاع النفط (27%) والموصلات (18%) والاستخدام المنزلي (9%)[2].

ويعد سوق الكويت للأوراق المالية أقدم الأسواق المالية وثاني أكبر سوق من حيث القيمة السوقية في منطقة الخليج العربي، حيث تقدر القيمة السوقية وعلى مستوى 2015، وبعد مرور شهرين منه، بلغت المكاسب السوقية للبورصة الكويتية 1.29 مليار دينار تقريباً شكلت نمواً بحوالي 4.34%، حيث كانت القيمة السوقية في نهاية 2014 تُقدر بنحو 29.71 مليار دينار[3].

أما القطاع الصناعي فهو أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الكويتي، ويتلقى هذا القطاع دعماً كبيراً من الحكومة الكويتية التي اتخذت عددا من الإجراءات للدفع قدماً بهذا القطاع. فتم تأسيس بنك الكويت الصناعي عام 1973 ليقدم الدعم المالي والائتماني للمشروعات الصناعية. كما تهدف الهيئة العامة للصناعة إلى تطوير ودعم القطاع الصناعي الكويتي، كما تقوم بتخصيص مواقع الأراضي الصناعية وتجهيز البنية الأساسية لهذه المواقع وتهيئة ما يلزم من خدمات صناعية[4].

([1]) دويتشه بنك: "الأجيال الكويتي" خامس أكبر صندوق حكومي في العالم. الأسواق العربية. الإثنين 26 رمضان 1428هـ – 08 أكتوبر 2007م.

(2) جريدة النهار الكويتية، كامكو: 675.6 مليار دولار القيمة السوقية لأسواق الأسهم الخليجية. الأربعاء 17 يونيو 2009.

([3])فاروق، محمد، أداء إيجابي للبروصة في فبراير والقيمة السوقية تربح مليار دينار، الكويت– مباشر، 2015/2/24،

([4]) قانون رقم 56 لسنة 1996 في شأن إصدار قانون الصناعة (رقم: 56 / 1996). شبكة المعلومات القانونية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتصدر القطاعات الاقتصادية المنتجة وذات القيمة المضافة بنسب مساهمة كبيرة تتوزع على الشكل التالي: قطاع الصناعات التحويلية تشكل فقط 4.6% من الاقتصاد، والقطاع الصناعي بنسبة 15% وقطاع المؤسسات المالية والتأمين 10% وقطاع العقار والتشييد والبناء 10% وقطاع الاتصالات والنقل والتخزين 15% وقطاع الزراعة والأسماك 5% وقطاع تجارة الجملة والتجزئة 10.%. أما قطاع الخدمات العامة، فهو ثاني اكبر مساهم في النشاط الاقتصادي بنسبة 14% وبالتالي شكل القطاع العام (النفط والخدمات العامة) نحو 75% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2014 [1].

على الرغم من التطور في الإنتاج الحيواني إلا أن الكويت لا تزال تعاني من نقص شديد في إنتاج كل من اللحوم الحمراء، ومنتجات الألبان، واللحوم الداجنة، حيث لم تتعد نسب الاكتفاء الذاتي بهذه المنتجات 6% و19% و36%[2]. وتقع معظم مزارع الأبقار والتي تقدر بـ 41 مزرعة في منطقة الصليبية[3]. أما بالنسبة للدواجن، ففي الكويت ما يقارب 3 ملايين طير داجن موزعين على 17 مزرعة لإنتاج الدجاج اللاحم والبياض يقع معظمها في منطقة الشقايا .وبلغ عدد الأغنام والإبل في الكويت 390 ألف و 5 آلاف رأس على التوالي[4]. ويلاقي القطاع الزراعي الدعم الحكومي المالي. كما توفر الحكومة الكويتية الأراضي والمواد الزراعية وتوفير وتأمين الخدمات الآلية والإرشادية وتقديم القروض الزراعية.

وضم الاقتصاد الكويتي عددًا من القطاعات الأخرى والتي تساهم ولو بشكل بسيط في الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل هذه القطاعات على التأمين والسياحة والرعاية الصحية والإعلام والترفيه والأغذية. ويعتبر قطاع التأمين هو الأعرق في منطقة الخليج العربي. ويرجع تاريخه إلى إنشاء شركة الكويت للتأمين عام 1960. وتعمل في الكويت حالياً 26 شركة تأمين منها 19 شركة كويتية (11 منها

([1]) جريدة الأنباء الكويتية، رغم خطط التنمية: الاقتصاد الكويتي لا يتغير شكلاً ومضموناً، 10 أغسطس، 2014.

([2]) جريدة الرأي الكويتية، الرأي: تنشر خطة التنمية الخمسية للدولة. 12 أكتوبر 2008 العدد 10695.

([3]) الشافعي، عمر. التقرير السنوي للأداء الإنتاجي لقطيع الأبقار بمزارع الأبقار وإنتاج الحليب باتحاد منتجي الألبان الطازجة بالصليبية لعام ٢٠٠٧. الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية. فبراير ٢٠٠٨.

([4]) جريدة القبس الكويتية، القبس: ترصد معاناة المهندسين الزراعيين ومطالبهم. ٢ فبراير ٢٠٠٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفق نظام التأمين التكافلي) و 8 شركات عربية و 3 شركات أجنبية. إلا أن قطاع التأمين تأثر جراء الأزمة المالية العالمية وشهدت الشركات انخفاضاً يتراوح بين 10 و 20% من إجمالي الأقساط[1]. إلا أنها في عامي 2014/2013 حقق قطاع التأمين نمواً في الأرباح بنسبة نحو 31.9%. وتستثمر الكويت ما يقارب مليار دينار كويتي في مجال السياحة، إلا أن هذا المبلغ يعتبر منخفضاً مقارنة بقيمة الاستثمار المحلي الإجمالي. ويعاني قطاع السياحة في الكويت من العديد من العراقيل التي تحد من تطوير القطاع. وتحتل الكويت المركز 95 بين 133 دولة من حيث النشاط السياحي[2].

وتشكل القطاعات المتبقية حصة أصغر في السوق الكويتي. فحقق قطاع الأغذية –على سبيل المثال– أرباحاً تقدر بـ 58 مليون دينار عن النصف الأول من عام 2007، وتعتبر الشركة الكويتية للأغذية أقدم وأكبر شركات الأغذية الكويتية[3].

وعليه، فإن رغم أن دولة الكويت تعد من أكبر اقتصاديات الدول العربية والشرق الأوسط إلا أن اعتمادها على مصدر دخل رئيسي وحيد يشكل من عيوب الاقتصاد الكويتي، وتعد الكويت من أكثر الدول اعتماداً اقتصادياً على النفط، ويضع هذا الاعتماد الكبير على مداخيل النفط في الاقتصادي الكويتي عرضه لتذبذب حسب أسعار النفط العالمية، ومعرض للتباطؤ عند انخفاض أسعار النفط، ورغم المحاولات في التنويع في الدخل إلا أنها الأقل في مراتب التنويع الاقتصادي ضمن تصنيف ستاندرد أند بورز.

وتركز دولة الكويت على القوى العاملة في القطاع الحكومي مما يشكل عبئ على الدولة، ويعاني قطاعي الاستثمار والصناعة عدد من المعوقات التي تحد من تطوره في الكويت، حيث يفقد الكويت التنافسية في إنشاء وسط مشجع للاستثمار مقارنة بالدول المجاورة، وذلك نتيجة صعوبة ممارسة الأعمال

([1]) وكالة أنباء شينخوا، تأثر سوق التأمين في الكويت بالأزمة المالية العالمية بنسبة 20 في المائة. 18 مايو 2009.

([2]) Gulfbase، حجم الاستثمارات في القطاع السياحي الكويتي يتجاوز المليار دينار ٢١ مايو ٢٠٠٩.

([3]) وكالة الأنباء الكويتية، شركات الأغذية تحقق 2ر58 مليون دينار أرباحاً في النصف الأول من 2007. 16 أغسطس 2007.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والبيروقراطية في إنشاء الشركات، وعدم توفر الأراضي الصناعية المناسبة للاستثمار الخارجي والتعقيدات الدخول للكويت والقصور التشريعي في قوانين الشركات. وتشكل أبرز الأزمات التي تواجهها الكويت تهديد الجوار، وعدم الاستقرار النسبي الذي تعاني منه من تهديدات العراق لأراضيها، والأحداث التي توالت على الكويت نتيجة الصراع مع العراق والصراعات الإقليمية المحيطة. والجدول التالي يوضح التطور السكاني في دولة الكويت (2002–2012) والعمالة الوافدة[1]:

الجدول رقم (1) التطور السكاني في دولة الكويت (2012/2002)

السنوات	كويتي		غير كويتي		الاجمالي بالمليون	متوسط معدل النمو السكاني (2012/2002)	
	العدد بالمليون	النسبة	العدد بالمليون	النسبة		الكويتيين	غير الكويتيين
2002	0.906	%37.4	1.514	%62.6	2.420 نسمة	%3.4	%7.2
2004	0.982	%35.7	1.772	%64.3	2.754 نسمة		
2006	1.050	%33.0	2.133	%67	3.183 نسمة		
2008	1.081	%31.4	2.361	%68.6	3.442 نسمة		
2010	1.078	%30.1	2.504	%69.9	3.582 نسمة		
2012	1.213	%31.7	2.608	%68.3	3.821 نسمة		

ويوضح الشكل التالي تركيبة العاملين في القطاع العام والخاص في الكويت وعام 2012[2]:

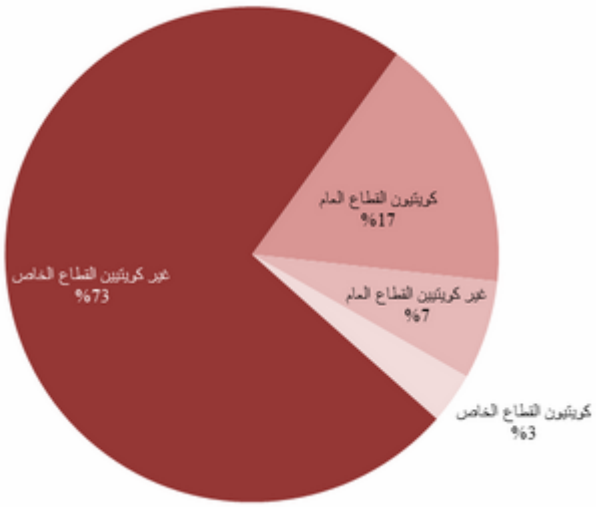

(1) جريدة الوطن، ، 2014/2/15.

(2) الهيئة العامة للمعلومات المدنية، الإدارة العامة للإحصاء، 2012.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: توزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لوحدات دولية

إن الثروة الاقتصادية توزع بناء على الدبلوماسية التنفيذية للسياسة الخارجية للدولة القائمة على المصالح المتبادلة، حيث يعد البعد الاقتصادي والذي طور علاقات الأمم فيما بينها لتصبح الاعتمادية المتبادلة لتلبية الاحتياجات المعايشة شكلا من أشكال النظام الدولي، والبعد الإقتصادي من الأدوات الاقتصادية التي تستعمل للتأثير في إدارة توزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية. ويتم توظيف العديد من الوسائل والآليات لتحقيق أهداف معينة، ويأتي هذا التوظيف نتيجة لوجود الحافز وإدراك صناع القرار السياسي الخارجي وتحديده لهدفه في صنع القرار المحفز الذي تسعى الدولة والقرار السياسي إلى تنفيذه، وخصوصاً إذا كان هذا القرار قد جاء كرد فعل لموقف معين.

ويتم توزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية نتيجة لتقييم الوضع في العلاقات بين الدول الإقليمية والدولية، والبيئة الخارجية التي سيتم فيها توزيع ثروتها الاقتصادية فيها، وبناء مصالح مشتركة ضمن ضوابط أهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتوثيق العلاقات مع الجيران، وتعزيز التجارة والاستثمار مع مختلف دول العالم والمنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة وغيرها. ويشهد العالم تطور تكنولوجي لايجعل المسافات بعيدة بين الكويت ودول العالم، فالبعد التكنولوجي والذي يرتبط بالقدرة على استثمار البيئة الطبيعية والاجتماعية وإدارتها وامتلاك الدولة الثروات الطبيعية قد لا يكون كافياً لتكون غنية ومتطورة ولتمارس سياسة خارجية قائمة على سلطة فعلية، بل يتوجب امتلاك قدرات تكنولوجية واقتصادية وبشرية لاستثمار هذه الموارد[1].

وبطبيعة الحال وعلى المستوى الاقتصادي فإن الأقطار العربية كافة تنتمي بدرجات متفاوتة إلى معسكر التابعين اقتصادياً في النظام الاقتصادي الدولي، مما يجعل التحليل السابق الخاص بمدرسة التبعية ينطبق عليها، غير أن النظام الإقليمي العربي يمتاز عن غيره من النظم الإقليمية بمكانته في

([1]) خميس، خلود محمد، دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية تجاه أفريقيا بعد عام 2003، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، استرجع بتاريخ 2015/6/2، المصدر: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=94800

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنتاج البترول وتصديره، إذ تبلغ نسبة الإنتاج العربي العالمي في هذه السلعة شديدة الحيوية للاقتصاد العالمي عامة وللدول الصناعية الكبرى خاصة 25.8%، كما تبلغ نسبة الاحتياطي العربي من الاحتياطي العالمي 60%. ولذلك يعتبر الوطن العربي هدفاً دائماً لمحاولات بسط النفوذ والسيطرة من الدول الكبرى في النظام الدولي[1].

وقد تلقى النظام العربي صدمة نتيجة الغزو العراقي للكويت، حيث أدى هذا الغزو إلى توليد انقسامات حادة في العالم العربي، فضلاً عما ترتب على هذا الغزو من أحداث مستمرة إلى الآن، وجعل دولة الكويت تعيد من سياستها الخارجيه مع العديد من الدول، واستخدام العامل الاقتصادي كنوع من تعزيز علاقاتها الدولية والإقليمية من أجل تفادي الأخطار التي قد تظهر مستقبلاً، وتبني ظهور ومكانة دولية من أجل كسب الأطراف الدولية لصالح دولة الكويت لمواجهة عدو مفترض، والعراق يعد العدو الأول لها[2].

يعد الاقتصاد الكويتي أحد أهم الاقتصادات في المنطقة الإقليمية بالشرق الأوسط، وأحد أكبر الدول المصدرة للنفط بالعالم. ويعد من العوامل البارزة التي أسهمت في تشكيل وصناعة اقتصاد مهم ومؤثر وجاذب إقليمياً وعالمياً[3]. ويوضح الجدول التالي نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الكويتي[4]:

	2010-2014	2005-2009	2000-2004	1995-1999	1990-1994	1985-1989	1980-1984
الكويت		87,700	86,870	83,720	79,870		

(1) يوسف، أحمد، النظام الدولي والنظام العربي، بحث في أنماط الارتباط، في: الوطن العربي والمتغيرات العالمية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1995م، ص 37-38.

(2) الشرعة، علي، أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية 1990-2005، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، 14(2)، ص 8.

(3) ويكيبيديا، اقتصاد الكويت، 2015، استخرج بتاريخ 2015/6/1، المصدر: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA

(4) البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2015، المصدر: http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشكل احتياطي النفط الخام في الكويت المؤكد لدولة الكويت والتي تأخذ المرتبة السادسة على مستوى العالم ما نسبته 7.66%، ويوضح الجدول التالي الاحتياطي الكويتي العالمي[1]:

	الدولة	الإحتياطي (برميل)	النسبة
1	فنزويلا	297,600,000,000	24.8%
2	السعودية [1]	265,400,000,000	22.1%
٣	كندا	179,600,000,000	13.29%
4	إيران	154,600,000,000	12.90%
5	العراق	141,400,000,000	11.8%
6	الكويت	104,000,000,000	7.66%

وتتمثل الصادرات النفطية الكويتية التي يتم توزيعها كثروة أساسية محلياً، وذات أهمية كبرى دولياً في: النفط الخام، المنتجات النفطية، غاز البترول المسال، الأسمدة الكيماوية، الملح، والكلورين. فدول العالم تعتمد على الصادرات النفطية للدول المنتجة، ويتم توزيعها كوحدات محلية ودولية نتيجة لكونها ثروة اقتصادية تعتمد الكويت عليها بشكل رئيس للدولة. أما من ناحية الاستهلاك المحلي للطاقة والمنتجات النفطية فتعتبر دولة الكويت من الدول التي تتميز بارتفاع مستويات استهلاك الطاقة وزيادة معدلات نموه بشكل مستمر سنوياً[2].

ومن المعلوم أن دولة الكويت لا تملك مساحة جغرافية واسعة إلا أنها تملك عدد من الموارد والثروات الطبيعية التي مكنتها بإجراء الحياة التنموية الداخلية بكافة المجالات، والاستثمارات الخارجية، إلا أن الاعتماد الأكبر على موارد النفط والتي حققت فوائض مالية في الميزانية السنوية والتي شكلت الإيرادات الحكومية[3]. وتعاني التجارة الخارجية من خلل واضح، ورغم وجود منتجات عديدة إلا أن التجارة

(1) البنك الدولي، قائمة الدول حسب الاحتياطي النفطي المؤكد، 2014. أوبك: حصة احتياطي النفط الخام العالمي، 2014.

(2) جريدة النهار الكويتية، كامكو: 675.6 مليار دولار القيمة السوقية لأسواق الأسهم الخليجية. الأربعاء 17 يونيو 2009.

(3) صحيفة القبس الكويتية، المياه الجوفية.. ثروة الكويت الكامنة.. من يستغلها، الأربعاء 27 أغسطس 2008، السنة 37، العدد 12.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في دولة الكويت لم تأخذ بمحمل الجد، ومازالت تعاني من الخلل ولا تعتبر من الصادرات ذات المدخول للميزانية، ويبقى تصدير النفط هو في الصدارة من إجمالي قيمة الصادرات[1]. والجدول التالي يوضح إنتاج النفط تصديره واستهلاكه، وتقدير صافي صادراته، وسعة التكرير والاحتياطات المؤكدة[2]:

البند	الكويت ١٩٨٠	الكويت ٢٠١٣	الكويت ٢٠١٤	إجمالي (١٩٨٠-٢٠١٤)	الفرق في الإنتاج بين (١٩٨٠-٢٠١٤)
صافي انتاج النفط	1,760.00	2,811.84	2,780.40	67157.55	63%
إنتاج النفط الخام	غير معلوم	2,650.00	2,618.56		
الاستهلاك	106	450	467	5574.403	22.60%
تقدير صافي صادرات النفط	غير معلوم	2,346.79	2,344.84		
سعة التكرير	غير معلوم	936	936		
الاحتياطات المؤكدة: مليار / برميل	68.53	104	104	1720.5	65.80%

وتعاني أيضاً دولة الكويت على الرغم من التطور في الإنتاج الحيواني من نقص شديد في إنتاج مشتقاتها من اللحوم الحمراء والبيضاء، ومنتجات الألبان، ولا يوجد اكتفاء ذاتي بهذه المنتجات[3].

تعد القوة الاقتصادية للكويت عالية جداً مقارنة بدول العالم حيث تعد الكويت واحدة من أغنى الدول في العالم. وتعود أسباب تلك القوة الاقتصادية إلى نصيب الفرد المرتفع من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد مقياساً أساسياً يستخدم في تقييم القدرة والاستعداد على الدفع. وعلى امتداد السنوات الماضية منذ 2004-2008 وحتى -يومنا الحالي-، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الكويت لجهة القوة الشرائية قرابة 38 ألف دولار أمريكي بحسب صندوق النقد الدولي، وجاءت الكويت بالمرتبة الحادية عشرة على مستوى العالم ويماثل المعدل في هولندا وهونغ كونغ[4].

© Arabic Digital Library Yarmouk University

([1]) جريدة الرؤية الكويتية، تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري، 24 يونيو 2009.

([2]) تقرير معلومات:النفط بالخليج، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014. انظر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA، المصدر: hΣp://goo.gl/N1E32O

([3]) جريدة الرأي الكويتية، الرأي: تنشر خطة التنمية الخمسية للدولة. 12 أكتوبر 2008 العدد 10695.

([4]) عطية، إيمان، موديز: حكومة الكويت ضعيفة الفعالية اقتصادياً. جريدة القبس الكويتية 21 يونيو 2009، العدد 12954.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن عرض متوسط نصيب الفرد الكويتي من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (1990-2014)[1]:

البلد	1990	1991	1992	1993	1994
الكويت	8,946.5	5,505.9			

البلد	1995	1996	1997	1998	1999
الكويت	17,143.5	19,866.3	18,551.6	15,065.7	16,564.5

البلد	2000	2001	2002	2003	2004
الكويت	19,786.7	17,616.2	18,620.4	22,621.9	27,061.9

البلد	2005	2006	2007	2008	2009
الكويت	35,185.9	42,010.9	44,868.5	54,540.4	37,158.4

البلد	2010	2011	2012	2013	2014
الكويت	38,580.4	49,295.8	53,544.0	52,196.2	

ونصيب الفرد من إجمالي دخل الدولة مقسوماً على عدد السكان في الميزانية الجديدة 2015/2014 يصل إلى 15 ألف دينار بنمو 33% خلال الـ 3 سنوات الماضية. والمؤشرات تدل على أن نصيب الفرد مرشح للنمو خلال 4 أعوام المقبلة ليصل إلى 20 ألف دينار من الناتج المحلي للدولة ليصبح بذلك الأقرب للأغنى عالمياً[2].

لا يقتصر عمل الشركات الكويتية على العمل في سوق الكويت فقط بل يمتد عملها إلى الدول العربية والأجنبية، فعلى سبيل المثال، تبلغ قيمة استثمارات الشركات الكويتية في مصر حوالي 3

(1) البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2014، المصدر: http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD

(2) جريدة الأنباء الكويتية، العدد 14203، 2 سبتمبر 2015.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مليارات جنيه مصري، وفي الأردن 8 مليارات دولار، وفي سوريا 6 مليارات دولار، ولبنان 1.8 مليار دولار[1].

إن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مؤسسة كويتية تعنى بتوفير وإدارة المساعدات المالية والتقنية للدول النامية. وكان نشاط الصندوق مقتصر على تقديم المعونة الاقتصادية للدول العربية، حتى عام 1974 عندها امتد نشاطه ليشمل جميع دول العالم النامي. ويبلغ رأس مال الصندوق 2000 مليون دينار كويتي. وقد أدار الصندوق 758 مشروعاً بقيمة إجمالية تبلغ 4,221.042 مليون دينار كويتي، منها 291 مشروعاً في الدول العربية بقيمة 2,310.348 مليون دينار كويتي. وتركزت معظم مشاريع الصندوق على قطاعات الزراعة والري والنقل والاتصالات والطاقة والصناعة والمياه والصرف الصحي ثم أضيفت إليها القطاعات الاجتماعية لتشمل العمليات الأبنية التعليمية والصحية[2].

ويسمح النظام الداخلي للصندوق الكويتي بالاستثمار المباشر في إقامة المشروعات، أو الدخول كشريك في المؤسسات والشركات الاستثمارية، وأن شرط الاقتراض التي تبناها الصندوق الكويتي، تعتبر أكثر يسراً وسهولة من غيرها من الشروط التي تفرضها بعض الصناديق الأخرى، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور مشكلة التأخر في السداد من بعض الدول المستفيدة، مما أدى إلى ضعف الثقة في تلك الدول، وتوقف تقديم مساعدات الصندوق لها، رغم حاجتها الماسة لها[3].

وأنشأت دولة الكويت صندوق الأجيال القادمة الكويتي أقدم صندوق سيادي في العالم، الحكمة منه تخصيص نسبة سنوية من إيرادات النفط الكويتي قدرها 10% وتنميتها باستثمارها في أنشطة خارج الدولة. تفترض السياسة الاقتصادية الرشيدة استثمار الأموال العامة بصورة منتجة بدلا من إنفاقها في مشاريع اقتصادية غير منتجة، أو وضعها في حسابات مصرفية لا تدر دخولاً حقيقية بسبب هبوط أسعار

([1]) جريدة عالم اليوم الكويتية، الاستثمارات الكويتية تعزز حضورها الخارجي هربا من الاحتقان الداخلي. 2009/04/03.

([2]) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: التوزيع الجغرافي والقطاعي للقروض حتى 02-07-2009.

([3]) الحوال، منى، دراسة تحليلية لدور الصندوق الكويتي في التنمية الاقتصادية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2011.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفائدة وارتفاع معدلات التضخم. وتتجلى أهمية الصناديق السيادية في حصول الدولة على دخول لتغطية عجزها المالي عندما تهبط إيراداتها وترتفع نفقاتها لسبب أو لآخر. أما إيجابيات الصناديق السيادية في الدول المتلقية فهي كثيرة، إذ إن استثمارات هذه الصناديق تؤدي مباشرة إلى تحريك الاقتصاد المتلقي وإنعاشه. كما تساهم في معالجة بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة، وعندما اندلعت الأزمة المالية العالمية رصدت عدة دول، خاصة الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي، أموالا طائلة لإنقاذ شركاتها من الانهيار وما يترتب عليه من تعطيل الأنشطة الاقتصادية، كما اتجهت أنظار هذه الدول إلى الصناديق السيادية الخليجية والآسيوية للمساهمة في هذا الإنقاذ. والواقع أن الصناديق السيادية ليست مؤسسات مصرفية، بل هي أجهزة استثمارية لا تشتري الحصص في الشركات نتيجة ضغوط سياسية بل نتيجة دراسة اقتصادية مستفيضة[1].

وضم الاقتصاد الكويتي عددًا من القطاعات الأخرى وتشكل القطاعات المختلفة الأخرى المتمثلة بالتأمين والسياحة والرعاية الصحية والإعلام والترفيه والأغذية، وتساهم هذه القطاعات بشكل بسيط في الناتج المحلي الإجمالي ولا تتمثل من الثروات الاقتصادية كوحدات دولية لدولة الكويت[2].

والكويت تستثمر في شركات عالمية وبنوك وفنادق ومنتجعات سياحية وغيرها، وهناك الاستثمارات الخارجيه التابعه للهيئه العامه للاستثمار. واستثمارات داخلية وخارجية ومعاملات تجارية وجمركية، وتقديم المساعدات على المستوى الإقليمي والدولي من خلال صندوق التنمية الكويتي. وتمثل الموارد الاقتصادية لدولة الكويت من أدوات السياسة الخارجية والتي توظف لتحقيق هدف محدد، حيث تمتلك دولة الكويت ثروة طبيعية أهمها النفط ومشتقاته، واستثمارات داخلية وخارجية ومعاملات تجارية

(1) حماد، إياد، إدارة الصادق السيادية وصناديق التحوط، المرجع السابق، ص 10، 13.

(2) وكالة أنباء شينخوا، تأثر سوق التأمين في الكويت بالأزمة المالية العالمية بنسبة 20 في المائة. 18 مايو 2009.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجمركية، وتقديم المساعدات على المستوى الإقليمي والدولي من خلال صندوق التنمية الكويتي، وتستخدم أدوات السياسة الخارجية الاقتصادية على وجه الخصوص كأداة ضغط وتحقيق أهداف معينة[1].

وقد تبنت الكويت إقامة أول مؤتمر اقتصادي عربي في 19 يناير 2009. حيث هدفت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية واستكمال مقومات السوق العربية المشتركة، إيماناً من دولة الكويت بضرورة العمل العربي المشترك من أجل قومية عربية[2].

وبناء على ذلك فإن العامل الاقتصادي يشكل الأثر الكبير في السياسة الخارجية الكويتية كما العديد من الدول التي لم تقف في مواجهة الغزو. حيث تعد السياسة الخارجية تعبير عن إرادة هذا البلد وقيادته السياسية، وهي نتاج العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في تحديد التوجه السياسي في العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية وقراراتها ووفق الظروف المحلية والإقليمية والدولية المتغيرة[3]، وهذا ما سوف نتطرق له –لاحقا–.

وعليه فإن الموارد الاقتصادية لدولة الكويت المتمثل في مدخولات النفط كعامل أساسي تعد من أدوات السياسة الخارجية وهي نتاج العوامل الداخلية والخارجية من خلال مقومات ثروتها الاقتصادية وتوزيعها للدولة وكوحدات دولية مؤثرة اقليمياً ودولياً، وهي سياسة قائمة على تعزيز ومساندة الشرعية الدولية من منظمة الأمم المتحدة، والمشاركة الفعالة في المنظمات الدولية والإقليمية لمنظمة الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية بشتى أشكالها، ومجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وملتقى الحوار الآسيوي، ويلعب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية دوراً فعالاً وحيوياً في دعم الدبلوماسية الاقتصادية أو الجانب الاقتصادي في السياسة الخارجية الكويتية، ويغطي نشاطه أكثر

([1]) العنزي، عدنان عبد الله، آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية، المرجع السابق، ص 1.

([2]) جريدة عالم اليوم الكويتية، القمة الاقتصادية العربية بالكويت ضرورة. 19 يناير 2009.

([3]) أسيري، عبدالرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، وتحديات، المرجع السابق، ص 18–21.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من 100 دولة عبر العالم. والنفط ومشتقاته البتروكيماوية تمثل حجر الأساس في الثروة الاقتصادية محلياً ودولياً، والاستثمارات الخارجية أيضاً تجسد مركز سياسي على المستوى الاقليمي والدولي ودعم لها ومساندة تحت أي ظرف، ووسائل ضغط لتثبيت موقعها دولياً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الكويتية والدبلوماسية الاقتصادية كأداة دعم

سيتناول المبحث الحالي عناصر السياسة الخارجية الكويتية، قسم المبحث إلى مطلبين؛ **المطلب الأول:** مؤسسات صنع القرار في السياسية الخارجية؛ **المطلب الثاني:** الدبلوماسية الاقتصادية لدعم السياسة الخارجية للدولة.

المطلب الأول: مؤسسات صنع القرار في السياسية الخارجية

يعد نظام الحكم في دولة الكويت نظاماً أميرياً* يتمثل في حكم آل الصباح منذ نشأة الكويت الحديثة المعاصرة عام 1756م، إلا أن نشأت الكويت كانت قبل آل الصباح في عام 1669م[1]. ويعد الحكم ديمقراطياً يتشارك به الشعب من خلال النظام النيابي، حيث يختار الشعب ممثليه لينوبوا عنه في ممارسة السلطة، ويقوم نظام الحكم بالفصل بين السلطات مع التعاون فيما بينها. والنظام السياسي في دولة الكويت أقرب إلى النظام البرلماني، وقد مارس مجلس الأمة الكويتي اختصاص رقابي بناء على ما أسنده له الدستور الكويتي وهو مظهر من مظاهر النظام البرلماني، ويتمثل هذا الاختصاص بفكرة الأسئلة البرلمانية وبالاستجواب والتحقيق البرلماني[2].

وكانت الشورى من مرتكزات الحكم في دولة الكويت لبساطة المجتمع الذي يتسم بالبداوة، ودخول أسلوب معاصر وحديث في فترة الاستقلال، وتحولت الشورى والمشاركة المحدودة في بداية القرن العشرين إلى أسلوب عصري في المشاركة السياسية بعد تأسيس دستور دائم عام 1962، فضلاً عن المرتكزات الأخرى المكملة كمجالس أمة منتخبة وتشكيل هيئات عامة، وتمنح النظام السياسي التأييد الشعبي والدعم

---

* يعد الحكم في دولة الكويت نظاماً أميرياً بحسب ما تم اصطلاحه في الدستور الكويتي.

([1]) العتيقي، هدى عماد، مناقشة مسألة تاريخ نشأة الكويت، رسالة ماجستير، جامعة الكويت، كلية الآداب، 2006.

([2]) العنزي، عدنان عبد الله، آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية، المرجع السابق، ص 39.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشرعي المطلوب لاتخاذ القرار السياسي، ويتولى الأمير سلطاته بواسطة وزرائه، وتعد السلطة التشريعية بيد الأمير ومجلس الأمة وفقاً للدستور، ولا يصدر القانون إلا إذا ما أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير، ويتضح أن الدور الحقيقي في التشريع هو السلطة التنفيذية المتمثلة في الأمير والوزراء، ومن حق السلطة التنفيذية تأجيل جلسات مجلس الأمة، وحل مجلس الأمة بمرسوم مسبب كما في المادة (107) من الدستور[1].

ولأمير الكويت الأحقية بنصف قوة اتخاذ القرارات في البلاد وهذا يختلف عن النظم الديموقراطية الممثلة المعتادة. وللسلطة التشريعية الحق في إبداء رغبة عدم التعاون مع الحكومة ويضطر رئيس مجلس الوزراء إلى تغيير تشكيلته الوزارية. يختص عمل السلطة التنفيذية في تنفيذ القوانين وإدارة أمور الدولة وتفعيل التشريعات التي تشرع من قبل السلطة التشريعية، السلطة التشريعية ومن مهامها مراقبة السلطة التنفيذية وسن التشريعات التي تخدم المصلحة الوطنية للبلاد والمواطنين تتعلق في جميع أمور حياتهم. وأخيراً السلطة القضائية والتي يتمحور عملها على حفظ العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع و تعطي كل ذي حق حقه[2].

وأخذ الدستور الكويتي النظام الديمقراطي الخاضع لسيادة القانون إذ نص على أن نظام الحكم في دولة الكويت ديمقراطي، والأمة فيه مصدر السلطات جميعاً، وفقاً لما جاء في المادة (6) من الدستور الكويتي، ونص الدستور أيضاً أن يقوم نظام الحكم على أساس الفصل بين السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور، ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور، وهنا تتمثل القيادة السياسية في الكويت بناء على ما تضمنه الدستور[3].

([1]) الرشيدي، أحمد، الكويت من الإمارة إلى الدولة، الكويت، دار سعد الصباح، 1993، ص 257.

([2]) العنزي، أحمد وليد، النظم السياسية والنظام السياسي الكويتي، مجلة نبراس الإلكترونية الطلابية، 2014، استرجع بتاريخ 2015/7/13، المصدر: http://nebras.nuks.org/?p=16340

([3]) العتيبي، منلور عبد اللطيف، الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت، (2006-2011). رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 41-42.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضمنت دولة الكويت المشاركة السياسية التي تعد الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، حيث أن النمو والتطور الديمقراطي إنما يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية بين فئات الشعب وطبقاته، وهي حقوق مكفولة لكل مواطن، فضلاً أن المشاركة السياسية الجادة الهادفة هي التي تحقق معارضة قوية وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحولها إلى ممارسة يومية[1].

في ظل التطور التي مرت بها دولة الكويت سياسياً واقتصادياً، فإن الكويت مرت بعدة مراحل أثرت بشكل كبير على كافة المجالات خاصة السياسية والاقتصادية منها المحلية والدولية وأهم ما أثر عليها الإقليمية، وكان لدول الجوار وتسليط وسائل الإعلام على الشؤون الداخلية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، دور في إبراز دولة الكويت داخلياً وخارجياً وتسليط الضوء على ثروتها النفطية ومقدراتها، وكان هناك العديد من التدخلات الخارجية التي أثرت على أمنها وخاصة دول الجوار، وحصول تحولات في التوجهات السياسية والاقتصادية في دولة الكويت، فهي دولة تتأثر بالصراعات في منطقة الخليج والنزاعات الإقليمية، وكان لها أثر في تأجيج الوضع السياسي الداخل، وقلق دائم للحكومة، والقلق من الصراعات الإقليمية مرتبط بتطور الوضع في المنطقة، وكان أبرز تلك الصراعات القلق من الجوار العراقي وغزوه الكويت عام 1990، والذي تمثل في تكلفة الكويت بدفع ثمناً باهظاً كونها دولة ثرية وضعيفه في إطار الدول المحيطة[2].

فعملية صنع القرار لها علاقة من حيث التأثير على السياسة الخارجية والداخلية وأهداف الدولة، ولكل دولة نهجها في اتباع السياسة الخاصة والتنظيم الدبلوماسي، والسياسة الخارجية لا تعتمد فقط على أنظمة الحكم والتركيز على الحركة الداخلية للنظام السياسي، إنما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الوضع الإقليمي، والوضع الدولي في شكل العمليات السياسية، ولا بد من التركيز في دراسة السياسة الخارجية

([1]) فراج، طه مطر، التنشئة السياسية وخصائص الشخصية كمتغيرات منبئة بالمشاركة السياسية في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر، 2009، ص5.

([2]) ربيع، محمد محمود، النظام السياسي في دولة الكويت، الكويت، دار قرطاس للنشر والتوزيع، 2005، ص 17.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لصنع القرار على موارد الدولة وطاقاتها الاقتصادية، وتكوينها الاجتماعي، ونزعاتها وإرثها الثقافي، وتوجهاتها العقائدية وتركيبها السياسي الدستوري والحزبي وللتغيرات في وضعها الدولي.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن السياسات الخارجية لمختلف الأمم هي دائماً في حالة تكوين وتغيير نتيجة تفاعلها مع دول الإقليم ودول العالم، وصناع القرار في الدولة الناجح هو القادر على مجابهة كافة التغيرات الإقليمية والدولية والقادر على التوافق أو التأقلم مع كل المواقف مهما تغيرت أو استجدت، وهذا يقع بمسؤولياتها كافة المؤسسات المسؤولة عن السياسة الخارجية في كل دولة التنفيذية والتشريعية والوزارات واللجان الهامة، وتشمل أيضاً الأحزاب والجماعات الضاغطة غير الحكومية، ووسائل الإعلام والرأي العام والاتحادات بمختلف أنواعها والجماعات السياسية والاجتماعية والدينية والقوى التجارية والصناعية وأصحاب المال[1].

واتسمت سياسة الكويت الخارجية المحلية والإقليمية والدولية، في ضوء التحديات المختلفة التي تعرضت لها بالدفاع عن وجودها والبقاء السياسي، وكان لهذه التحديات تأثير كبير في علاقاتها مع العديد من الدول، وقطيعه مع دول، وتوطيد علاقات مع دول أخرى، وعلى وجه الخصوص بعد الغزو العراقي للكويت عام 1990،والتهديد الإيراني في حربها مع العراق عام 1980، ورغبت العديد من الدول الضد في تطبيع العلاقات مما أدى إلى وضع الكويت داخلياً في مأزق، حيث كان هناك تردد رسمي بين أطراف صنع القرار في الكويت ورفض شعبي للتطبيع مع هذه الدول. وبالرغم من ذلك تغيرت سياسة الكويت من التشدد الى التراخي وحتى تناسي الماضي والسمو فوق جراح الغزو.

وبدأت الكويت في فتح قنوات الاتصال، والسماح برحلات الطيران المدني، وتبادل البضائع والزيارات إلى درجة التطبيع الكامل مع مجموعة دول الضد باستثناء العراق التي لم تلملم الكويت جراحها بعد من تداعيات الغزو، وكان هناك العديد من القضايا العالقة كالحدود والأسرى المفقودين، والنظام

([1]) توقه، حسين عمر، عملية صنع السياسة الخارجية، 2013، استرجع بتاريخ 2015/6/2، المصدر: http://www.allofjo.net/index.php?page=article&id=54142

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراقي الذي غزا الكويت. ويتضح أن الكويت في خطها السياسي الجديد ترغب في أن تتبع ديناميكية جديده مبنيه على الواقعيه مع فهم المتغيرات الدوليه والضغوط الاقليميه. والشروع في تأهل من جديد لبناء سياسه تعاون وتوازن مع الأنظمه العربية حيث أن سياسة مثل هذه تعتبر مقبوله من مختلف الأطراف العربيه وأقل خطوره على الأمن الوطني الكويتي. واتسمت السياسة الخارجية الكويتية بملامح ديناميكية يمكن ذكرها بالآتي [1]:

1. ان سياسة الكويت ليست سياسة ذاتية المنبع أو التأثير بل هي خارجية التأثير والتوجه.
2. ان مركزية السياسه الخارجيه تنعكس في السلطة التنفيذية والمتمثلة في وزارة الخارجية أو حتى بشخصية الوزير فهي التي تحدد هذه السياسة وتقوم بتنفيذها، أما دور الأجهزه الموازية كالسلطة التشريعيه وغيرها فتأخذا جانب ثانوي جداً وربما لايزيد هذا الدور عن سلطة المراقبة والإشراف.
3. قدرات الكويت الفردية للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجيه محدوده نسبياً إن لم تكن معدومه فمهما امتلكت الكويت من سلاح وعدد قوات إلا أن إمكانات القوة لديها غير متكافئه مع خصومها.
4. إن مصدر استمرار الكويت كوحده سياسيه متكامله وناجحه هو امتلاكها من بين أمور عديده خيرات سائله وقيامها بدور المانحه والوسيط السياسي.
5. إن التحديات الخارجيه التي واجهتها سواء من العراق أو حتى من إيران تركت بصماتها على سياسة الكويت وأدت إلى راديكالية تقليديه في سياستها على الجبهتين الداخلية والخارجية.

وعليه، يرى الباحث أن القيادة السياسية في دولة الكويت التي أخذت بالنظام الديمقراطي الخاضع لسيادة الدستور ومشاركة السلطات في عملية صنع القرار في السياسية الخارجية الكويتية والداخلية، إلا أن السلطة التنفيذية المتمثلة في الأمير لها الحق في حل البرلمان ضمن المبررات التي يكفلها الدستور، ويبدو واضحاً أن صنع القرار في الغالب بيد الأمير، وقد أخذت منحى من التغييرات والمنعطفات على مر

([1]) العنزي، ابتسام، سياسة الكويت الخارجية، موقع الجامعة العربية المفتوحة، 2011، استرجع بتاريخ 2015/6/8، المصدر: http://aou-q8.com/vb/threads/2938/

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التاريخ الكويتي ضمن المراحل المتزامنة، نتيجة للأزمات والتحديات التي واجهتها من دول الجوار، وأثرت المراحل التي مرت بها في عملية صنع القرار في سياستها الخارجية، وقد هدفت السياسه الخارجيه الكويتية إلى الوصول بالمصالح الوطنيه إلى الحد الأعلى من الإنجازات عن طريق وسائل أكثر فائدة وأقل تكلفة. ولتحقيق الأهداف يستوجب وجود: الدبلوماسية والحرب. والسياسة هي نسق عمل معين ترتئيه الدوله في مجالات العمل الخارجي لتغيير سلوكيات الدول والوحدات السياسيه الخارجيه.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية لدعم السياسة الخارجية للدولة

يقصد بالدبلوماسية بشكل عام إدارة العلاقات الدولية بالتفاوض والأسلوب الذي تعدل به هذه العلاقت على يد السفراء والمبعوثين، فقد وصفت الدبلوماسية بالدقة والمرونة والأخذ والعطاء للوصول إلى تحقيق الهدف والحرص على استمرار العلاقات وعدم انقطاعها ولو كانت معلقة على شعرة واحدة. وتعد الدبلوماسية الأداة التنفيذية للسياسة الخارجية للدولة، فهي تتعامل مع ثلاثة أبعاد (السياسي، الاقتصادي، الثقافي).

فالبعد السياسي يتناول كل ما يتعلق بإدامة ونمو الكيان السياسي للدولة في إطار علاقات الصراع والتعاون بين أطراف الدولي. أما **البعد الاقتصادي** والذي طور علاقات الأمم فيما بينها لتصبح الاعتمادية المتبادلة لتلبية الاحتياجات المعاشية شكلاً من أشكال النظام الدولي. ويشكل **البعد الثقافي** الذي عبر عن احساس الشعوب والنخب الحاكمة بأن ثقافتها ومبتكراتها هي من المنجزات الانسانية الحضارية وجزء من عوامل قوة الدولة المضافة والتي تساهم في تعزيز سياستها الخارجية والتي تسعى من خلالها لتحقيق المكانة والمنزلة الدولية بما يسمى التبادل الثقافي[1].

والدبلوماسية الاقتصادية هي رافد أساسي لدبلوماسية الدولة في سياستها الخارجية، وأحد أدوات السياسة الخارجية، والتي تعتبر الموجه الأول للعلاقات التنموية الخارجية، وهي التي ترسم التوجه العام

([1]) خميس، خلود محمد، دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية تجاه أفريقيا بعد عام 2003، المرجع السابق، المصدر: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=94800

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لعمل الدبلوماسية، وتعزز عملها، وكيفية الحفاظ على أدائها، والآفاق المحتملة لأي تعاون تنموي أو دولي. ويقصد بها أيضاً استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة، والدبلوماسية الاقتصادية لها وجهان (الترغيب: كدولة مانحه، والترهيب: كمنع المساعدات وفرض العقوبات على الدول المناوئة للسياسة الدول المانحة)[1].

ويعد تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في دولة الكويت من اختصاص وزارة الخارجية، وذلك لدعم السياسة الخارجية، في تعزيز العلاقات والمصالح المتبادلة والشراكات الفعالة مع دول الجوار، وعلى الأخص في المحيطين الخليجي والعربي والآسيوي، والعمل على تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية بما يعزز دور وفرص القطاع الخاص الوطني محلياً وخارجياً، وتعزيز دورها في التنمية، وتطوير البعثات الدبلوماسية وتطوير مهارات الدبلوماسيين من خلال المعهد الدبلوماسي. وتأتي السياسة الخارجية الكويتية ضمن استراتيجية منتظمة متوازنة تقوم على انتهاجها لتوثيق العلاقات الكويتية الإقليمية والدولية، سواء مع الدول أو المنظمات، وتعزيز العاون الدولي والإقليمي في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعقد الاتفاقيات والمشاركة في المحافل الدولية والإقليمية والتي تساهم في تعزيز الأمن والسلام والاستقرار العالمي والتنمية المستدامة، ويتجسد ذلك من خلال المساعدات التنموية التي تقدمها للدول النامية والعربية في إطار الصندوق الكويتي للتمية الاقتصادية[2].

وصلت الكويت إلى مستوى الدول العظمى وهيمنت الأداة الاقتصاديه، وقد لعبت الكويت في المجال المالي والاقتصادي دور الدولة المانحه والمستثمره والوسيط؛ وكانت تمتاز بدور الوسيط في الخلافات السياسية العربية، وأصبحت المساعدات والاستثمارات والقروض المختلفه أكبر وسيله فعاله

([1]) مقترحات لتطوير هيكلية وآلية التعاون الدولي، هيئة تخطيط الدولة، إدارة التعاون الدولي، 2011، ص 1. المصدر: http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:AAaiG0gyGHEJ:https://wikileaks.org/syria-files/attach/228/228644_1.doc+&cd=4&hl=en&ct=clnk&gl=jo

([2]) السياسة الخارجية ودعم الاستقرار الإقليمي، المحور الأول من برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الثاني عشر، 2009/2008 – 2012/2011، ص 17-18. المصدر: http://www.kna.kw/pdf/govplan12_2/17-govplan12-2_1st%20axis.pdf

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتأثير في مجريات الأحداث في العالم العربي. والهبات النقديه (دبلوماسية الدينار) والتي كانت بهدف سياسي وقومي وهي من جانب آخر بمثابة جزء من بوليصة تأمين استقرار أمن الدوله ضد التهديدات الخارجيه والداخليه. ومنح الأسلوب في استخدام القدرات والطاقات الماليه للكويت النفوذ والمصداقيه لتلعب دور الوساطه في النزعات الاقليميه[1].

واكتسبت سمعة دولية مميزة من خلال حرصها على الجانب الأخلاقي فعلى الرغم من صغر حجم الكويت الجغرافي وقلة عدد سكانها، ولكنها من الدول المؤثرة بشكل كبير في النظام السياسي الدولي. ويرجع تأثير الكويت الدولي إلى سياستها الخارجية الفاعلة والمؤثرة على المستويين الإقليمي والدولي من خلال اعتمادها على العامل الاقتصادي وثروتها النفطية[2]. ويمكن تقييم أداء السياسه الخارجيه على الكويت وفق التحديات التي تواجهها على مر التاريخ وتهديدات الجوار، وما واجهته من الغزو، ودور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم السياسة الخارجية بالتالي[3]:

1. لا يمكن عزل نفسها عن العالم الخارجي وفي الوقت نفسه لايمكنها أن تكون نشطه للغايه في الميزان الدولي.
2. يجب تطوير ودعم الهيكل الداخلي ومؤازرة الجمعيات شبه حكوميه والتأكيد على توسيع الممارسه الديمقراطيه الشعبيه.
3. إعادة دراسة دور الكويت كدوله مانحه للمساعدات والقروض وجعله مرتبطاً ليس فقط بظروف إنسانيه وأسباب قوميه ولكن للمساهمه في بناء ألفه وصداقه تجاه الكويت.

([1]) العنزي، ابتسام، سياسة الكويت الخارجية، موقع الجامعة العربية المفتوحة، 2011، استرجع بتاريخ 2015/6/8، المصدر: http://aou-q8.com/vb/threads/2938/

([2]) بوصليب، فيصل، البعد الإنساني في سياسة الكويت الخارجية، مجلة الكويت، العدد 373، 2014، ص 1. المصدر: http://www.kuwaitmag.com/index.jsp?inc=5&id=13156&pid=4595

([3]) العنزي، ابتسام، سياسة الكويت الخارجية، موقع الجامعة العربية المفتوحة، 2011، المرجع السابق، المصدر: http://aou-q8.com/vb/threads/2938/

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. تجنب النزاعات والصرعات الإقليميه قدر المستطاع واتباع سياسه التوازن المركزيه مع العالم الخارجي.
5. تعظيم وتطوير دور التكامل السياسي والاقتصادي والأمن الجماعي مع دول مجلس التعاون.
6. اتخاذ الحيطه والحذر في التعامل مع العراق بالدرجه الاولى.
7. التروي في التهجيم الاعلامي على الدول الكبرى والحركات الاخرى بدعاوي العروبه، وتفعيل الدور الدبلوماسي الاقتصادي في تعزيز التعاون والعمل المشترك.
8. المساهمه مع دول المنطقه أياً كانت في حد القدر المستطاع من امتلاك الأسلحه التقليديه وغير تقليديه.
9. أهمية تكثيف الحضور وزيادة التواجد الدبلوماسي والإعلامي الكويتي في الخارج وخاصه أن لدى الكويت 66 سفاره قنصليه ومكتباً دبلوماسياً في 59 دوله.
10. محاولة العمل على استمالة العديد من دول العالم للتواجد الفعلي في الكويت بفتح سفارات وقنصليات ومكاتب تمثلها في الكويت.
11. تعزيز سمعة وأنشطة الكويت الدوليه وخاصه لدى المنظمات العالميه والاقليميه.

ففي غزو العراق للكويت عام 1990 كان أكبر دليل على تأثير ما قدمته الكويت للعالم من مساعدات ومنح وقروض إلى وقوف العديد من الدول العربية مع الكويت كمصر والمغرب وسوريا ودول الخليج وغيرها من دول العالم وقامت بتحرير الكويت. فسوريا ما كانت لتقف مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأجنبية في حرب لولا أن دولة الكويت كان لها وقفات كبيرة مع الحكومة السورية والشعب السوري، والذي أدى إلى تغيير موقفها السياسي والوقوف مع الكويت، والتصويت للحرب من أجل التحرير.

ومن خلال غرفة تجارة وصناعة الكويت فإنها تعمل على التفاعل والوصول إلى دول العالم من خلال المشاركة والتعاون الدبلوماسي الاقتصادي بين بلدان العالم، كقيام غرفة تجارة وصناعة الكويت في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاركة بمعرض الكويت الاقتصادي الأول للسفارات العربية والأجنبية عام 2010، وإبراز أهمية التواصل التجاري والاقتصادي والاستثماري بين الكويت ودول العالم، وفتح أفاق جديدة للتعاون الاقتصادي، والارتباط بين انطلاق الدبلوماسية الاقتصادية وما يجري في خطة التنمية من خلال ربطها اقتصادياً مع سفارات العالم، وتنطلق الكويت عالمياً من خلال تهيئة الأرضية، وللكويت تواجد عالمي في كافة المجالات، إلا أنها تعمل على تعزيزه عبر تقوية البنية التحتية والأساسية كالعلمية والثقافية والمادية في الكويت، ولذلك جاءت خطة التنمية لتضع الأرضية لانطلاقة القرن الواحد والعشرين[1].

وعليه، فإن الدبلوماسية الاقتصادية هي أداة للسياسة الخارجية، تقوم بتفعيلها من أجل تعزيز التعاون، والمشاركة الإقليمية والدولية، وتبرز الكويت في مكانة مهمة اقتصادياً، فهي دولة غنية بالنفط، ومن الدول التي وصلت إلى مستوى الدول العظمى في الهيمنة الاقتصادية، حيث لعبت الكويت في المجال المالي والاقتصادي دور الدولة المانحه والمستثمره والوسيط؛ وأصبحت المساعدات والاستثمارات والقروض المختلفه أكبر وسيله فعاله، متمثلاً في الصندوق الكويتي، ولعبت دور الوساطه في النزعات الاقليميه كالأزمة بين السعودية والبحرين مع قطر وقرار سحب السفراء، حيث قامت الكويت بالتدخل لرأب الصدع بين دول الخليج الثلاثة، والوساطة في الأزمة اللبنانية، واليمنية، والقضية الفلسطينية، والحرب الإيرانية العراقية، وعمدت دولة الكويت في وزارة الخارجية على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لدعم السياسة الخارجية الكويتية على مستوى العالم.

([1]) الصراف، ليلى وشعبان، لؤي، محمد الصباح: الكويت ستعود درة الخليج وخطة التنمية ستترجم ذلك، جريدة القبس، العدد 13470، تاريخ النشر 2010/11/29،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

علاقة العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية

سيتناول المبحث الحالي علاقة العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية، وقسم المبحث إلى مطلبين؛ **المطلب الأول:** العلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية الإقليمية؛ **المطلب الثاني:** دور العامل الاقتصادي في تشكيل وتقوية السياسة الخارجية الكويتية.

المطلب الأول: تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية بالمنطقة

تميزت دولة الكويت في العديد من المراحل في تعزيز العلاقات بكافة المجالات، وقد امتازت المرحلة البرجماتية والمنهاج العملي في الستينيات والسبعينيات بفاعلية سياسة الكويت الخارجية وأنشطتها متعددة الأدوار وأبعادها الديناميكية، واستخدام العديد من الاستراتيجيات والتكتيكات المالية والسياسية، حتى وصلت إلى مستوى الدول الغنية، وهيمنت الأداة الاقتصادية في هذه المرحلة بالدرجة الأولى، وقد لعبت الكويت في المجال المالي والاقتصادي دور الدولة المانحة والمستثمرة والوسيط، ووقفت في الخلافات والأزمات السياسية العربية، وأصبحت المساعدات والاستثمارات والقروض المختلفة أكبر وسيلة فعالة للتأثير في مجريات الأحداث في المحيط الإقليمي العربي، لتصبح الكويت من خلال مؤسساتها التنموية قوة حيوية فعالة للتقدم في المنطقة العربية والعالم الثالث[1].

وقد لعبت الثروة النفطية الضخمة التي تمتلكها الكويت دوراً كبيراً في انتهاج سياسة اقتصادية خارجية قائمة على دعم الأشقاء من الدول العربية والإسلامية، ودول العالم الثالث، والتي حققت رفد لخزينة الدولة في الكويت، وساهمت في جهود الكويت الاقتصادية لتحقيق أهدافها في سياستها الخارجية

([1]) أسيري، عبد الرضا علي، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات.. إخفاقات.. وتحديات، الكويت، مطابع القبس التجارية، 1993، ص 103.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجاه دول العالم الثالث، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بينها وبين الدول من خلال نهجها السياسي الخارجي[1].

تأثرت السياسة الخارجية الكويتية منذ حصولها على الاستقلال عام 1961 ومن قبل بحقبات متعاقبة تميزت بالتحديات المختلفة وبرزت في الفترة الواقعة ما بين (1961- حتى الآن)، وقد أثرت هذه التحديات على العلاقات الكويتية في كافة المجالات بين دول المنطقة وخاصه الجوار، كالأزمة العراقية الكويتية أو أزمة عبد الكريم قاسم وهي أزمة حدثت بين العراق والكويت عام 1961 أثناء فترة حكم عبد الكريم قاسم والذي طالب بضم الكويت بعد أن أعلنت استقلالها من بريطانيا[2]. واعتداء العراق على مركز حدودي في صامته واحتلاله عام 1973[3]. وتوالت الأزمات والحروب للدول المجاورة لدولة الكويت، وتأثرت العلاقات الإيرانية إبان الحرب العراقية الإيرانية والتي حدثت بعد الثورة الإيرانية في عام 1979، حيث قدمت الكويت الدعم للعراق ونظام صدام حسين في حربه على إيران عام 1980. ثم قطعت الكويت علاقاتها مع العراق بعد حرب الخليج عام 1991 وحتى سقوط نظام صدام حسين عام 2003، وبلا شك فقد تأثرت العلاقات الكويتية مع الدول التي أسمتها بدول الضد في بداية الأزمة ولم تشارك في التحرير مثل: الأردن والسودان واليمن والسلطة الفلسطينية، وبدأت الكويت توجيه سياستها الخارجيه بما يتلاءم مع المرحلة والتغيرات التي بدأت فيها بعلاقات مع أطراف والقطيعه مع أخرى على كافة المجالات، ولم تدم القطيعة لحاجة الكويت إلى الاندماج مع العالم العربي والدولي، فهي لا منأى عنهم في علاقاتها ولا تستطيع أن تعيش بعزلة عن العالم[4].

([1]) العجمي، مبارك سعيد، المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (1980-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011، ص 1.

([2]) عبد علي، فيصل عبد الجبار، السياسة العراقية المعاصرة تجاه الكويت 1958 – 1968، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1994، ص 106.

([3]) شتا، أحمد عبد الونيس، 'العلاقات الكويتية – العراقية 1963-1990'، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1993، ص 679.

([4]) ويكبيديا الموسوعه الحرة، الكويت، استرجع بتاريخ 2015/6/9، المصدر: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA#cite_note-7

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووجهت الكويت الجهود الدبلوماسية التعاونية تجاه الدول التي شاركت في التحالف متعدد الجنسيات. والجدير بالذكر أنها أعطت الكثير من هذه الدول دوراً رئيسياً في إعادة إعمار الكويت. وعلى العكس العلاقات الكويتية مع الدول التي لم تؤيد التحرير وتدخل القوات الأجنبية في الشأن العربي، من بينها الأردن، السودان، اليمن، وكوبا، قد ثبت أن العلاقات إما متوترة أو غير موجودة. فمنذ انتهاء حرب الخليج الثانية، عملت الكويت جاهدة لتأمين حلفاء في جميع أنحاء العالم، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. بالإضافة إلى الولايات المتحدة، وقد أبرمت الترتيبات الدفاعية مع المملكة المتحدة، روسيا، وفرنسا. وأيضا لحق بها – علاقات وثيقة مع غيرها من الدول العربية من الأعضاء الرئيسية في ائتلاف حرب الخليج مثل – مصر وسوريا[1].

احتلت المساعدات الاقتصادية الخارجية موقعاً متقدماً في العلاقات الإقليمية لدولة الكويت بحكم تمتعها بثروات مالية ضخمة من عائداتها النفطية، حيث قدمت الكويت مختلف أنواع المساعدات المالية والإنسانية للعديد من الدول والقروض التنموية والمنح النفطية والمالية، من خلال برامج التنمية ومشاريع البنية التحتية، فضلاً عن تقديم العون للدول التي تعاني من الحروب والكوارث الطبيعية، سواء أكان بشكل مباشر أو من خلال مساهمتها في برامج ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات والهيئات الإقليمية ذات الصلة[2].

وساعدت العلاقات التاريخية العريقة بين دولة الكويت ودول الجوار إلى تعزيز العلاقات، وفتح القنوات الدبلوماسية الاقتصادية، والسياسية، حيث تمتع الكويت بديموقراطية قائمة ونشيطة، وذات مكانة اقتصادية على مستوى دول العالم، إضافة إلى الحكمة التي تميزت بها السياسة الخارجية للحكومة الكويتية تجاه أحداث المنطقة. والعمل المستمر على رفع مستوى العلاقات الاقتصادية إقليمياً وعالمياً[3].

([1]) صحيفة الأهرام المصرية، ردة فعل الجنابي المصري في الغزو العراقي، 20 يناير 2013.

([2]) العجمي، مبارك سعيد، المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (1980–2010)، المرجع السابق، ص 1.

([3]) صحيفة الأهرام المصرية، ردة فعل الجنابي المصري في الغزو العراقي، 20 يناير 2013.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يمكن التفريق بين التفوق التجاري والتفوق السياسي حيث يكون ميزان القوى مرهون بالميزان التجاري، فللأوضاع الاقتصادية المقام الأول في اتجاهات السياسة الخارجية، وقد هيمنت على السياسة الخارجية الكويتية لبعض الوقت الاعتماد الاقتصادي على النفط والغاز الطبيعي. حيث تعد الكويت دولة نامية، لا تمتلك صناعات وموارد اقتصادية أخرى تغنيها عن الإعتماد الكامل على النفط، فهو يعد القوة الاقتصادية لدولة الكويت، والتجارة التي تعتمد عليها في تعاملاتها مع دول العالم. ونتيجة لذلك، وجهت الكويت اهتماماً كبيراً نحو النفط والغاز الطبيعي، وتتمتع الكويت بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة على المستوى الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي، وذلك بعد قيادة الولايات المتحدة لمبادرة تحرير دولة الكويت[1]. وبالمقابل ضمنت الولايات المتحدة تواجد دائم في المنطقة، والقضاء على قوة العراق الذي كان يحسب لها ألف حساب، وتعد من موازين القوى في المنطقة وذات قدرات عسكرية كبيرة، فضلاً عن حماية مصالحها في المنطقة والكيان الإسرائيلي الذي يعد من مصالحها القومية العليا.

وبالرغم من معارضة عدد كبير من الدول العربية لحرب تحرير العراق في 2003 إلا أن الكويت قد قدمت أراضيها كنقطة انطلاق للقوات الأمريكية. كما أن للكويت تمثيل دبلوماسي متبادل مع معظم دول العالم عدا إسرائيل[2]. ويبدو أن هيمنة الولايات المتحدة على العالم بعد النظام العالمي الجديد، وظهورها كشرطي جديد دولي بعد حرب التحرير عام 1991 أصبحت الولايات المتحدة أكثر نفوذاً وتأثيراً وتواجداً من الناحية العسكرية في هذه المنطقة. كما أدت هذه الحرب إلى تدعيم العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة وخاصة الكويت التي أيقنت أهمية الوجود الأمريكي على أمنها واستقرارها. والولايات المتحدة هي من قررت شن الحرب على العراق عام 2003 ولم تجعل للكويت، وهي الدولة الصغيرة، القدرة على المناورة السياسية في علاقتها الخارجية مع هذه القوة العظمى.

([1]) صحيفة القبس لاريجاني: نؤمن بحكمة وحصافة سمو الامير تجاه الاحداث الراهنة بالمنطقة، الكويتية، 2015/3/10.

([2]) Fineman, Mark, Kuwait Stops Blacklisting Firms Trading With Israel : Mideast: Official Says Other Arab Nations Will Follow. But The Symbolic Move Doesn't End A Direct Embargo. Times Staff Writer, Nicosia, Cyprus, June 09, 1993.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتمتاز السياسة الخارجية الكويتية بالجهود التي تبذلها لتفعيل النشاط الدبلوماسي ضمن خطط التنمية وربطها اقتصادياً مع سفارات العالم منذ استقلالها، وتمتاز الكويت بالتواجد العالمي، حيث تعتبر الكويت من الدول المانحة والمستثمرة، يتمثل من خلال دور الصندوق الكويتي في مساعدة الدول العربية والعالم الثالث لتحقيق التنمية، وتسعى من خلال تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لكسب الدعم العالمي لسياستها الخارجية[1].

وتسعى الدول المانحة عادة إلى تسييس المساعدات الاقتصادية والربط بين تقديم هذا الدعم وبين أهداف سياستها الخارجية، ويعتبر سلاح سياسي يهدف إلى تحقيق السيطرة والنفوذ لبعض الدول، والبعض الآخر كنوع من كسب الوقوف بجانبها دولياً في حال وقوعها بعدوان مسلح، كما الحال مع دولة الكويت، وتعمل السياسة الخارجية للدول على تفعيل الدبلوماسية من أجل تعزيز العلاقات بين الدول، والعمل المشترك، والتبادل التجاري، وتقديم المساعدات والمنح كاستثمارات خارجية، وقروض وغيرها[2].

ويرى الباحث أن العوامل الاقتصادية من أدوات السياسة الخارجية الكويتية الفعالة، والتي تسعى جاهدة من أجل تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية من أجل التعاون بين الدول الإقليمية والدولية، وتحقيق التواجد العالمي في كافة مجالات العوامل الاقتصادية كالمساعدات والمنح والاستثمارات، والتبادل التجاري، والمتمثل في الصندوق الكويتي للتنمية، والاعتماد الكامل على تجارة البترول، حيث أن الثروة النفطية هي التي تشكل القوة الاقتصادية لدولة الكويت محلياً وإقليمياً ودولياً، وأن سياسة الكويت الخارجية قد مرت بعدة مراحل تطور، واستطاعت الخروج من مرحلة الدفاع عن الوطن والبقاء السياسي، ومرحلة البرجماتية والمنهاج العملي، إلى مرحلة التذبذب وعدم الثبات، ثم إلى مرحلة القلق من التطورات الإقليمية، ومرحلة الغزو، والتردد وعدم وضوح الرؤية، ومن ثم التأهيل والتجديد إلى مرحلة الحالة، وصولاً إلى مابعد

([1]) الصراف، ليلى وشعبان، لؤي، محمد الصباح: الكويت ستعود درة الخليج وخطة التنمية ستترجم ذلك، جريدة القبس، العدد 13470، تاريخ النشر 2010/11/29.

([2]) شريم، أميمة، المساعدات الخارجية اليابانية كأداة للسياسة الخارجية: 1970–1992، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1996، ص 22.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سقوط النظام العراقي، ويبدو أن الكويت كدولة صغيرة، ليس لديها القدرة على المناورة السياسية في علاقتها الخارجية مع القوة العظمى المتمثلة في الولايات المتحدة الدولة الحليفة والتي حررتها من العدوان العراقي. وبعد تلك الأزمات والتحديات والعزلة انطلقت الدبلوماسية الكويتية من أجل الوصول إلى العالم العربي والإسلامي والدولي، والخروج من المخاوف التي تمثلت بالجوار العراقي.

المطلب الثاني: دور العامل الاقتصادي في تشكيل وتقوية السياسة الخارجية الكويتية

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية والعوامل الاقتصادية من أدوات السياسة الخارجية لدولة الكويت، وتستخدم كوسيلة لتحقيق هدف معين، وتتنوع حسب طبيعة العلاقات بين الدول وسياستها المتبادلة تجاه بعضها البعض، إضافة إلى طبيعة المكانة الدولية للدولة وإمكانياتها السياسي والاقتصادية والعسكرية وحتى الثقافية، وتعتمد عليها الدول بصفة عامة في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية لتحقيق أهدافها ومصالحها، وتعد العوامل الاقتصادية أهم أدوات السياسة الخارجية، وتأتي المساعدات الاقتصادية والمنح والقروض، والاستثمار الخارجي كأحد أهم أوجه تطبيق هذه الأداة في العلاقات بين الدول، بهدف التأثير على الدول المتلقية وقراراتها السياسية وتوجيهها بما يخدم أهداف ومصالح الدول المانحة[1].

وسعت الكويت منذ استقلالها عام 1961 ورغم ما واجهته من تحديات إلى انتهاج سياسة خارجية معتدلة ومتوازنة، آخذة بالانفتاح والتواصل البناء طريقاً من إيمانها بالصداقة والسلام مبدأ، وبالتنمية البشرية والرخاء هدفاً، في إطار التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ودعم جهودها وتطلعاتها نحو أمن واستقرار المعمورة ورفاه ورقي شعوبها، وقد استندت السياسة الكوتيتية الخارجية جميع توجهاتها على أسس أخلاقية نابعة من العقيدة الإسلامية والقيم الروحية والتراث الإسلامي، والبعد القومي، مستهدفة في تحقيق مصالحها، ومصالح الشعوب العربية والإسلامية الشقيقة، والتي تعتبرها جزء منها[2]. ويمكن القول

([1]) شريم، أميمة، المساعدات الخارجية اليابانية كأداة للسياسة الخارجية: 1970–1992، المرجع السابق، ص 22.

([2]) العجمي، مبارك سعيد، المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (1980–2010)، المرجع السابق، ص 44.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن هناك العديد من التناقضات في التوجهات السياسية نتيجة للمرحلة وما تفرضه عليها من نهج في سياستها الخارجية، والسياسة الكويتية الخارجية رغم ما سبق ذكره، فإنه قد تتسم بالغموض في بعض توجهاتها نحو الدول.

تتأثر دولة الكويت بحكم موقعها الجغرافي بالصراعات في منطقة الخليج، وتعتبر دولة الكويت من الدول الثرية والضعيفه في نفس الوقت لصغر حجمها وقلة عدد سكانها في إطار الدول المحيطة، وأبرز مثال تهديدات العراق لدولة الكويت من الستينيات، والقيام باجتياحها بالكامل عام 1990، وتشكل هذه التجاذبات في تأجيج الوضع السياسي الداخلي، وقد تشكل في ارتفاع وتيرة الصراعات الداخلية بشكل كبير. لذا فإن دولة الكويت تسعى من خلال سياستها الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي تقوية مكانتها الدولية، من أجل الوقوف بجانبها، وتعزيز العلاقات بين الجوار والمنظمات الدولية لتشكيل قوى خارجية للدولة[1]. ويبدو بالوهلة الأولى أنه تقصير من الحكومة الكويتية، إلا أن غزو العراق للكويت كان مفاجأة للعالم أجمع، ولم تتوقع الحكومة الكويتية وشعبها بأن يتجاوز التهديد خرق حدودي أو احتلال لجزر وربة وبوبيان، إلا أن الرؤية العراقية أخذت بعداً سياسياً وعسكرياً بعيد المدى، وتجاوز كل التوقعات السياسية لحكومة الكويت والعالم العربي والدولي.

إن القوة الاقتصادية للكويت عالية جداً مقارنة بدول العالم حيث تعد الكويت واحدة من أغنى الدول في العالم. وتعود أسباب تلك القوة الاقتصادية إلى نصيب الفرد المرتفع من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد مقياساً أساسياً يستخدم في تقييم القدرة والاستعداد على الدفع[2]. وتحتاج دولة الكويت مقابل هذه القوى الاقتصادية إلى تعويض القوى الأخرى كالعسكرية وقدراتها الفائقة، ومن خلال القوة الاقتصادية تعمل على تعزيز الصداقة وكسب صداقات أخرى من أجل تدعيم مكانتها الدولية، وتأمين الدعم المعنوى وفي المحافل الدولية في حالة تهديد على أمنها.

([1])الغبرا، شفيق، المعارضة في دولة الكويت وآفاق الحراك الشعبي، جريدة الوسط، العدد 3716، 2011/11/9، ص 9.

([2]) عطية، إيمان، موديز: حكومة الكويت ضعيفة الفعالية اقتصادياً. جريدة القبس الكويتية 21 يونيو 2009، العدد 12954.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقوم دولة الكويت بتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية ضمن لتقييمها للوضع في العلاقات بين الدول الإقليمية والدولية، والبيئة الخارجية التي سيتم فيها توزيع ثروتها الاقتصادية، والتي تضمن لدولة الكويت المكانة الإقليمية والدولية، ضمن ضوابط قائمة على المصالح المشتركة أهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتوطيد العلاقات مع الجوار، والتبادل التجاري، والاستثمار الداخلي والخارجي مع مختلف دول العالم والمنظمات الإقليمية والدولية[1].

والنفط من أهم العوامل الاقتصادية النافذة سياسياً لدولة الكويت، ومن الثروات التي يمتد تأثيره على الكيانات السياسة للدولة، فهو محرك رئيسي وقوة فاعله فيها، وتعدى تأثيره سياسات دول المنطقة وعلاقاتها المتداخلة، ودخلها القومي وميزانياتها ليصل إلى تأثيره على مجريات الأحداث اليومية، وعلى غنى دولة الكويت بالنفط فإنها غنية أيضاً بالصراعات النشطة والكامنة كسائر دول الخليج العربي، ويتجه النفط الكويتي إلى مناطق عديدة في العالم، وتتحدد الصراعات الإقليمية والدولية من خلال استخدام النفط كهدف من الأهداف التي يمكن تحقيقها، سواء أكان استخدامه كأداة للدفاع والضغط كما في حرب 1973، أو استخدامه كأداة تأثير على العلاقات الدولية والسياسة الخارجية الكويتية، أو تقديم المساعدات المالية كما حصل في حرب العراق – الإيرانية، وتعتبر الكويت أحد الأعضاء في منظمة الأوبك والأوابك[2].

ويبدو أن مقومات العوامل الاقتصادية لدولة الكويت تأتي من خلال استثمار فوائد سياسية مشاركة في توزيع الثروة أو مساعدات الدول الأخرى على صيغة إقامة شبكة علاقات دولية تخدم قضايا الكويت الوطنية والإقليمية أولاً، ومصالح العالمين العربي والإسلامي ثانياً، ذلك من خلال ضمان وقوف الدول التي تساندها الكويت مادياً إلى جانبها في القضايا الوطنية، فضلاً عن القضايا القومية، واستغلال

([1]) خميس، خلود محمد، دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية تجاه أفريقيا بعد عام 2003، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، استرجع بتاريخ 2015/6/2، المصدر: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=94800

([2]) الطناجي، محمد، النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار (1911–1990م)، ط1، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2011، ص 29–31، 130–131.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاقات الكويت الخارجية وثروتها المالية والنفطية في سبيل دعم قضايا المنطقة العالقة، خاصة القضية الفلسطينية. ومن أهم الأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية الكويتية هي الأدوات الدبلوماسية، وتدخل دور الوسيط في المحيط الإقليمي والدولي، ويليها من الأدوات الموارد الطبيعية وهي القوة الاقتصادية لدولة الكويت، ويمكن تلخيص أهداف السياسة الخارجية الكويتية كالتالي[1]:

1. حماية أمن الدولة وسيادتها واستقلالها.
2. حماية المصالح والقيم العربية والإسلامية، والعمل على حفظ وتيرة متسقة من الارتباط بالدول العربية والإسلامية، وقضايا الأمة الإسلامية بشكل عام.
3. تطبيق مفهوم العدالة في العلاقات الدولية من حيث خاصية توزيع الثروة الكويتية الفائضة عن حاجتها بصورة إنسانية على الدول والشعوب العربية والإسلامية، ومن ثم دول العالم الفقيرة والنامية لدفع عجلة التنمية.
4. استثمار فوائد سياسية مشاركة في توزيع الثروة أو مساعدات الدول الأخرى على صيغة إقامة شبكة علاقات دولية تخدم قضايا الكويت الوطنية والإقليمية أولاً، ومصالح العالمين العربي والإسلامي ثانياً، ذلك من خلال ضمان وقوف الدول التي تساندها الكويت مادياً إلى جانبها في القضايا الوطنية، فضلاً عن القضايا القومية.
5. رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية، واتخاذ جانب المعتدي عليه وتأييده في موقفه لدفع الظلم عنه.
6. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، ورفض أي محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية.
7. تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي على الصعد المختلفة.

([1]) السلطان، منيرة فيصل، الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربياً وإسلامياً، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012، ص 58.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. ضمان استقرار منطقة الخليج العربي، والحيلولة دون دخول المنطقة في حالة من حالات الاضطراب وعدم الاستقرار.

9. استغلال علاقات الكويت الخارجية وثروتها المالية والنفطية في سبيل دعم قضايا المنطقة العالقة، خاصة القضية الفلسطينية.

وتؤثر مبادئ القومية العربية في سياسة الكويت، ومعيار المصالح العربية هو أحد خصائص سياسة الكويت الخارجية، وقد قامت دولة الكويت بتقديم المساعدات المالية والتعليمية والاجتماعية لدول الجنوب والخليج العربي، وإنشاء مؤسسات تمويلية مثل: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية، إضافة إلى إنشاء مؤسسات شبه رسمية لتقديم العون للشعوب الفقيرة في آسيا، وأفريقيا، والقيام بضمان مستقبل آمن يعني استثمارات عائدات البترول على أسس علمية واقتصادية بحتة من خلال الاستثمار الخارجي، وتمثلت أدوات وأساليب ووسائل تحقيق وتنفيذ تلك الأهداف في مجالها الخارجي بالأدوات الاقتصادية والسياسية وأقلها عسكرياً[1].

وعليه، يرى الباحث أن السياسة الخارجية الكويتية تعمل ضمن استراتيجية سياسية اقتصادية لتحقيق وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية بالمنطقة العربية والعالم الثالث كعامل تشكيل وتقوية للسياسة الخارجية الكويتية، وتسعى لتحقيق أهداف ومصالحها الوطنية بالشكل الذي ينتمي مع الإمكانايات التي تمتلكها، بالإضافة إلى تقديم المساعدات والمنح والقروض، والاستثمارات الخارجية والتسهيلات التجارية وغيرها من أجل تحقيق التنمية الدولية، ومساعدتها على النهوض، والتعاون والانسجام، والتأثير في سلوك الدول الأخرى للوقوف بجانب الدول التي تمتاز بالقوى الاقتصادية والثراء إلا أنها تمتاز أيضاً بصغر الحجم، وعدم مقدرتها في مواجهة أي عدوان خارجي بدون مساعدة المجتمع الدولي، وهذا أحد أهداف السياسة الخارجية الكويتية من أجل ضمان الوجود الدولي والاستقرار.

([1]) أسيري، عبد الرضا، النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات، ط5، جامعة الكويت، الكويت، 2000، ص 198- 199.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

النفط وتأثيره في السياسة الخارجية الكويتية

سيتناول الفصل التالي مبحثين؛ **الأول: النفط في الكويت**. يتناول المبحث مطلبين؛ **المطلب الأول:** نشأة النفط والتطور الحضاري في الكويت؛ و**المطلب الثاني:** النفط كعامل اقتصادي.

والمبحث الثاني: تأثير النفط على السياسة الخارجية الكويتية. يتناول الصراعات موزع على عدة مطالب لإبراز أثر النفط على السياسة الخارجية الكويتية؛ **المطلب الأول:** أثر النفط في الحروب العربية مع اسرائيل 1967 وحرب 1973، **والمطلب الثاني:** النزاع الكويتي العراقي الحدودي عام 1961 ومعركة صامتة 1973 والحرب العراقية الإيرانية 1980، **والمطلب الثالث:** غزو العراق للكويت عام 1990؛ **المطلب الرابع:** مرحلة التغيرات الإقليمية والدولية من عام 2001 إلى عام 2015.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

النفط في الكويت

سيتناول المبحث الحالي مطلبين؛ **المطلب الأول:** نشأة النفط والتطور الحضاري في الكويت

المطلب الثاني: النفط كعامل اقتصادي.

المطلب الأول: نشأة النفط والتطور الحضاري في الكويت

بدأ توجيه الأنظار إلى النفط في دولة الكويت في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح والذي كان حاكماً للكويت يحمل رؤية ثاقبة للمستقبل رغم الأوقات العصيبة مع انتهاء العشرينيات من القرن الماضي، ويرجع ذلك إلى وجود العديد من البقع السوداء الغريبة من مادة البيتومين الخام التي لوحظت منذ فترة طويله في أجزاء متفرقة من الصحراء في عهد الشيخ مبارك الصباح، وكان الشيخ أحمد الصباح ورجاله على علم بالاستكشافات النفطية في الدول المجاورة كالمملكة العربية السعودية والعراق والبحرين، ونجاحات الشركة الإنجليزية الفارسية في جنوب إيران، وزادت التوقعات الكويتية في اكتشاف النفط بعد الاكتشافات النفطية في البحرين عام 1932، وهذا من شأنه سيؤدي إلى إنعاش الحياة التجارية في الكويت[1].

ومع بروز احتمالات اكتشاف النفط في الكويت اتجهت أنظار شركات البترول العالمية والدول التابعة لها للحصول على امتيازات التنقيب عن البترول في منطقة الخليج، وبدأ الاهتمام بالكويت بعد عثور المهندس الإنجليزي وليام دارس على البترول في إيران، وبدأ الصراع بين الشركات البترولية على هذه المنطقة الغنية المتمثله بمنطقتي بحرة وبرقان، وانطلقت عمليات الاستطلاع وحفر الآبار الاختبارية

([1]) أسيري، عبد الرضا علي، النظام السياسي في الكويت.. مبادئ وممارسات، الطبعة التاسعة، مكتبة جابر الأحمد المركزية، الكويت، 2007، ص 202.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الكويت في فبراير عام 1932[1]. وبناء على ذلك ستتعاظم أهمية الكويت بعد استخراجه للنفط وتصبح دولة ثرية ويبدأ الصراع السياسي والاقتصادي والأطماع الخارجية.

وظهر التقرير الفني عنوانه "جيولوجية أرض الكويت ووجود النفط فيها" الذي صدر في 1 يونيو 1935، وما أن تم اكتشاف وجود النفط في الأراضي الكويتية حتى جعل من الكويت دولة مزدهرة بالأبنية والصروح الحديثة من مدارس ومستشفيات ومراكز تجارية، وتطور عمراني. وقد تم منح أول اتفاقية امتياز للنفط الكويتي لشركة نفط الكويت المحدودة، التي تم تشكيلها من قبل شركة نفط الخليج، وشركة النفط البريطانية الفارسية، وتحولت الأنظار أثناء تواصل عمليات الحفر في البحرين إلى برقان والتوصيات حول هذه المنطقة في تقرير فني لـ "كوكس ورودس" وأجريت المسوحات الجيولوجية، وقامت الشركة بأعمال حفر في هذه المنطقة حتى عام 1937 وفي بدايات عام 1938. وفي 22 فبراير 1938 تم اكتشاف النفط في بئر برقان وكان النفط تحت ضغط كبير وبكميات وفيرة مما جعله ينطلق من خلال صمام رأس البئر بقوة وبشكل استصعب معه السيطرة عليه، وما زال هذا البئر الأول ينتج حتى يومنا الحالي[2].

وفي 30 يونيو عام 1946 أدار الأمير الراحل الشيخ أحمد الجابر الصباح الدولاب الفضى لأول عملية تصدير للنفط الخام بالكويت على متن الناقلة البريطانية (بريتش فوسيلير)[3].

وسعت الكويت والدول المنتجة للنفط بإستعادة الحصه الأكبر من مواردها النفطية ومن ثم إعادة ملكيتها الكامله للدولة، ويأتي ذلك نتيجة لدخول شركات ميدان المنافسة، وقامت الكويت بتوقيع امتيازاً مع شركة الزيت الأمريكية المستقلة (أمينويل) عام 1948 للتنقيب عن النفط رغم هيمنة شركة نفط الكويت على عمليات التنقيب في الكويت، ووقعت أيضاً مع شركة الزيت العربية المحدودة (اليابان) عام 1958

([1]) نوفل، سيد، الأوضاع السياسية لإمارة الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، مدخل عام ودراسة للكويت، ج2، القاهرة، 1967، ص 224-226.

([2]) شركة نفط الكويت، وعد واكتشافات، 2012، استرجع بتاريخ 2015/7/2، المصدر: http://www.kockw.com/sites/AR/Pages/Profile/History/OilDiscovery.aspx

([3]) مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، تاريخنا، 2014، استرجع بتاريخ 2015/6/29، المصدر: https://www.kpc.com.kw/ar/InformationCenter/Pages/Kuwait-Oil-History.aspx

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث حصلت على امتياز استغلال البترول والبحث والإنتاج والتخزين في منطقة الجرف القاري للمنطقة الكويتية– السعودية المشتركة[1].

ولم تكن الكويت في بداية تصديرها للنفط وإنتاجه يد أو تأثير في سياسات التسعير أو إنتاج أو إدارة أو غير ذلك، بل كانت هذه الأمور من اختصاص شركة نفط الكويت، فضلاً عن محاولة هروب الشركات من دفع ضريبة الدخل والحصول على الإعفاء في دولها الأم، وقد أمكن إجراء تعديلات على امتياز شركة نفط الكويت عام 1951 وموافقة شركة نفط الكويت على اتفاقية المناصفة، ومنح الدولة نصف الأرباح، وفي عام 1955 تنازلت الشركة على 50% من مناطق امتيازها الأساسي[2].

وفي بداية الستينيات تم في بغداد إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) عام 1960؛ بعد أن تغيرت الصورة النهائية لعلاقات الدول المنتجة مع الشركات العالمية العاملة لديها، وكان هذا مؤشر من مؤشرات التغير الاقتصادي والسياسي القادمة. ونالت الكويت استقلالها عن بريطانيا، وظهرت على سطح السياسة العربية والدولية كقوة اقتصادية جديدة ثرية بالنفط ومدخولاته العالية، وستبدأ المنحنيات والمنعطفات الاقليمية والدولية تعصف بدولة الكويت الغنية بالنفط، وتؤثر على سياسة الكويت الخارجية ومن ثم تبدأ حالة من التحول والتغيير في سياستها الخارجية بما يتوافق مع المرحلة[3].

وعليه، فإن الكويت من الدول العربية الأولى بعد البحرين والسعودية والعراق في اكتشاف البترول بأراضيها، وقد بدت المؤشرات منذ البداية بوجود هذه الثروة النفطية والتي شكلت تطوراً كبيراً وازدهار لدولة الكويت سياسياً واقتصادياً واجتماعياً منذ اكتشاف احتمالية ظهور النفط فيها، إلا أن الوعي لأهمية النفط محلياً ودولياً لم يكن على وعي كافي في مجتمع الكويت الدول المنتجة، وكانت تستغل الثروة النفطية لصالح الشركات العظمى والدول المنفذة لها، وقامت دولة الكويت وبفترات ومراحل عديدة على استعادة

([1]) عبد الساتر، لبيب، قصة الخليج: تفاعل دائم وصراع مستمر، بيروت، دار المجالي، 1989، ص 139-143.

([2]) أسيري، عبد الرضا علي، النظام السياسي في الكويت.. مبادئ وممارسات، المرجع السابق، ص 203.

([3]) الرمحي، محمد، النفط والعلاقات الدولية –وجهة نظر عربية–، مجلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982، ص 132.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثروتها الوطنية بالتدريج لتعود ملكيتها بالكامل للدولة، والسيطرة على إنتاجها وسعر البرميل، لمدى التأثير الذي قد يلعبه النفط في وجودها ورفاهيتها واستقرارها الأمني، وأصبحت بذلك سلعة تجارية قومية وعامل اقتصادي رئيسي يؤثر في سياستها الخارجية، ومنذ ظهور النفط بدأ التطور الحضاري في الكويت.

المطلب الثاني: النفط كعامل اقتصادي

يعد الاقتصاد الكويتي أحد أهم الاقتصادات في المنطقة الإقليمية بالشرق الأوسط، وأحد أكبر الدول المصدرة للنفط بالعالم، ويتمتع بالعديد من المقومات والعوامل البارزة التي أسهمت في تشكيل وصناعة اقتصاد مهم ومؤثر وجاذب إقليمياً وعالمياً، وعامل داعم في السياسة الكويتية الخارجية، وتمثل الصناعة النفطية في الكويت المملوكة من قبل الدولة أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، و 95% من الصادرات و 80% من الإيرادات الحكومية. والنسبة من الانتاج العالمي 3.10%، ويُشكل احتياطي النفط الخام في العالم حوالي 104 مليار برميل، وتعتبر دولة الكويت العاشرة في العالم من حيث الانتاج والصادرات والاحتياطي[1]. ويوضح الجدول التالي أعلى عشر دول إنتاجاً للنفط حول العالم، والاحتياطات المؤكدة[2]:

أعلى عشر دول حول العالم انتاجا للنفط					
الترتيب	اسم الدولة	الإنتاج اليومي "مليون برميل"	النسبة من الإنتاج العالمي	الصادرات اليومية إلى الولايات المتحدة "مليون برميل"	الإحتياطيات المؤكدة "مليار برميل"
1	السعودية	11.75	% 13.24	1.42	262.6
2	الولايات المتحدة	10.59	% 11.94	00	20.68
3	روسيا	10.30	% 11.64	0.572	60
4	الصين	4.19	% 4.70	0.002	20.35
5	ايران	4.13	% 4.60	00	137
6	كندا	3.92	% 4.40	3.01	175.21
7	الإمارات	3.23	% 3.60	0.035	97.80
8	المكسيك	2.95	% 3.30	1.11	10.42
9	البرازيل	2.80	% 3.15	0.321	12.86
10	الكويت	2.75	% 3.10	0.352	104

(1) ويكيبيديا، اقتصاد الكويت، 2015، المرجع السابق، المصدر:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA

(2) بيانات لوكالة الطاقة الأمريكية، ديسمبر عام 2011.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبقى مساهمة الشرق الأوسط مرتفعة في الإنتاج العالمي كدليل على أهمية تلك المنطقة في استخراج تلك السلعة الهامة بحصة تناهز 31%، تليها أمريكا الشمالية بنسبة 20%[1]. أما في عام 2013 هبطت دولة الكويت من حيث الترتيب العالمي لتصبح الحادي عشر بين دول العالم في الإنتاج والجدول التالي يبرز ذلك[2]:

—	الدول	Production (الانتاج اليومي)	النسبة في العالم %	معلومات الانتاج
—	*World*	[1]84,820,000	100%	—
1	روسيا	10,900,000	13.28%	est 2013.[2][3]
2	السعودية	9,900,000	12.65%	est 2013.[2][4]
3	الولايات المتحدة	8,453,000	9.97%	est 2013.
4	إيران	4,231,000	4.77%	est 2013.
5	الصين	4,073,000	4.56%	est 2013.
6	كندا	3,592,000	3.90%	est 2013.
7	العراق	3,400,000	3.75%	est 2013.
8	الإمارات	3,087,000	3.32%	est 2013.
9	فنزويلا	3,023,000	4.74%	est 2013.
10	المكسيك	2,934,000	3.56%	est 2013.
11	الكويت	2,682,000	2.96%	est 2013.

وبرزت الصناعة البترولية كعامل اقتصادي رئيسي في الكويت، وكانت الحاجة كبيرة إلى آلية ترسي أسس التعاون فيما بينها وبين الدول العربية النفطية وتدعمها في المجالات الاقتصادية، وتختص دون غيرها بشؤون النفط لأهمية وزنه في الدخل الوطني، ولتأثيره على مختلف قراراتها محلياً وقومياً ودولياً، لذلك بادرت الدول الثلاث (السعودية، والكويت، وليبيا) إلى إنشاء منظمة أوبك[3].

وبجانب العامل الاقتصادي وأهميته فإن العوامل الديمغرافية تلعب دور مهم في سياسة الدولة، والعلاقات الدولية، بجانب العوامل الأخرى المؤثرة الاقتصادية منها والاجتماعية، حيث تقع دولة الكويت

(1) قائمة بأعلى عشر دول حول العالم إنتاجاً للنفط، موقع أرقام، 2012، استرجع بتاريخ 2015/8/26، المصدر: http://www.argaam.com/article/articledetail/268733

(2) وكالة الطاقة الأمريكية، ديسمبر عام 2013.

(3) أوابك، نبذة تاريخية- تعريف المنظمة، 2014، استرجع بتاريخ 2015/6/28، المصدر: http://www.oapecorg.org/ar/Home/About-Us/History

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الركن الشمالي الغربي للخليج العربي بين خطي عرض 28.45 درجة و30.05 درجة شمال خط الاستواء وخطي طول 46.30 درجة و48.30 درجة شرق خط غرينتش، لغتها الرسمية العربية ودينها الإسلام، وتبلغ مساحتها الإجمالية 17. 818 كيلومتر مربع[1]. وعدد سكانها بلغ بإحصائية 2012 حوالي 3,268,431 نسمة تقريباً منهم 1,128,381 كويتيين والباقي من الوافدين والاجانب[2]، والكويت عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الأمم المتحدة. وتعتبر دولة الكويت اقتصادياً أحد أهم منتجي ومصدري النفط في العالم وهي عضو مؤسس في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) في الستينيات.

فمنذ تصدير البترول بكميات تجارية لعبت هذه الثروة دوراً رئيسياً في تغيير الحياة الاجتماعية، واقتصاد الدولة وسياسة الكويت العامة (الداخلية والخارجية)، وأصبح النفط عنصر قوة فهو عصب الحضارة المادية وبدونه تستحيل كل أدواتها، وهناك عدة عوامل ساعدة الكويت في احتلال مركز مرموق في عالم النفط ودخل كعامل اقتصادي مؤثر في السياسة الخارجية الكويتية من أهمها الآتي[3]:

1- "غزارة النفط في الحقول وسهولة استخراجه وقلة عمق آباره.

2- ضآلة الاستثمارات اللازمة لإنتاجه (قلة التكلفة).

3- توافر المزايا الاجتماعية المرتبطة بعنصر العمل في الأقطار العربية.

4- توافر المزايا السياسية التي تتجلى في نوعية امتيازات الاستثمار، وفي الوضع السياسي لدولة الكويت المانحة للامتيازات، وفي مدة عقود الامتياز.

([1]) الأمم المتحدة، الكويت، التقرير الدوري الثاني لدولة الكويت بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2010، ص 4.

([2]) البوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت، معلومات حول سكان دولة الكويت، 2013، استرجع بتاريخ 2015/7/17، المصدر: http://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/portal/Pages/Visitors/AboutKuwait/KuwaitAtaGlane_Population.aspx

([3]) برجاس، حافظ، الصراع الدولي على النفط العربي، تقديم: محمد مجذوب، الطبعة الأولى، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000، ص 7-8.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- الموقع الجغرافي المميز للدولة المطلة على الخليج العربي على طول دولة الكويت من الشمال إلى الجنوب، وحدودها مع السعودية والعراق، والمشارفة على إيران الذي يحدها فاصل بحري.

6- ضخامة الاحتياطي الثابت المخزون من النفط.

7- نوعية النفط الكويتي والعربي التي تتجلى في الجودة، أي في انخفاض نسبة الكبريت فيه".

ويتضح من ذلك دور النفط كعامل مؤثر في توجهات الدولة الداخلية والخارجية، حيث يسهم النفط في تحقيق تحررها السياسي والاقتصادي والاجتماعي فهو كنز الدولة وتسبب في إثارة بعض النعرات الإقليمية والحدودية بينها وبين الدول الأخرى، والنفط أوجد مكانة بارزة في الاستراتيجية العالمية، وأثراً كبيراً في تطور العلاقات الدولية والحركة السكانية والبنية الاجتماعية، ودور فعالاً في معدل الدخل القومي العربي، والاستفادة من خيراته في كافة المجالات، ولا يمكن تجاهل كون النفط سبباً رئيساً في الصراع الإقليمي والدولي، ووسيلة مهمة لمجابهة أعدائها فالنفط يعد سلاح فعال ضد أعدائها، وكأداة فاعلة مؤثرة في السياسة الكويتية الخارجية[1].

وفي مراحل عديدة برز النفط كعامل اقتصادي مؤثر وفعال ونتج عنه تغيير في سياسة الكويت الخارجية حيث توجهت الكويت بامتلاك مواردها الوطنية والتي تعد الأساسية لاقتصادها؛ ورافد لتقوية سياستها الخارجية والداخلية، وقد استخدم العرب النفط كسلاح فعال وضاغط لدعم المجهود الحربي العربي في مواجهة إسرائيل، وكان هناك تقلب بأسعار النفط، وتغير مقدار الإنتاج مع التقلبات السياسية في المنطقة والطلب في السوق، وهذا ما أدى إلى خفض الإنتاج إثر تحديد معدل سقف الإنتاج من قبل مجلس الأمة الكويتي، بهدف الحفاظ على الثروة الوطنية للأجيال القادمة[2].

([1]) برجاس، حافظ، الصراع الدولي على النفط العربي، تقديم: محمد مجذوب، المرجع السابق، ص10-11.

([2]) أسيري، عبد الرضا علي، النظام السياسي في الكويت.. مبادئ وممارسات، المرجع السابق، ص204.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنفط مؤشر اقتصادي الأساسي والأهم لدولة الكويت، والتي تسعى ضمن سلوكها السياسي على حماية أمنها من التهديدات الخارجية، من خلال تعزيز الصداقات بين الدول العربية والعالمية، واكتساب صداقات جديدة تعزز فيها مكانتها، وبناء تحالفات إقليمية ودولية لضمان استقرارها وأمنها[1].

وأثبت النفط أنه وقود الحرب وعصب السلام من خلال الدور الذي لعبه في مسار الأحداث بالكويت ومنطقة الخليج، ويعد النفط شبكة معقدة من العلاقات والمصالح الاقتصادية والسياسية في العالم كان لها دور أساسي ومحوري في رسم خريطته الجيوسياسية، وأنه عنصر مؤثر في العلاقات الدولية، وأنه يمكن أن يكون عامل اتصال أو عامل انفصال في هذه العلاقات، ومع الوقت والأحداث التي شهدتها الكويت ومنطقة الخليج، فإن النفط يعتبر مادة سياسية واستراتيجية قبل أن يكون مادة اقتصادية أو تجارية[2].

إلا أن هناك أصحاب رأي يجدون أنه لا يمكن تجاهل التحديات الاقتصادية بعدم وجود لدولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي أي ثقل على المستوى السياسي، وحتى برأي الذين يعتبرون النفط وسيلة وأداة سياسية بيد دول المجلس؛ فالدول المصدرة لهذا النفط تدرك تماماً أنها لا تستطيع أن تعيش دون عوائده، وهذه التحديات التي تواجهها الكويت ودول الخليج على وجه الخصوص لوجود تشابه كبير في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستمرار اعتماد الكويت على العامل الخارجي في حماية أمنها وأمن الخليج وضمان وجودها في المنطقة العربية لأطول فترة زمنية ممكنة، ويعود ذلك كونها دول نفطية قادرة على دفع الفواتير للولايات المتحدة وحلفائها في الأزمات الإقليمية[3].

([1]) Altoraifi, Adel. Understanding the role of state identity in foreign policy decision-making. A Thesis Submitted to the Department of International Relations of the London School of Economics and Political Science for the degree of Doctor of Philosophy, London, 2012.

([2]) الطناجي، محمد، النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار (1911-1990م)، المرجع السابق، ص 273-276.

([3]) الهياجنة، عدنان، مجلس التعاون الخليجي.. العيش تحت هاجس الأمن، موقع الجزيرة نت، استرجع بتاريخ 2015/6/29، المصدر: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/11e502d9-3263-47da-9ba9-b39b3d32077f

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، فإن دولة الكويت تعتمد على العامل الاقتصادي في سياستها الخارجي لحماية أمنها وضمان وجودها في المنطقة العربية لأطول فترة زمنية ممكنة، ويعود ذلك كونها دولة نفطية قادرة على دفع الفواتير للولايات المتحدة وحلفائها في الأزمات الإقليمية، والنفط أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية التي تعمل من خلال ما تقدمه من ريعه والمنح والقروض والمساعدات على تعزيز الصداقة بينها وبين الدول، وكسب التحالفات الاقليمية والدولية.

ولكون الكويت دولة ريعية فإنها منكشفة أمنياً لاعتمادها شبه التام على غيرها في حفظ أمنها واستقرارها والدفاع عنها من الجوار. وهي معرضة لضغوطات قد تكون كارثية من الدول الداعمة أمنياً، ومن الدول التي تستورد منها اليد العاملة التي أصبحت اثنتان منها دولاً نووية. والانكشاف الاقتصادي باد للعيان من جراء الاعتماد المفرط على تصدير النفط الخام الذي قد يواجه بدائل طاقة منافسة ليست في الحسبان، ويمكن استخدام النفط كوسيلة ضغط على دولة الكويت فتصبح بذلك مهددة من الجوار. ونتيجة للعوامل الأيكولوجية في الكويت حيث تفتقد للأراضي الخصبة وشح في المياه، ودرجات الحرارة العالية فهي تشكل افتقار الدولة لأساسيات الحياه واعتمادها على الوجود النفطي في اقتصاده بشكل أحاديا. ويمكن الإشارة إلى أن أحد المحددات الأساسية بل لعله المحدد الأهم لسلوك النظام السياسي الكويتي يكمن لا في استرضاء المجتمع بل في استرضاء الدولة الراعية أمنياً.

ويرى الباحث أن النفط شكل عامل اقتصادي مهم وأساسي لدولة الكويت، واستخدمته كعنصر تطوير ورفاهية للمواطنين من خلال تأمين كافة حقوقهم بكافة المجالات، وعهد الرفاهية التي أغدقته على مواطنيها يأتي لتحقيق الولاء والانتماء للدولة وتقدمت الكويت من حيث المؤشر الاجتماعي بين الدول، والنفط عامل اقتصادي أساسي مؤثر في السياسة الخارجية الكويتية وفعال كسلاح في الأزمات العربية الإسرائيلية، وإنشاء التحالفات التي تحقق للكويت الأمان والاستقرار وحفظ كيانها، ومؤثر في علاقاتها الإقليمية والدولية، وقوة للدولة نتيجة كون الكويت دولة ريعية تعتمد اعتماداً كلياً داخلياً وخارجياً على صادراتها النفطية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشكل اعتماد الكويت على رفاهها وتطورها وحضارتها وعلاقاتها على النفط ومدخولاته؛ الخطر الكبير لأمانها وشرعيتها، ولابد أن تتجه حكومة الكويت وصناع القرار فيها منهم مجلس الأمة لوضع خطة لما بعد النفط، والأخذ بعين الاعتبار أن للكويت اتجاهات اقتصادية عديدة تعمل على استخدامها والاستفادة منها وقد أسست برأس مال مدخولات النفط، منها: صندوق الأجيال القادمة، والاستثمارات الخارجية، وتصدير الطاقة الشمسية كطاقة بديلة والتي تسعى العديد من دول الخليج في تصنيعه واعتباره من أهم الطاقات البديلة، بالإضافة إلى وصيد الأسماك والعودة للبحر، وتربية الإبل والأغنام والعودة للحياة البرية، والتي لن تشكل فرق كبير للشعب الكويتي الذي يمتاز بالبداوة على الرغم من حالة الترفيه التي يعيشها المواطن الكويتي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

تأثير النفط على السياسة الخارجية الكويتية

هناك العديد من التساؤلات التي تثار حول علاقات القوة التي تتشكل وتعيد صياغة التفاعلات الدولية أو الإقليمية في عالم متغير، كونها تعيد إنتاج أطروحات ومفاهيم جديدة تعيد صياغة الآليات الاقتصادية والسياسية لوضع الدول التي يؤثر النفط كدخل أساسي وريعس للدولة على عناصر قوة الدول الأخرى الموجودة في نظامها الإقليمي، ويتبعها تغيرات تتعلق بمن يملك القدرة على التأثير في التفاعلات الإقليمية.

ويرتبط الاقتصاد الريعي بقضايا أوسع من احتساب علاقات القوة في التفاعلات الإقليمية، كالانفتاح والليبرالية واقتصاد السوق، حيث توصف بعمليات باتت تتحكم بالأنشطة الاقتصادية، ولا تتوقف على عمليات الإنتاج التقليدية من عمالة ورأسمال وتصنيع إلخ، إنما بات الريع نفسه داخل في الدورة الاقتصادية والذي لم يعد قادر على الانعزال عن اقتصاد السوق، بل أصبح السوق هو الذي يتحكم بجانب من اللعبة الدولية المتعلقة بالمورد الريعي ويفرض أجنداته في التأثير على النظم الإقليمية وعلى النظام الدولي بشكل عام،ويتمثل النفط أسباب للصراع الدولي أو الاقليمي، وعوامل اللااستقرار الداخلية والخارجية، والنفط بعائداته يتسبب بتغيرات سياسية واقتصادية وثقافية، وقد يتم ربط الريع النفطي ودوره في تشكيل النظام الاقليمي الكويتي وفي التوجه السياسي الخارجي لها[1].

إن النفط كعامل اقتصادي لدولة الكويت تعتمد عليه في إيراداتها ومدخولاتها؛ وكأداة اقتصادية فإنه يعد القدرة الاقتصادية التي تحتاجها الدولة لبناء قوتها، وقد تتعرض لضغوط اقتصادية خارجية تدفعها إلى اتخاذ قرار سياسي خارجي معين أو تبني موقف معين أو انتهاج سياسة معينة من خلال الدبلوماسية الاقتصادية، وله أثر في الاعتبارات الاقتصادية على السياسة الخارجية كصراع القوى الكبرى للسيطرة على الكويت ومنطقة الخليج الغنية بالبترول، والصراع الكويتي مع العراق وفي الغالب أن هذا الصراع

([1]) شهاب، سلام جبار، الدولة الريعية وصياغة النظم الإقليمية (دول الخليج أنموذجاً)، المرجع السابق، ص 137.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للسعي من أجل السيطرة على نفطه، حيث أن بحكم موقع دولة الكويت البري والبحري فإن دول الجوار كـإيران والعـراق يـشكل خطـر داخلـي وخـارجي وحالـة عـدم اسـتقرار، والتذبـذب فـي الـسياسة الكويتيـة الخارجية[1].

وعليه، سيتم تناول تلك الصراعات في عدة مطالب لإبراز أثر النفط على السياسة الخارجية الكويتية؛ **المطلب الأول:** أثر النفط في الحروب العربية مع اسرائيل 1967 وحرب 197، **والمطلب الثاني:** النزاع الكويتي العراقي الحدودي عام 1961 ومعركة صامتة 1973 والحرب العراقية الإيرانية 1980، **والمطلب الثالث:** غزو العراق للكويت عام 1990؛ أما **المطلب الرابع:** مرحلة التغيرات الإقليمية والدولية من عام 2001 إلى عام 2015.

المطلب الأول: أثر النفط الكويتي في الحروب العربية مع اسرائيل 1967 وحرب 1973

إن القرار العربي في الصراع العربي الإسرائيلي كان محفوفاً بالخطر، إلا أن الشعور القومي كان أقوى من التردد في استخدام النفط والذي يعد ثروة المنطقة العربية كعقوبات عربية على الغرب في الحرب والولايات المتحدة وكل من ساند اسرائيل، وكان في تلك الفترة مسألة "أزمات النفط"، وعلى الكويت والدول العربية اتخاذ موقف من هذا الصراع، فبعد نهاية حرب الستة أيام، وهي نكسة العرب؛ اجتمع وزراء النفط العربي بين 9-18 يونيو 1967 لاتخاذ قرارين مهمين في تاريخ الأمة العربية وهما[2]:

"1- لا يسمح بوصول النفط العربي بشكل مباشر أو غير مباشر للدول المعتدية أو البلدان المشاركة في العدوان على سيادة أي دولة عربية أو أراضيها أو مياهها الإقليمية، ولا سيما خليج العقبة.

([1]) الأقداحي، هشام محمود، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2012، ص 36-37.

([2]) عرفات، محمود، حظر البترول العربي 1973.. الحقيقة بعيداً عن الأسطورة، موقع شباب الشرق الأوسط، 2013، استرجع بتاريخ 2015/7/2، المصدر: http://ar.mideastyouth.com/?p=29856

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- مشاركة أي بلد، بشكل مباشر أو غير مباشر في العدوان المسلح ضد الدول العربية سوف تجعل أصول شركاته ومواطنيه داخل أراضي البلدان العربية تخضع لقوانين الحرب، ويشمل ذلك أصول شركات النفط".

قامت الدول المنتجة للبترول بمنع التصدير للدول المتحالفة مع إسرائيل وكانت العراق أولى دول المنع، وتم حظر شحنات النفط القادمة من العراق، الكويت، الجزائر، البحرين، والسعودية عن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في يوم 6 يونيو ليتم التعميم شكلاً على دول العالم كله، ثم في 12 يونيو تم قصر الحظر فقط على دولتي الولايات المتحدة وبريطانيا، وكانت هناك خلافات وإشكاليات بين أنظمة الحكم قد حولت الحظر لمجرد عمل شكلي، حيث جاء قرار الخرطوم الصادر في 1 سبتمبر سمح للدول المنتجة للنفط (الكويت، المملكة العربية السعودية، وليبيا) باستئناف صادرات النفط واستعادة هذا المصدر الحيوي للدخل، وإستمرت شحنات النفط ترسل للعالم ومنه إلى الدولتين المحظورتين كمحاولة للتهرب من القرارات، لم ينجح حظر النفط في توحيد القرار وحظره فعلاً عام 1967، وكانت الميزة الوحيدة في قمة الخرطوم سبتمبر 1967 أنه في المقابل من السماح بتصدير النفط موافقة الدول المنتجة على تمرير معونات السنوية لـ "ضحايا العدوان الصهيوني " وهي مصر وسوريا (266 مليون دولار و 112 مليون دولار) على التوالي وللوقوف ضد آثار الحرب[1].

وعلى الرغم من أن هذا الحظر النفطي شكل أزمة وقود للولايات المتحدة عام 1972، ولم يكن الأمر أزمة طاقة عملياً بل أزمة في سوق النفط، فأمريكا بكل مواردها لا يمكن أن تقع في تلك الأزمة؛ إلا أن المشكلة في رداءة تنسيق استخدام وإنتاج الطاقة، ولعدة أسباب تعود لقوانين واتفاقيات حماية البيئة

(1) ويكيبيديا، حظر النفط (1967)، 2015، استرجع بتاريخ 2015/7/3، المصدر: (https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B8%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7_(1967

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمياه والهواء النقي وغيرها، إلا أن الدول العربية المنتجة للبترول منها الكويت والسعودية وليبيا لم تستطع بتنفيذ الحظر لاعتمادها في الدخل على النفط[1].

وعند اندلاع حرب أكتوبر عام 1973 بدأت الدعوة لوقف إنتاج النفط للغرب، ولم يكن النفط يستخدم كسلاح فقط بل سلعة استراتيجية يتم المساومه به، ولا يجب على الكويت والدول المنتجة للنفط معاداة الدول الاستهلاكية بل الاتفاق حول الاستهلاك والإنتاج وأن يتوازى سعره من مصادر الطاقة الأخرى مع الحفاظ على مستوى إنتاج يحقق الربح، وقد كان هذا اتفاق مبدئي سريع ليس مدروس بشكل فعلي لتحديد العواقب والمستفيد منه، وفي أغسطس عام 1973 تم الاتفاق بشكل غير واضح على استخدام (سلاح النفط) في الحرب، وقامت الكويت والسعودية وأبو ظبي وإيران والعراق بإعلان تقليل الإنتاج إلى 15% ورفع الأسعار المعلنة للزيت الخام من خلال الأوبك بنسبة 70% لتصل 5 دولارات و12 سنت. ويلاحظ هنا أن النفط استخدم أيضاً كسلعة استراتيجية استطاعت من خلاله رفع الأسعار وخفض الإنتاج.

وقامت قمة الوزراء لاجتماع أوبك المنعقدة في الكويت في 17 أكتوبر 1973 بإقرار استخدام النفط كسلاح استراتيجي اقتصادي وسياسي، وهذا يؤكد أن القرار الأول كان ريحياً وليس له علاقة بالقرار الثاني باستخدام النفط كسلاح، ويبدو من القرار أنه حل أيضاً لشركات أمريكا، وهذا لا يعطي صفة العقوبة، وتوالت حالة الرفع والخفض في الإنتاج والأسعار حتى مارس عام 1974 بإعلان الكويت والدول المنتجة للنفط باستثناء ليبيا بإنتهاء الحظر، ولم يخضع لقرار الحظر سوى الولايات المتحدة الأمريكية، وجنوب أفريقيا، والبرتغال، وهولندا[2].

([1]) عرفات، محمود، حظر البترول العربي 1973.. الحقيقة بعيداً عن الأسطورة، المرجع السابق، المصدر: http://ar.mideastyouth.com/?p=29856

([2]) عرفات، محمود، حظر البترول العربي 1973.. الحقيقة بعيداً عن الأسطورة، المرجع السابق، المصدر: http://ar.mideastyouth.com/?p=29856

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان قرار الحظر على الولايات المتحدة نتيجة لما قامت به في 19 أكتوبر حيث طلب الرئيس الأمريكي نيكسون من الكونغرس اعتماد 2.2 بليون دولار في مساعدات عاجلة لإسرائيل الأمر الذي أدى لقيام الكويت والمملكة والعربية السعودية وليبيا ودول عربية أخرى لإعلان حظر على الصادرات النفطية إلى الولايات المتحدة، مما خلق أزمة طاقة في أمريكا. وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة؛ وتم إصدار القرار رقم 338 الذي يقضي بوقف جميع الأعمال الحربية بدءاً من يوم 22 أكتوبر عام 1973م.وقبلت مصر القرار ونفذته[1].

حقق التضامن العربي في استخدام الحظر النفطي كسلاح استراتيجي في مواجهة الخطر الإسرائيلي وكل من يؤيدها ويساندها، حيث اتخذت جميع الدول العربية خطوات إيجابية لتدعيم مصر وسوريا ضد إسرائيل ومن أمثلة ذلك: قامت تسع دول عربية بتقديم الدعم العسكري بنسب متفاوتة وهم العراق، الجزائر، ليبيا، الأردن، المغرب، السعودية، السودان، الكويت وتونس. وقدمت السعودية 200 مليون دولار لسوريا والإمارات 100 مليون دولار لمصر و50 لسوريا، ووضع الرئيس الجزائري بومدين 100 مليون دولار لمصر وسوريا لدي الإتحاد السوفيتي لتدبير الأسلحة لهم. وهذا تأكيد دور البترول كسلاح فعال لتحقيق الأهداف السياسية العربية. ولا يمكن تجاهل وقف العلاقات بين الدول الإفريقية وإسرائيل، حيث قطعت بعد حرب يونيو 1967م 8 دول أفريقية علاقاتها مع إسرائيل وبعد حرب أكتوبر قامت 22 دولة أخرى بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل مما يعتبر نجاحاً للسياسة الخارجية العربية في توحيد الصف العربي وروح القومية المشتركة في الصراع العربي الإسرائيلي[2].

ولم تكتفي الكويت بقرار خفض الإنتاج بل استخدمت النفط للضغط على الشركات العالمية ونجحت في تأميم فوري لصناعة إنتاج النفط عام 1974، وكان هناك دور كويتي في الجبهة حيث شارك

([1]) المدرس، سعد، دور الجيوش العربية في حرب تشرين 1973، المرجع السابق، المصدر: http://www.ibtesamh.com/showthread-t_317889.html

([2]) عبد الحليم، سميحة، انتصارات أكتوبر.. ومعنى التضحية، أخبار مصر، 2014، المصدر: http://www.egynews.net/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%B1-%D9%88%D9%85%D8%B9%D9%86%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AD%D9%8A%D8%A9/

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لواء اليرموك المتواجد في مصر ولواء الجهراء الذي تم إرساله للجبهة السورية، واستشهد 37 عسكري كويتي في الجبهة المصرية، وقصفت المدفعية الكويتية العدو الاسرائيلي واشتهرت بدقتها ومهارة الرماة الكويتين من الجيش وعرفت باسم (أبو ردين) في الجبهة السورية[1].

وعليه، فإن النفط أثبت تأثيره المباشر على السياسة الخارجية الكويتية، وما أحدثته الحرب تغيرات عميقة في كثير من المجالات، على الصعيد المحلي لدول الحرب، والإقليمي للمنطقة العربية. كما كان لها انعكاسات على العلاقات الدولية بين دول المنطقة، والعالم الخارجي، خاصة الدول العظمى والكبرى. وكانت من النتائج السياسية للحرب نجاح الدبلوماسية في حصار النفوذ السياسي، وإزالة العلاقات الخارجية لإسرائيل، ووضح تأثير التضامن السياسي العربي الذي انعكس إلى المجال الاقتصادي والعسكري. واستخدام النفط العربي كسلاح ووسيلة ضغط في تلك الحرب، حيث نجحت في رفع أسعار البترول التي كانت تصدر بأسعار رخيصه، وزادت الأزمة الاقتصادية على العالم الغربي، وأصبح أزمة سوق الطاقة، واتخذت السياسة الخارجية الكويتية قرار بتأميم قطاع النفط، فضلاً عن تأثير النفط في سياستها الخارجية باتخاذ قرار تخفيض الإنتاج ورفع أسعار النفط وفي وقت الحسم تم قطع النفط عن الولايات المتحدة والغرب وكل من ساند اسرائيل، وبدا واضحاً أن النفط أداة فعالة من الأدوات الأساسية في السياسة الخارجية الكويتية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثاني: تأثير النفط في تحول السياسة الخارجية الكويتية في النزاعات مع الجوار (1961-1980)

يتمثل المطلب الحالي عدد من المراحل التي تبرز التحولات السياسية الكويتية الخارجية في النزاعات مع الجوار سواء العراقي المتكرر، أو الإيراني، وهذا أدى إلى توجه الكويت سياسياً لحماية وجودها وكيانها وثروتها النفطية التي كان لها الأثر الكبير في العديد من التغييرات والتطورات التي

([1]) المدرس، سعد، دور الجيوش العربية في حرب تشرين 1973، المرجع السابق، المصدر: http://www.ibtesamh.com/showthread-t_317889.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حصلت في السياسة الكويتية الخارجية، لما لهذه الثروة أهمية كبيرة لضخامتها والكويت دولة صغيرة وضعيفة بالقدرات العسكرية والاجتماعية والديمغرافية، والموقع الذي يميز الكويت ومنافذها البحرية، وبالمقابل فإن العراق بلد صاحب قدرات عسكرية وأمنية عالية في العديد من المراحل التاريخية، وموقع جيوسياسي استراتيجي ومساحة كبيرة وعدد سكان يفوق عدد سكان الكويت بعدة أضعاف، إلا أنه يفتقر للمنافذ البحرية، وعانت من الشؤون الداخلية وتدخل الجوار (إيران). –وبناء على سبق– فإن هناك مطامع عديدة من دول الجوار في الاستحواذ على ثروتها النفطية والمائية والتي تتمثل في الطرق المائية لعبور السفن بالإضافة إلى امتلاك الكويت آبار نفط بحرية، وهذا يؤدي إلى العديد من النزاعات والأزمات، وسيتم تناول هذه النزاعات بالآتي:

– النزاع الكويتي العراقي عام (1961–1963)

تعرضت دولة الكويت منذ استقلالها للعديد من الإدعاءات والتهديدات من دول الجوار ، حيث قامت العراق بادعاءات عديدة على الكيان الكويتي منذ استقلاله عام 1961 والذي كان يتعامل مع الكويت كدولة شبه مستقلة قبل نيلها للاستقلال الكامل، إلا أن هذا السلوك تغير بعد استقلالها، وبدأت مرحلة من التشكيك في النوايا العراقية والتآمر على وحدة الكيان الكويتي، والتهديد لأمن شعبها واستقرارها منذ استقرارها وبروزها إقليمياً ودولياً كسياسة خارجية فاعلة.

فبينما كانت الكويت تحتفل باستقلالها السياسي والذي بدأ بشكل رسمي في 1961/6/19 قام الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم بتوجيه إدعاءاته لتحرير الأراضي الكويتية والتي عبر عنها بـ (المسلوخة) مقدماً العديد من الحجج الواهية، وهذا ما جعل الحدث يأخذ منحى عدم الثقة من جهة الكويت، ولم يترك للمستقبل في إقامة علاقات بين الجارين. وقد صرح الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي عقده في بغداد في 1961/6/25 بأن مرسوماً سوف يصدر بتعيين حاكم الكويت عبد الله السالم الصباح قائمقاماً لقضاء الكويت التابع للعراق، وأن "عهد المشيخة قد ولى.. وسوف نمد حدود العراق إلى الجنوب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الكويت"[1]، ويبدو أن العراق كانت مبيتة النية في الحصول على الكويت، فمقومات دولة الكويت كدولة منتجة وغنية بالبترول تجعل من العراق تحاول ضمها[2].

وتتأثر الكويت بحكم موقعها بالصراعات، ودفعت ثمناً باهظاً نتيجة كونها دولة غنية وضعيفه في إطار دول المحيط ذات القدرات العسكرية والأمنية والقوة، ومارست العراق التهديدات المستمرة بضم دولة الكويت في الستينيات[3]، والخلافات الحدودية مع العراق التي وصلت إلى التهديد المباشر. وكان هذا الإدعاء على حين غرة وغير متوقع للمسؤولين الكويتيين والشعب الكويتي، ووجدوا أنفسهم غير قادرين ولم يكونوا على استعداد لمواجهة تهديدات القوة العراقية، حيث كان الجيش الكويتي بسيطاً لم يبلغ (3000) جندي و (12) طائرة حربية منها (4) طائرات هيليوكبتر، في حين تملك العراق جيشاً قوامه (60.000) ألفاً جندياً، وعتاد سوفيتي حديث وطائرات الميج المقاتلة[4]. وتمتلك العراق ديمغرافية وموقع جيوسياسي استراتيجي مميز من حيث المساحة وتعداد السكان الكبير مقارنة مع مساحة الكويت وتعداد سكانها الضعيف.

وقامت حكومة الكويت بطلب المساعدة من الحكومة البريطانية وجامعة الدول العربية، وهذا ما أثار ردود أفعال عربية وإقليمية ودولية خوفاً من وقوع اعتداء عسكري عراقي على الكويت، ومع تفاقم الأزمة بين العراق والكويت، منعت بغداد صادراتها عن الكويت، فواجهت الكويت نقصاً شديداً في المواد الغذائية وشحة في المياه العذبة[5]، وللتغلب على هذه الأزمة، كان هناك شحن للعديد من المراكب المحملة بالمياه العذبة والمواد الغذائية من الموانئ الإيرانية باتجاه الموانئ الكويتية[6].

---

(1) خطاب ألقاه الرئيس السابق عبد الكريم قاسم من إذاعة (بغداد) في 1961/6/25.

([2]) أسيري، عبدالرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، وتحديات، المرجع السابق، ص 72.

([3]) العتيبي، منلور عبد اللطيف، الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت، (2006-2011). المرجع السابق، ص 68.

([4]) The New Yourk Times, June 27/1961. p1.

([5]) سويد، ياسين، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج "واقع وخيارات"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 33 – 34.

([6]) جريدة أم القرى السعودية، العدد 1879، 28 تموز 1961.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأقدم العراق بتجميد أموال الكويتيين في المصارف العراقية، وصادر عشر سفن كويتية كانت متوقفة في موانئه[1]، وصرح وزير الخارجية العراقي هاشم جواد الأوقاتي[2]، بأن بلاده ستعيد النظر بعلاقاتها الدبلوماسية مع كافة الدول التي اعترفت رسمياً بالكويت وقطع علاقاته الدبلوماسية مع كافة الدول التي اعترفت باستقلال الكويت ومن بينها إيران[3]. وقد عانت الكويت من التهديدات لقلة مواردها ولا تستطيع الاعتماد على نفسها في رد أي عدوان عليها عسكرياً، ومن ناحية الغذاء والمياه وغيرها لافتقار بيئتها من هذه الأساسيات في الحياه، واعتمادها الكامل على مدخولها من النفط واستيراد حاجاتها من الخارج، وقلة عدد سكانها ومساحتها الجغرافية، ولم تكن منفتحه في سياستها الخارجية لتوطيد علاقاتها العربية والإقليمية والدولية.

واستجابة بريطانيا للطلب الكويتي بتنفيذ بنود معاهدة الصداقة الجديدة ووعودها للكويت، حيث أعلنت الحكومة البريطانية في 1961/6/30 أنها في طريقها لاتخاذ بعض التدابير الوقائية، وتحركت سفن حربية بريطانية، وحاملات القوات والطيران الجوي تجاه الكويت، ونزل (600) جندي بريطاني في الكويت وانتشروا على طول الحدود العراقية، وكانت ما يقارب (5.000) جندي في عملية (فانتاج) متوغلة إلى مسافة خمسة أميال من الحدود العراقية على طول الحدود المتاخمة للبلدين[4].

وبذلك تعززت القدرات العسكرية الكويتية المحدودة بالإضافة إلى القوات البريطانية، ووصول (2000) جندي سعودي فضلاً عن المتطوعين الكويتيين، وأصبحت القوات العسكرية في الكويت تحت تصرف الحكومة الكويتية لدرء الخطر والتهديدات العراقية. إن استجابة بريطانيا تجاه التزاماتها لحاكم الكويت ليس رد فعل لتهديدات العراق للكيان الجديد الكويتي، وضعف الكويت وشعبه المرفه المسالم إنما

([1]) تريب، تشارلز، صفحات من تاريخ العراق، بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى آذار 2002، ترجمة: زينة جابر إدريس، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2006، ص 228.

([2]) المطبعي، حميد، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ط 1، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1998، ج2، ص240 – 241.

([3]) تريب، تشارلز، صفحات من تاريخ العراق، المرجع السابق، ص 229.

([4]) The New Yourk Times, 4 June 1961. p1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التخوف على كيان الدولة السياسي والاقتصادي، فضلاً عن التزامات بريطانية القانونية تجاه الكويت بالإضافة إلى حماية والمحافظة على علاقات سياسية واقتصادية متعددة الأبعاد والمتمركز بالنفط، فدولة الكويت تمد بريطانيا بما يقارب 40% من احتياجاتها من النفط ومنتجاته، بالإضافة إلى استثمار الكويت للفائض المالي من النفط في السوق البريطاني[1].

تحظى دولة الكويت بأهمية وشأن كبير لاقتصاديات الغرب، ويأتي ذلك لأهمية ثروتها النفطية والتي تعتبر أكبر احتياطيات النفط في الشرق الأوسط، وتمثل ثلث الاحتياطي الكلي في المنطقة، وتعتبر الكويت رابع أكبر منتج للنفط في العالم آنذاك، وقد قاربت دخول الكويت من إنتاجها النفطي 450 مليون دولار في تلك المرحلة[2]. فالنفط كعامل اقتصادي كويتي له تأثير كبير على سياستها الخارجية في الأزمات وكسب التحالفات والعون العسكري لدرء الخطر عن أهم دولة لبريطانيا ودول الغرب والولايات المتحدة نفطياً.

وعملت الكويت على تشغيل دبلوماسيتها وتوجيه سياستها الخارجية إقليمياً ودولياً بعد أن أدركت عجز العالم العربي وانقاساماتهم الداخلية عن نصرتها، والتصريحات العراقية وحشودها على الحدود تزداد، وزعم الحكومة العراقية أن الوجود العسكري الأجنبي تهديداً مباشر لأمن العراق وطالبت الدول العربية بمساندتها لتحقيق أهدافها في تحرير شبه الجزيرة العربية[3].

وبناء عليه قامت الكويت بحمل شكواها إلى المجتمع الدولي للحصول على اعتراف باستقلاله وغطاء أمني له، وطلب سكرتير حكومة الكويت من مجلس الأمن في هيئة الأمم المتحدة مناقشة التهديدات العراقية لاستقلال الأراضي الكويتية، والحشد الذي على الحدود الكويتية، وبالمقابل طالبت

([1]) أسيري، عبدالرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، وتحديات، المرجع السابق، ص74.

([2]) The New Yourk Times, 2 July 1961. p1.

([3]) United Nation, Security Council Official Records, New York: 957, the meeting, July 2 1961, p3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراق النظر في القوات البريطانية المتخامة للحدود العراقية، والتهديد المسلح من القوات البريطانية، وطلبت بريطانيا والعراق اجتماعات للمجلس، وعارضت العراق التهديدات لدولتهم[1].

وأعلنت بريطانيا أن ردود الفعل العربية لانضمام الكويت لأسرة الأمم كان مقبولاً بشكل واسع، واستقبلت خبر بدهشة أن الرد العراقي ليس بالموافقة بل كان تهديداً للكيان السياسي الجديد، وكان الموقف المصري يتميز بنوع من الغموض والتذبذب بسبب كره الناصرية لتواجد قوات أجنبية في المنطقة العربية، وأن هذا شأن عربي يمكن أن يحل بناء على الأعراف العربية، ولفشل المجتمع الدولي في صد التهديدات العراقية، لجأت الكويت إلى الجامعة العربية نتيجة لهويتها العربية لعرض قضيتها، وارتأت أن يتم حل القضية عربياً والابتعاد عن احتمالات المواجهة (الشرقية والغربية)[2].

ولكي تقلل من اعتراضات الدول العربية من وجود قوات أجنبية، وتقلل من عدم الرضا السوفييتي عن التدخل البريطاني في شئون العرب قامت بطلب استبدال القوات الأجنبية بقوات عربية، وتم تسليم الطلب للرئيس عبد الناصر، وطلب الوفد الكويتي المتمثل بجابر الأحمد بقبول الكويت في الجامعة العربية، وتم قبول عضويتها في 20 يوليو 1961، واشترطت قبول العضوية بانسحاب القوات البريطانية من أراضيها، وعدم استخدام العراق للقوة، ودعم الأماني الكويتية في الاتحاد مع دول عربية أخرى إن وجدت[3].

ولمجرد حدوث أزمة في محيط دولة الكويت فإن هذا يؤدي إلى تنبه دول أخرى بأهمية الكويت لثرائها ومدخولاتها النفطية، وقد تنبهت إيران إلى الكويت وأهميتها الجيوسياسي والاستراتيجي، وكانت هناك نفوذ سعودي كبير في الكويت، ودافعت الولايات المتحدة عن قضية الكويت أمام هيئة الأمم المتحدة، وأنشأت علاقات دبلوماسية معها، فالكويت باشرت من خلال قنواتها الدبلوماسية وسياستها الخارجية في القيام بحملة واسعة لتعزيز سمعتها الدولية وشرعيتها السياسية عن طريق زيادة عدد الدول الصديقة

([1]) The New Yourk Times, 2 July 1961. p2.

([2]) The New Yourk Times, 12 July 1961. p3.

([3]) أسيري، عبدالرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، وتحديات، المرجع السابق، ص78.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمؤيدة، وقد وجهة أربع وفود صداقة لدول العالم المختلفة، وبعثت وجهة نظر الكويت في مواجهة التحدي العراقي، وتسعى للحصول على الاعتراف السياسي، وقد اعترفت بالكويت (34) دولة، ومع نهاية عام 1961 أعلنت (28) دولة أخرى اعترافها السياسي بالكويت[1].

إن وقوف الكويت مع الدول العربية في العديد من القضايا والأزمات جعل من التصويت لها في الأمم المتحدة والجامعة العربية درجة عالية من الأهمية في سياستها، والكويت لم تبخل على الدول العربية في مساعدتها ومنحها النفط والمال، وكان النفط عامل اقتصادي أحادي لدولة الكويت، وساعد على إدراكها مدى أهمية تواجدها مع العرب في كافة المجالات والقضايا، وشكل لها الصداقات والعلاقات التي تساهم وتساعدها وقت الأزمات مع دول الجوار، ووقوف الحلفاء كبريطانيا إلى جانب الكويت ومدها بقوات على الحدود العراقية الكويتية، والولايات المتحدة تدرك أهمية الكويت فسارعت إلى التصويت لها في الأمم المتحدة، وغيرها من الدول التي تدخل المصالح المشتركة في النفط الكويتي كهدف أساسي وأولوية عليا. وبدا واضحاً تأثير النفط على سياسة الكويت الخارجية فهو أساس بقائها وحصولها على الدعم من العرب والأجانب من أجل الدفاع عن نفسها.

وهذا الوقوف العربي والأجنبي بجانب دولة الكويت أجبر العراق بالاعتراف بالكويت دولة مستقلة رسمياً وذات سيادة في 1963/10/14، وأقرت بتمسكها بالحدود المعترف بها في الرسائل الرسمية المتبادلة في عهد الرئيس النوري، وأقرت الجمعية العامة قبول الكويت العضو الحادي عشر بعد المائة في الأمم المتحدة، ونتيجة لهذه الأزمة فإن الكويت قامت الكويت بتوسعة مجال علاقاتها مع المعسكرات السياسية المختلفة من خلال سياسة خارجية متوازنة منفتحة، حيث أنشأت علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الشرقي، وأظهر الترابط الكويتي الاشتراكي الجديد من بين أشياء أخرى، رغبة الكويت في إبطال التهديدات العراقية والتقليل من اعتماد الكويت على الدول الغربية، والسعي لخيارات

([1]) دوكاس، مارثا، أزمة الكويت: العلاقات الكويتية– العراقية، 1961– 1963، بيروت، دار النهار، 1973، ص 640.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسية متعددة، والتوجه إلى تلبية طلبات القوميين الكويتيين والعرب عامة لسياسة متوازنة بين الغرب والشرق[1].

وعليه، فإن الفوائض النفطية الكويتية أصبحت مَعْبراً لأدوارها السياسية، وهذه تعتبر مرحلة براجماتيكية، فقد اختلفت التوجهات السياسية الكويتية وأصبحت بعد اعتمادها على الغرب الليبرالي؛ وابتعادها عن سياسة المحاور العربية والإقليمية القومية، وقامت لأسباب فكرية أيديولوجية وأخرى تاريخية وعملية بلعب دور مركزي، والذي جعلها مصدر اعتماد لشتى الاتجاهات وألوان الطيف السياسية في العالم العربي، وكان استجابة الكويت ودورها للعديد من المهام السياسية والإنسانية في المنطقة وخبرتها المعقولة في التوسط بين القوى والمصالح المتنافسة داخل العالم العربي أثر في جعلها طرفاً جديراً بالمصداقية والاحترام كعامل مركزي.

وترى الدراسة أن النفط له تأثير على السياسة الكويتية الخارجية في هذه المرحلة، فالتهديدات العراقية لدولة الكويت تعد مطامع لما تمتلكه الكويت من ثروة نفطية، ويبدو أن الرئيس عبد الكريم قاسم أراد له مكانه بارزه وذات تأثير في المنطقة العربية، لذلك سعى إلى امتلاك ثروة الكويت النفطية الهائلة، واحتواء النفوذ السعودي في الكويت، لابتزاز بعض المال من الكويت، وتحييد تأثير الرئيس عبد الناصر، وموافقة جمال عبد الناصر لعضوية الكويت في الجامعة العربية لا تخرج من استغلال مكانة الرئيس عبد الناصر عند العرب وقدرته بالتأثير عليهم من جعل سياسة ومدخولات النفط متداخلة مع العلاقات العربية المشتركة، وأصبحت أداة رئيسة في سياسة الكويت الخارجية.

وساعدت هذه المرحلة والتهديدات العراقية من تكوين اجماع واعتراف العرب في الجامعة العربية ومن ثم اعتراف الأمم المتحدة وضمها على استقلالية الكويت ككيان سياسي صاحب سيادة، وعززت موقعها الدولي والاقليمي، وتعزيز الصداقة وإدارك الكويت لأهمية الانضمام إلى الدول العربية وأهمية

([1]) أسيري، عبدالرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، وتحديات، المرجع السابق، ص 82-84.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدور العربي في الأزمات، بالإضافة إلى أنها كونت العديد من التحالفات مع بعض الدول كالسعودية ومصر، وبريطانيا والولايات المتحدة، وإيران والتي ساندتها بشكل أو بآخر لمواجهة التهديد العراقي.

- أزمة مركز صامتة الحدودي 1973 مع العراق

لطالما كانت الكويت مستهدفة من دول الجوار، وتهديدات العراق على وجه الخصوص المتلاحقة والمباغته والتي لا تنتهي، ففي ديسمبر 1972 بعد حل الأزمة الأولى ظهرت أزمة جديدة في عهد صدام حسين والذي كان نائب للرئيس، عندما بدأ العراق بشق طريق داخل الأراضي الكويتية نحو جنوب أم قصر بحجة حماية ميناء أم قصر من هجوم إيراني محتمل. وكانت الأزمة الثانية وهي الأعنف حين هاجمت قوات عسكرية عراقية في مارس 1973م مركز الصامتة الكويتي الحدودي وقتلت قائد الشرطة ومساعده وجرحت عدة أفراد من الشرطة الكويتية، وفي 28 إبريل 1973م سحب العراق قواته من مركز الصامته إثر تنديد عربي شامل وتحرك عربي ودولي لمساندة الكويت واحتواء الأزمة وأغلقت الحدود بعد الحادثة فمنعت الكويت رعاياها من التنقل إلى العراق إلى أن أعيد فتح المعبر الحدودي في عام 1977م[1].

وكان هذا الاعتداء بداية تحول في بناء الهيكلية العسكرية الحديثة والتركيز على البناء العسكري لمواجهة التحديات الخارجية، وبدأت الكويت في منتصف السبعينيات بالتعزيزات الدفاعية، وإعادة بناء القدرات الردعية، وتعتبر هذه الأداة أداة رمزية مكملة للأداتين الرئيسيتين الأخرتين في السياسة الخارجية وهما الاقتصادية والسياسية، ولمركزية الدور الكويتي، ودفاعها عن مصالح الدول الأخرى أكثر من مصالحها، ونفوذها الأدبي والسياسي والمالي في العالم العربي والإقليمي الجغرافي المجاور، لم يشفع

([1]) شتا، أحمد عبد الونيس، 'العلاقات الكويتية – العراقية 1963–1990'، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1993، ص 679.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لجارتها العراق في الاعتداء عليها واحتلال مركز الصامتة الحدودي، إلا أن الضغوطات العربية والدولية أجبرت العراق على الانسحاب من الأراضي الكويتية[1].

وقد بدأ التأزيم عندما سمحت الكويت في أبريل من عام 1969 لبعض قطاعات الجيش العراقي بالتمركز في بعض الأراضي الكويتية للدفاع عن ميناءأم قصر ضد التهديدات الإيرانية في تلك الفترة. إلا أن العراق لم يقم بسحب قواته بعد زوال هذه التهديدات ممارساً أساليب الضغط المختلفة لاستمرار وجود هذه القوات، وقد مد سلاح الهندسة العراقي في عام 1972 طرق لإمداد القوات العراقية خلف المراكز الحدودية الكويتية، فطلبت الكويت في نوفمبر 1972 من سفيرها في بغداد مقابلة وزير الخارجية العراقي والطلب منه بوقف إنشاء الطريق كونه يعتبر تعدي للأراضي الكويتية. وعند لقاء الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير الخارجية الكويتي آن ذاك الرئيس السابق صدام حسين لإنهاء الاحتلال طلب منه تأجير جزيرتي وربة وبوبيان إلا أنه رفض ذلك؛ فكان ذلك من الأسباب التي أدت إلى تدهور العلاقات بين العراق والكويت، وإصرار العراق من خلال توضيح وزير خارجية العراق مرتضى عبد الباقي أن الكويت أرض عراقية[2].

وعليه، فإنه يبدو أن العراق تصر على ضم الكويت وأن هذا هدف موجود في سياسة العراق الخارجية تجاه الكويت طمعاً لثروة الكويت النفطية الضخمة، والتي تحتاجها العراق نتيجة لعدد سكانها الكبير ومساحتها الواسعة، ولتوطيد مكانتها كثقل إقليمي ودولي وهذا يبرر اعتبارها أرض عراقية. وللنفط تأثير أساسي في حادثة الصامتة في سياسة الكويت السياسية، بالإضافة إلى حاجة العراق إلى منافذ بحرية فهي دولة تفتقر للمنافذ البحرية الواسعة وبحسب تصريحات رئيس الوزراء العراقي فإن العراق لها مطامع لثروة الكويت النفطية، وكان وقوف العرب والمجتمع الدولي في التنديد من هذا الاعتداء الأثر في انسحاب العراق،

([1]) أسيري، عبد الرضا علي، النظام السياسي في الكويت.. مبادئ وممارسات، المرجع السابق، ص252-252.

([2]) هانز كريستوف فون سبونيك ، تشريح العراق : عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو ، ترجمة : أحمد حسن وعمر الأيوبي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005، ص310-311.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعملت هذه الأزمة إلى تحول في السياسية الكويتية الخارجية، وبدأت العمل على تعزيز الصداقة مع الدول العربية وجمع الحلفاء حولها لحماية نفسها من التهديدات.

- الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)

عاشت الكويت في حالة من القلق والحذر والترقب من جارتها العراقية، فالأزمات السابقة تتكرر فكان على الكويت أن تعمل ضمن سياسة خارجية عربية ودولية تمنحها الحماية من أي اعتداء عراقي عليها، وكان في عام 1980العديد من الاستفزازات والتصريحات بين إيران والعراق، ويبدو أنه خلافاً عقائدياً بعد سقوط الشاه عام 1979 الليبرالي وظهور الدولة الإسلامية الإيرانية ذات التوجه الشيعي، وقد طالب مجلس الأمن بتسوية الخلافات بينهما بالطرق السلمية، ونبذ القوة[1].

ونشبت الحرب الإيرانية العراقية في أيلول عام 1980، وتناقلت الصحف الخليجية وبعض الصحف الإسلامية عن قوة التدخل السريع التي تم اكتمالها في المملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة، وقد رفضت الدول العربية هذه الفكرة، وشجبت الكويت صداه في الصحافة السعودية، وحذر رئيس العراق السابق صدام حسين والذي كان نائباً للرئيس حينئذ، "من أن أي شروع في محاولة للاعتداء على أي بلد عربي أو بترول من شأنها تشعل النار في بترول المنطقة تحرق في المقام الأول المعتدين أنفسهم[2].

وكانت سياسة الكويت الخارجية الحياد التام، وجاء في أول تصريح رسمي لها عقب اندلاع الحرب بين البلدين على لسان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد بضرورة وقف إطلاق النار بين البلدين، وأعلن إن الكويت ستبذل كل جهودها الخارجية المتاحة لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية [3]. لم تكن الكويت بعيدةً عن ألسنة لهب الحرب العراقية – الإيرانية، فقد قامت الطائرات

---

(1) خدوري، مجيد، حرب الخليج، ترجمة: وليد خالد احمد، 2008، ص 224-225.

(2) جريدة الندوة السعودية، 1979.

(3) جريدة الوطن الكويتية، العدد 2147 الصادر في 24 / 9 / 1980.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيرانية باختراق مجالها الجوي في 12 تشرين الثاني 1980[1]. وهاجمت المقاتلات الإيرانية منطقة العبدلي مرات عدة عام 1981 وسلمت السفير الإيراني مذكرة احتجاج وحذرت حكومته من استمرارها على النهج العدواني[2].

ووصل الأمر إلى أعمال تخريب داخل الكويت وأخذت العلاقات بين البلدين في التوتر، ونادت الكويت إلى ضرورة تشكيل مجلس لدول الخليج العربي، وبدأت الدول العظمى المتمثلة بأمريكا والسوفييت والغرب في التخوف على مصالحها في منطقة الخليج، للمحافظة على أمن الخليج وحماية منابع النفط، ومنع القلاقل الداخلية، ولم تقبل الكويت والسعودية والعراق والدول العربية بتدخل هذه الدول[3].

وبدأت الكويت بتوجهات سياسية خارجية ضمن إطار المصالح الوطنية القومية العليا والحفاظ على ثرواتها النفطية من أي اعتداءات إيرانية، فجاء اقتراح الكويت لفكرة مجلس التعاون الخليجي ولم تتحدث فيها عن الجوانب العسكرية والأمنية، وركّز على الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية[4]، وقد سلم سفراء دول الخليج العربي المعتمدين في طهران نص ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربي إلى نائب رئيس الوزراء الإيراني للشؤون الخارجية محمد هاشمي، إلا أن الحكومة الإيرانية أعلنت عدم تأييدها لقيام مثل هكذا مجلس[5].

أدركت الكويت مدى أهمية الأمن الجماعي الإقليمي والتكامل مع الدول الصغيرة المشابهة لها، فبدأت التنسيق والتعاون مع دول المنطقة، ولعبت دوراً سياسياً ريادياً في ذلك، وأصبح الأمن الجماعي توجهاً كويتياً جديداً، وأثمرت هذه الجهود بتشكيل مجلس التعاون الخليجي في 25 مايو 1981، وتشكيل

([1]) جريدة الرأي العام الكويتية، العدد 6113 الصادر في 17 / 11 / 1980.

([2]) محمد، جاسم محمد، واقع العلاقات العربية –الإيرانية في منطقة الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع، جامعة البصرة، 1981، ص 144.

([3]) صحيفة القبس الكويتية، العدد (3175) الصادرة في 1981/3/16م.

([4]) Holsti, K. J., "Change in the international system: Interdependence, Integration and Fragmentation", In: Ole R. Holsti, R. Siverson, A. George (eds.), Change in the International System, (Colorado: Westview Press, 1980), PP.2-24.

([5]) جريدة السياسة الكويتية، العدد 4219 الصادر في 1981/3/21.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قوات مشتركة (درع الجزيرة) [1]. وهذا نتيجة لما للنفط أثر كبير في وجود كيان الكويت بكافة المجالات، وأدى هذا إلى تحول في توجهات السياسة الكويتية الخارجية، لما يشكله النفط أساس وعصب الحياة فالكويت تعتمد بالأساس على مدخولات النفط، ولابد من حماية سيادتها ووجودها الإقليمي والدولي.

ونتيجة لتعرضت الكويت للتهديد الإيراني أكثر من مرة وصولاً إلى مهاجمة منشآتها النفطية، فقد أعلن أكثر من مسؤول كويتي تعاطفهم ووقوفهم إلى جانب العراق في حربه ضد إيران[2]. وعلى الرغم من حيادية الموقف السياسي لدولة الكويت إلا أنها حليف للعراق، فقد قدمت للعراق الدعم الدبلوماسي والمادي والإعلامي بشكل ملحوظ، وكانت الدبلوماسية الكويتية والخليجية صدى لمتطلبات العراق في الحرب، ولم تبخل على العراق بأموالها، إذ كانت تمول صفقات السلاح التي يعقدها العراقيون وغيرها من المساعدات الغذائية[3].

شكل هذا الدعم الكويتي والذي بدا تحالفاً مع العراق استفزاز كبير لإيران التي كانت غاضبة من موقف الكويت المساند تجاه العراق، ففي شهر أيار 1984 قامت القوات الإيرانية بقصف الناقلات الكويتية داخل مياه الكويت الإقليمية[4]، مما أدى إلى توسيع مسرح الحرب وتجاوز الحدود العراقية – الإيرانية، وهددت إيران بمهاجمة وتدمير المنشآت النفطية والاقتصادية لدولة الكويت ودول الخليج العربي، وجددت التلويح بإمكانية إغلاق مضيق هرمز أمام ناقلاتها النفطية والتجارية[5].

وبدأت إيران بالضغط على الكويت من خلال أهم عامل اقتصادي وأحادي لمدخولاتها (النفط)، وانتقلت إلى تحركاً جديداً في النزاع المسلح وهو **حرب الناقلات**، وكانت محاولة لتحريك ضغوط إقليمية ودولية على العراق لإنهاء حصاره الجوي لمصب النفط الإيراني في جزيرة خرج، ووسيلة ضغط لنأي

([1]) أسيري، عبد الرضا علي، النظام السياسي في الكويت.. مبادئ وممارسات، المرجع السابق، ص 254.

([2]) الريس، رياض نجيب، الخليج العربي ورياح التغيير دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية"، لندن، رياض نجيب الريس للطباعة والنشر، د . ت، ص 4.

([3]) Syria Under Assad, Edited by Moshe Mooze adnd Avner Yaniv, London, pp. 108.

([4]) الاشعل، عبد الله، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، المرجع السابق، ص 105.

([5]) شهاب، حميد، العلاقات الكويتية –الإيرانية في ظل الحرب العراقية الإيرانية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 7، حزيران1990، ص 56.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت عن تأييدها ومساعدتها للعراق، وفي أعقاب مهاجمة إيران لناقلات نفط الكويت في الخليج العربي ارتفعت أسعار النفط في الأسواق الدولية، وبالتالي أصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم 552 في الأول من تموز 1986 والذي نص على وقف الهجمات على السفن التجارية التي تعبر الخليج العربي من وإلى الموانئ الكويتية والخليجية الأخرى[1].

وبدا واضحاً التغيير في سياسة الكويت الخارجية، فعلى الرغم من رفض الكويت للتدخل الأجنبي في الشأن العربي، إلا أن الاعتداءات المستمرة على منشآت وناقلات البترول الكويتية أخذت منحى جديد في سياستها الخارجية ودفع بها إلى التوجه للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (السابق) لحماية ناقلاتها إذ وجد شيوخ الكويت ضرورة الاستعانة بقوى عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي، وذلك لعدم قدرة قواتها العسكرية أو القوات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي على الوقوف أمام قدرات القوات العسكرية الإيرانية[2]، فأسرعت موسكو تستجيب لنداء الكويت، وتم الاتفاق على أن تستأجر الكويت ثلاث ناقلات نفط سوفيتية[3].

وبالمقابل من ذلك قامت الكويت بإجراء مباحثات في واشنطن مع المسؤولين الأمريكان، والاتفاق الروسي الكويتي لم يكن إلا وسيلة ضغط على الأمريكان، والذي أسفرت موافقة الولايات المتحدة بحماية ناقلاتها النفطية، وتم الاتفاق الطرفين في 18 تموز 1987 على رفع العلم الأمريكي على ناقلات النفط الكويتية، وأن يكون عبورها الخليج العربي تحت حماية الأسطول الأمريكي، وذلك لضمان استمرار لتدفق صادرات النفط الذي يُعد المصدر الوحيد للدخل في الكويت[4]. وتبلغ عدد الناقلات العملاقة والبواخر

([1]) رجب، يحيى حلمي، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، المرجع السابق، ص60.

([2]) هلال، رضا، الصراع على الكويت "مسألة الأمن والثورة"، ط 1، القاهرة، سيناء للنشر، 1991، ص 91.

([3]) بولوك، جون، الخليج، ترجمة دهام موسى العطاونة، لندن، ط1، مطبوعات دهام موسى، 1980، ص65.

([4]) هلال، رضا، الصراع على الكويت "مسألة الأمن والثورة"، المرجع السابق، ص 91.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويتية التي أصابتها القوات الإيرانية بلغ أكثر من 48 ناقلة نفطية. ومجموع الاعتداءات الإيرانية على السفن التي هوجمت 226 سفينه، وكان نصيب الاعتداءات العراقية 322[1].

تصاعد التوتر في العلاقات الكويتية – الإيرانية لاسيما بعدما تعرض أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح لمحاولة اغتيال في 25 أيار 1985 على يد مجموعة مدعومة من قبل إيران، وقد وصلت القطيعة بين البلدين إلى عدم مشاركة إيران في المؤتمر الخامس لرؤساء منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الكويت 26 – 29 كانون الثاني 1987، وذلك اعتراضاً منها على مكان انعقاده[2].

واستخدمت الكويت النفط التي يمثل الأداة الاقتصادية وأصبح نتيجة للاعتداءات أداة سياسية لمواجهة التهديدات المختلفة لوجودها مقابل الأداة العسكرية لدى الدول الكبرى لردع المخاطر الإيرانية أو العراقية، فعلى الرغم من تحميل الكويت المسؤولية على التواجد الأجنبي في الخليج والمنطقة العربية، إلا أن هذه المرحلة كانت فترة صعبة على الكويت ومن الممكن أن تجرها إلى مستنقع أمني سياسي اقليمي، وأصبحت سياستها تجاه الحرب العراقية الإيرانية تحريضاً للتهديدات والاعتداءات الإيرانية، وأبعاد الحرب مهيمنة على أسلوب تفكير صناع القرار السياسي في الكويت، وتدنت الخيارات السياسية أمامها، باستثناء ورقة المسؤولية الدولية تجاه أحداث الخليج، وبالدرجة الأولى حماية الممرات البحرية الدولية وسلامة السفن التجارية، والتي هي في مصلحة الدول الكبرى، وخاصة الصناعية منها، وحرب الناقلات تمثل خطر كبير على تجارة النفط الكويتي، ويمكن اعتباره حصاراً جائراً على الأمن الاقتصادي في الكويت، وهذا ما حفز التواجد الدولي الفعلي في المنطقة[3].

بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598 في 20 تموز 1987 والداعي إلى وقف الحرب العراقية – الإيرانية، إلا أن إيران لم توافق عليه إلا في 8 آب 1988، قامت الكويت من خلال سياستها

([1]) جريدة السياسة الكويتية، العدد 4219 الصادرة في 1981/3/21.

([2]) الجزيرة نت، الشيخ جابر الأحمد الصباح، 2001، استرجع بتاريخ 2015/4/5، المصدر: www.aljazeera.net/news/arabic/2001/9/21/الشيخ-جابر-الأحمد-الصباح

([3]) أسيري، عبد الرضا علي، النظام السياسي في الكويت.. مبادئ وممارسات، المرجع السابق، ص257-258.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية المتزنة والمتوازنة الداعية والمؤمنة بالسلام التعبير لإيران عن اعتزاز الكويت بالجارة إيران ورغبةً منها في توثيق عرى الصداقة وفتح صفحة جديدة في العلاقات معها بعث أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح برسالة تهنئة للرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني أعرب فيها عن سعادته لانتهاء الحرب ووقف إطلاق النار بين العراق وإيران[1].

ومع توقف الحرب وبداية إعادة الحياة الطبيعية في الخليج، لم يشكل بذهن صانعي القرار السياسي في الكويت مستقبل المنطقة في ضوء تملك أحد أطراف القوى الرئيسة (العراق) قوات وآليات عسكرية تقليدية وغير تقليدية تفوق حاجاتها بكثير في ضوء توجهات العراق التوسعية والعدوانية[2].

نشطت الدبلوماسية الكويتية لإقرار علاقات مبنية على حسن الجوار مع إيران، فأعلنت وزارة الخارجية الكويتية عن استعدادها لعودة التمثيل الدبلوماسي والقنصلي بين البلدين، وفي كانون الأول 1989 تم استئناف واعادة افتتاح السفارتين في عاصمتي كلا البلدين[3]. وتهدف سياسة الكويت الخارجية بحسن الجوار مع إيران احتواء العداء ليتحول إلى صداقة، وحماية ثرواتها النفطية من استخدامها كوسيلة ضاغطة وعامل اقتصادي مؤثر على السياسة الكويتية الخارجية بالإضافة إلى كسب الحلفاء بعد الاعتداءات التي واجهتها من إيران لحفظ سلامها وأمن بلادها سواء من الاعتداءات على أهم عامل اقتصادي لديها ودخلها، أو التدخل في الشؤون الداخلية.

وحرص الكويت على عدم احتدام أي مواجهة عسكرية بين طهران وواشنطن مرجعه إلى احتمال حدوث انعكاسات أمنية واقتصادية خطيرة على الكويت والمنطقة، وأن المستهدف الأول في هذه المواجهة هو النفط الكويتي واستقرار المنطقة كاملة، فضلاً إلى أن المنطقة تعاني من المواجهات العسكرية منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وهو ما أحدث انعكاسات أمنية واقتصادية خطيرة على المنطقة –والكويت

([1])قرياقوس، سعد داود، مسؤولية القيادة الإيرانية في شن الحرب على العراق وإطالتها، شبكة ذي قار، 2010، استرجع بتاريخ 2015/3/29، المصدر: http://www.dhiqar.net/Art.php?id=18591

([2]) أسيري، عبد الرضا علي، النظام السياسي في الكويت.. مبادئ وممارسات، المرجع السابق، ص258.

([3]) فرهود، قحطان أحمد، العلاقات الكويتية –الايرانية 1961 – 1990 دراسة تاريخية، المرجع السابق، المصدر: .http://alemarageography.yoo7.com/t100-topic

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في القلب منها– ووضعت المنطقة كلها في حالة إرباك، الأمر الذي جعل الكويت تؤكد أكثر من مرة على ضرورة تبني الحوار بديلاً عن الحرب[1].

إن الهدف من سياسة الكويت الخارجية في الحرب الإيرانية العراقية هي إضعاف إيران خشية من تفوقها وامتداد نفوذها إذا ما حققت النصر على العراق، وتخوفها على ثروتها النفطية التي قد تشكل إيران خطر كبير عليها، بالإضافة إلى أيدلوجية النخب الإيرانية بعد الثورة، وقد قامت الكويت بتمويل صفقات عسكرية لصالح العراق ومساعدات عديدة للتخفيف من تداعيات سنوات الحرب على الشعب العراقي، ورفع الأعلام الأمريكية على ناقلاتها النفطية مما أدى إلى زيادة توتر العلاقات بين إيران والكويت ودول الخليج العربي بشكل عام، وقد مثل ذلك استخفافاً من مكانتها تجاه العالم، نتيجة لأسباب جيوسياسية أهمها إضعاف دور إيران المستقبلي في المنطقة[2].

وعليه، فإن النفط كان هدف استراتيجي على الكويت في الحرب الإيرانية العراقية واستخدمت إيران حرب الناقلات كوسيلة ضغط من أجل إنهاء حصاره الجوي لمصب النفط الإيراني في جزيرة خرج، واعتدت إيران بشكل كبير على الكويت سواء في التعدي المسلح أو التدخل في الشؤون الداخلية وزعزعت أمنها واستقرارها، لثني الكويت عن تأييدها للعراق، وتقديم المساعدات والعون لها، واستطاعت الكويت من خلال سياستها الخارجية من الضغط على الولايات المتحدة باللجوء إلى روسيا كوسيلة ضغط من أجل موافقة الولايات المتحدة بحماية الناقلات النفطية والتي تشكل عصب الحياه ومصدر للطاقة للولايات المتحدة والغرب من جهة، وللكويت المدخول الأساسي والأحادي وأداة في سياستها الخارجية والتي اتسمت بالتذبذب والميل والانحياز بنفس الوقت.

([1]) عبد الرحمن، شعبان، العلاقات الكويتية الإيرانية، محطات ساخنة وتقارب حذر، المرجع السابق، المصدر: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f1ea45d0-4f82-4fc9-962f-4a1578f5a428

([2]) المقداد، محمد أحمد، تأثير للمتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية – العربية: دراسة حالة. المرجع السابق، ص 460- 461.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: غزو العراق للكويت عام 1990

دخلت الكويت بعد الحرب الإيرانية العراقية مرحلة صعيبة، فقد واجهت تهديدات عراقية، وعادت الأزمات من جديد تعصف برياحها نحو دولة الكويت، إلا أن هذه المره لم تكن في الحسبان، ولم يتوقع صناع القرار الكويتي أن تصل الأزمة والنزاع الحدودي إلى غزو عسكري عراقي، وبدأت دولة الكويت مرحلة كسب التأييد والبحث عن تحالفات تعيد لها شرعيتها وحقها المسلوب، في إطار انقسام العرب والمجتمع الدولي ما بين مؤيد وضد، ومن ثم مراحل عديدة مرت بها السياسة الخارجية الكويتية بعد التحرير.

على الرغم من الدعم اللوجستي والاقتصادي الذي قدمته الكويت للعراق، وقامت بجمع التحالفات لحماية ناقلاتها النفطية والتي تعد ثروة الكويت الأحادية والسبيل لتواجدها الاقليمي والدولي، وكانت متأملة بتسوية مشكلة الحدود نهائياً في ضوء الوعود الإيجابية التي طرحها العراقيين خلال فترة سنوات الحرب، إلا أن رد الفعل العراقي على هذه الرغبة الكويتية هو تصعيد المشكلة بعد انتهاء الحرب الإيرانية 1988، وقامت العراق بحملة ضد الكويت والإمارات واتهامهما بتبديد ثروة العرب والتلاعب بأسعار البترول وسرقة نفط العراق[1]. وبدأت حالة القلق تحديداً بعد عام 1987 حتى الغزو وكانت مرحلة التخوف والتشكيك والقلق من الجوار العراقي التي أثبتت قوتها الإقليمية في حربها مع إيران، وقدراتها العسكرية والأمنية.

وأما ظهور التوتر العراقي ضد الكويت يرجع إلى تدهور سعر النفط وارتفاع معدل الإنتاج لدى الكويت وفي دول الخليج، والخروج عن الحصة المقررة المحددة من الأوبك، والذي شكل ضيق اقتصادي كبير وخسائر كبيرةللعراق، ورفع الانتاج من قبل الكويت أدى إنهيار فادح في اقتصاد العراق، وطالبت العراق من الكويت بخفض الانتاج إلا أن الكويت رفضت الطلب، وشكل حقل الرميلة النفطي العراقي تأزيم بين الكويت والعراق،الأمر الذي عدّه العراق استفزازاً من جانب الكويت، وقلق الولايات المتحدة من

([1]) المطيري، نايف والديحاني، ماجد ودشتي، إبراهيم، العلاقات الكويتية العراقية (الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، دراسات وبحوث، موقع مجلس الأمة، الكويت، نوفمبر 2003، استرجع بتاريخ 2015/4/14، المصدر: http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=831#sthash.FM4VgsTi.dpbs

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطور القوة العراقية في المنطقة، وكان لابد من القضاء على القوة التي حظي بها النظام العراقي بعد حربه مع إيران، وتخوف الولايات المتحدة من أن يصبح العراق مصدر قوة منافسه في الشرق[1].

وعبَّر العراق عن تكبده خسائر مالية فادحة خلال الفترة 1981م- 1990م في مذكرة بعثها إلى جامعة الدول العربية في 1990/7/15م، وقد ورد فيها أن خسائره بلغت 89 مليار دولار، يضاف إليها ملياران وأربعمائة مليون دولار ثمن النفط المستغل من حقل الرميلة[2].

ونتيجة للإنفاق العراقي والصرف الكبير على تكوين دولة بوليسية والصرف الإعلاني والعسكري وغيره من أجل الحرب الإيرانية العراقية، أدى إلى تراكم مليارات الدولارات وللخروج من هذا المأزق وخفض الانفاق العسكري والأمن، كما ذكر عدد من الاقتصاديين بهذا الصدد أنه يكمن الهدف الرئيسي في ضم العراق للكويت حاجة العراق لتسديد أقساط القروض خلال سبع سنوات والتي تبلغ 70 مليار دولار، وأن ضم الكويت للعراق يعني ذلك استحواذها على 20% من احتياطي العالم من النفط، وسيكون للعراق ثقل قوي ومؤثر في قرارات منظمة أوبك، ويصبح نداً للسعودية، بالإضافة إلى حصوله على منفذ بحري، وأنابيب برية. وقد اتهمت العراق الكويت أن الثروة تتركز في الأقلية وبالتحديد بالطبقة الحاكمة، وطالبت العراق في اللقاءات التي تناقش النزاع والعمل على تصفية الموقف بهبة قدرها 10 مليارات دولار، وإلغاء قروض الكويت السابقة على العرق وبدا واضحاً أن الأمر لا يتعدى الابتزاز والاستفزاز[3].

وعلى الرغم من مبادرت السعودية ومصر إلى إجراء اتصالات تستهدف حل الأزمة التي تفاقمت وبلغت ذروتها، وحضور الرئيس المصري مبارك إلى العراق، ثم إلى الكويت، وأسفرت جهوده عن عقد مفاوضات اللحظة الأخيرة في جدة بالمملكة العربية السعودية بين ولي عهد الكويت ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي، وقد شهدت المفاوضات تشدداً كويتياً مما أدى إلى فشلها رغم تدخل السعودية، وعرض

([1])الحجاج، خليل، دور الحرب العراقية الإيرانية في تأزيم العلاقة بين العراق ودول الخليج العربي، مجلة المنار، 13(7)، 2007، ص 291-292.

([2]) سالنجر، بيار ولوران، أريك، حرب الخليج، الملف السري، ط1، دار أوزال للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1991م، ص 58.

([3]) أسيري، عبد الرضا علي، النظام السياسي في الكويت.. مبادئ وممارسات، المرجع السابق، ص258، 330.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود دفع المبالغ الهائلة موضوع الخصومة، وأدى ذلك إلى احتلال الكويت[1]. وبدأت وسائل الإعلام بنقل التصريحات والهجوم على العراق بسبب الإجتياح، وكان موقف إيران بعد ثلاثة أيام من الاجتياح بفتح حدودها أمام الهاربين من الكويت، ووضعت قوات خفر سواحلها المتواجدة في الخليج العربي بحالة تأهب قصوى، وأصبحت إيران عدو الأمس صديق اليوم ومساند في أصعب الأوقات على دولة الكويت وشعبها[2].

إن غزو الكويت يفتح بوابة البترول للكل وهو تهديد للولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان ونظام اقتصاديات السوق الحرة. ويشكل تهديداً خطيراً للمنطقة والعالم أجمع[3]. وقد ساهم غزو العراق للكويت قيام تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة لتحرير الكويت وكانت القضية منذ البداية بيد الولايات المتحدة في المحافل الدولية والمملكة العربية السعودية ومصر في الجامعة العربية والتأثير على العالم العربي والدولي، وشاركت أيضاً من الدول العربية والإسلامية كل من سوريا والمغرب وباكستان وبنغلاديش والسنغال والنيجر، وتألفت القوات الأجنبية من دول عديدة في أوروبا واستراليا وأمريكا الشمالية والجنوبية، ومولت بريطانيا والولايات المتحدة القدرات الرئيسية لهذه القوات والأعتدة العسكرية، وشاركت فرنسا بعتاد منها أيضاً. وفرض حصار على العراق دبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً لم يسبق له مثيل في تاريخ المنظمة الأممية منذ تأسيسها، وكان ذلك القرار رقم (661) الصادر عن مجلس الأمن الدولي عام 1990[4]. واعتقد

([1]) سالنجر، بيار ولوران، أريك، حرب الخليج، الملف السري، المرجع السابق، ص63-64.

([2]) فرهود، قحطان أحمد، العلاقات الكويتية – الايرانية 1961 – 1990، المرجع السابق، المصدر: http://alemarageography.yoo7.com/t100-topic.

([3]) أسيري، عبدالرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، وتحديات، ط2، قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت، 1992، ص 339.

([4]) الكلوب، وائل محمود، دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر (2001-2009)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011، ص128.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراق أن العالم العربي سيمنع الغرب من إيقاف زحفه وسيحارب بجانبه ويمنع وجود القوات الأجنبية على التراب العربي[1].

وتأتي توقعات العراق لموقف العرب الضاغط على الكويت في أزمة العراق والكويت 1961-1963، والتي قامت الكويت باستبدال التواجد البريطاني على الحدود بتواجد عربي، وعدم السماح بالتدخل الأجنبي، وحل النزاع في الداخل العربي.

وقد زرعت تداعيات الغزو بذرة اللاثقة واللامصداقية بين شعوب وحكومات العرب. وقد أصدر مجلس الجامعة العربية بيان استنكار ودعى إلى ضرورة الانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الكويت، وكان الأغلبية أدان العدوان وشجب تهديداته لدول الخليج العربي والموافقة إلى إرسال قوات عسكرية إلى السعودية، ووافقت 12 دولة على القرار فيما عارضته ثلاث (العراق وفلسطين وليبيا)، وتحفظت عليه (السودان والأردن وموريتانيا)، وامتنعت عن التصويت الجزائر واليمن، وتغيبت تونس عن الاجتماع[2].

وأحدثت حرب الخليج على الصعيد الإقليمي فراغاً سياسياً عسكرياً عربياً مقابل ظهور قوى إقليمية أخرى مثل إيران، وكذلك إسرائيل التي أصبح دورها يتعاظم مع كل الترتيبات الأمنية في المنطقة، في حين انقسم العالم العربي إلى معسكرين: أحدهما مؤيد، والآخر معارض للاحتلال العراقي للكويت. وبالتالي تلاشى التضامن العربي الذي تخشاه إسرائيل[3]. وأثر هذا الانقسام العربي بشكل سلبي على الانتفاضة

([1])Sciolino, Elaine, The outlaw state: Saddam Hussen's Quest for power and the gulf crisis, New York, Hon wiley Sons, Inc, 1991, p: 16.

([2]) أسيري، عبد الرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، وتحديات، ط2، قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت، 1992، ص 334-335.

([3]) الحجاج، خليل، دور الحرب للعراقية الإيرانية في تأزيم العلاقة بين العراق ودول الخليج العربي، المرجع السابق، ص 294.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمساعدات التي تقدمها الكويت وتم توقفها بسبب الغزو، وموقف منظمة التحرير الفلسطينية المؤيدة للعراق، وعملية السلام، وتركت القضية الفلسطينية فريسة لاسرائيل[1].

وبدا واضحاً أن الثروة النفطية هي الهدف الأساسي منذ بداية الأزمة، حيث تعرضت الكويت للعديد من الخسائر في كافة القطاعات وكان خسائر قطاع النفط كبيرة خاصة بعد حرق القوات العراقية قبل تحرير دولة الكويت 700 بئر، وتم تأكيد تخريب 749 بئراً، وتراوحت كمية النفط المحترقة في تلك الآبار في مختلف المراحل حتى إطفاء الآبار بين مليونين و 6 ملايين برميل أي ما يقدر قيمتها بين 30 و 90 مليون دولار، فضلاً عن الأضرار البيئية، وبحيرات النفط التي أفسدت التربة، والبيئة البحرية التي تسربت إليها كميات كبيرة من النفط، بالإضافة إلى تدمير الجزيرة الصناعية برمتها، وتدمير أرصفة عدد من الموانئ، بالإضافة إلى تدمير خطوط الأنابيب، بمعنى تدمير القطاع النفطي والصناعي التحويلي[2]. ولا يمكن أن نغفل أن النفط كان هدفاً أيضاً للتدخل الأمريكي والغربي.

ويبدو واضحاً أن العراق قبل انسحابها قامت بحرق الآبار وتدمير العديد من المنشآت النفطية لفشل محاولاتها بالاستيلاء على مقدرات الدولة وثروتها النفطية التي كانت حلاً للخروج من أزمتها المالية والعسكرية والأمنية وخططها التوسعية.

وعاد الشعب والحكومة بنظامها الشرعي للكويت ومؤسساتها بعد التحرير عام 1991، واستخدمت الكويت في هذه المرحلة جميع الأدوات المتاحة لديها من المالية وسياسية واقتصادية لتحقيق أهدافها. ونداءات على المستوى الدولي ولاقت تأييد ودور كبير من الولايات المتحدة ودول التحالف والمؤسسات

([1]) النتائج حرب تحرير الكويت وتأثيرها في النظام العربي والقضية الفلسطينية، موقع مقاتل الصحراء، استرجع بتاريخ 2015/4/14، المصدر: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/31/sec03.doc_cvt.htmhttp://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/31/sec07.doc_cvt.htm

([2]) النتائج الاقتصادية لحرب تحرير الكويت على العراق والكويت، وعلى الصعيد الاقليمي، موقع مقاتل الصحراء، استرجع بتاريخ 2015/4/2، المصدر: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/31/sec07.doc_cvt.htm

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولية، وخاصة مجلس الأمن، وأوجدت تحالف عسكري دولي (عاصفة الصحراء) بجانب درع الجزيرة، والقرارات الدولية المؤيدة للشرعية الكويتية، وترفض الغزو العراقي للكويت وتداعياته[1].

وقد برز بعد التحرير عام 1991 النظام العالمي الجديد الذي يعتمد على حرية الشعوب، والمشاركة السياسية، وبدأت الكويت ترتيب سياستها وأولوياتها تجاه العالم الخارجي، وبدأت تتحرك بشكل سريع وفعال مع الخارج رغم عدم وضوح الرؤية في تحركها مع الدول العربية المضادة، وغير معروف الهدف، باستثناء إلى عدم رغبتها الارتباط مع الدول التي أيدت العراق، وإعادة ترتيب الكتلة السكانية الفلسطينية في الكويت حتى لا تتسبب في خلل سياسياً وكارثة أمنية. وقد أثر النفط بهذه المرحلة على سياسة الكويت الخارجية وجعلها أكثر تنبهاً لمصالحها الوطنية والتي أولت قبل الغزو المصالح العربية في سياستها الأولوية الأكبر في ظل الوقوف اقتصادياً وسياسياً مع العرب بتوزيع ثروتها وفي تقديم المنح والمساعدات والقروض من مدخرات النفط الكويتي وساعدتهم في النهوض في التنمية والإصلاحات بهدف يخلو من المصالح السياسية، إلا أنه لم يجدي ذلك في وقتها العصيب وكان أحرى بها توفير حلفاء للحفاظ على أمنها واستقرارها ووجودها[2].

ويبدو من أسباب عدم نجاح سياسة الدعم المالي لدول الضد بكسب الكويت تأييدها وتقوية علاقتها معها كون العراق دولة ذات وزن وثقل أمني وسياسي وعسكري إقليمي ويشهد لها بذلك في المحافل الدولية، وتملك ديمغرافياً موقع وقدرات عسكرية عالية وعدد سكان أضعاف تعداد الكويت، وظهور العراق بعد حرب إيران كقوى عسكرية منافسة في المنطقة، بالإضافة إلى امتلاكها لثروة كبيرة من النفط والغاز وغيره فكان وقوف بعض الدول مع العراق وتردد البعض الآخر نتيجة لثقل العراق وقوتها الإقليمية وضعف الكيان الكويتي. وهذا ما جعل الكويت ترتبط عسكرياً وأمنياً مع دول التحالف الرئيسية باتفاقيات أمنية وعسكرية، وتواجد عسكري دائم كقوة تدخل سريع قابلة للتحرك إلى الكويت بسرعة.

([1]) الكلوب، وائل محمود، دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر (2001–2009)، المرجع السابق، ص 132.

([2]) أسيري، عبد الرضا علي، النظام السياسي في الكويت.. مبادئ وممارسات، المرجع السابق، ص 259.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستمرت علاقات الكويت التجارية النفطية مع واشنطن وهناك 4 سفن كويتية تحمل العلم الأمريكي، وبرزت الولايات المتحدة في هذه الحرب والنظام الدولي الجديد كشرطي دولي جديد.

وبدأ النظام السياسي الكويتي الخارجي منذ بداية 1995 تدريجياً بالانفتاح على العالم العربي من خلال تجزئة دول الضد، تعتمد على درجة تأييدها وتعاطفها مع العراق في السابق، ومستوى مواقفها تجاه الكويت وقضاياها الأساسية منذ التحرير، لتيسير إعادة العلاقات مع هذه الدول، وبدأت الكويت سياسة التأهيل والتجديد حتى عام 2000 لسياستها الخارجية، بعد الضغط العربي بفك العزلة السياسية، والتطورات الإقليمية والدولية حتمت على الكويت مراجعة سياستها وإعادة تقييم خطابها السياسي، وبدأت الكويت تنظر إلى غير مصلحتها الوطنية لاختلاف الأمور والمرحلة وتغيرت سياستها الخارجية لتأخذ في اعتبارها المصلحة العربية القومية، وتقديم المساعدات والمنح المالية والنفطية والقروض وغيرها من مدخولات النفط في صالح التنمية العربية والإسلامية والإقليمية والدولية[1].

وعليه، فإن النفط كان من الأسباب الرئيسة في غزو الكويت للعراق عام 1990، ويتضح من ذلك تأثير النفط كعامل اقتصادي على السياسة الخارجية الكويتية سلباً وإيجاباً، ويمكن اعتبار النفط في مرحلة الغزو عامل سلبي على الكويت فقد جلب لها الطمع من الجوار، والخذلان فيمن اعتبرتهم أصدقاء وأشقاء، فعلى الرغم من المنح التي تقدم والمساعدات النفطية والمالية إلا أنها لم تشفع في مواقف الدول العربية والوقوف بالتصويت بجانب الكويت مؤيدة في حربها على العراق وتحرير أراضيها لاعتبارات القوة والثقل العسكري والأمني والإقليمي، أكثر منها رفض الوجود الأجنبي في المنطقة، وجاء موقف إيران كنوع من إعادة العلاقات بينها وبين الكويت بعد غزو العراق للكويت.

وقامت العديد من الدول العربية بتأييد الكويت والتصويت لها لاعتبارات مصلحيه أكثر منها قومية، كذا الولايات المتحدة ودول الغرب وروسيا التي شكل اجتياح الكويت من قبل القوات العراقية خطر على مصالحها وخطر عدم تدفق البترول إلى الدول الغربية، وهذا يؤثر على الأوضاع الاقتصادية العالمية،

([1]) أسيري، عبد الرضا علي، النظام السياسي في الكويت.. مبادئ وممارسات، المرجع السابق، ص 259.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخطر هيمنة العراق على الثروة النفطية في الكويت، ومن ثم التوسع الذي لا يحمد عقباه على مصالح الولايات المتحدة وأمريكا، وقد يحدث خلل في موازين القوى في المنطقة، فالنفط في الحروب السابقة والأزمات التي وقعت فيها الكويت عامل اقتصادي مؤثر على أمنها واستقرارها، وأدى هذا إلى تغيير كبير في سياسة الكويت الخارجية نحو حلفائها، وقطع العلاقات تجاه الدول الضد وبدئ سياسة خارجية أكثر وطنية واستجابة لمصالحها القومية بالدرجة الأولى.

يمكن إيجاز الفرق بين أزمة الكويت والعراق عام 1961 وغزو العراق في 1990 بأن الأزمة الأولى لم تأخذ التطبيق العملي إنما كانت تهديدات فقط، وحشد على الحدود، نتيجة لوقوف العرب بجانب الكويت، بينما غزو العراق تمثل في احتلال الكويت ووضع اليد على دولة مستقلة لها كيانها وضمها للعراق، لم تنصر الأمم المتحدة رغم تصويت العرب لها والولايات المتحدةما عدا العراق من تهديدات العراق ولم توافق على انضمامها والاعتراف بها كدولة مستقلة، بينما وقفت الولايات المتحدة وعدد من دول الغرب لنصرة الكويت وتحريرها عام 1990 في المحافل الدولية، والدعوة لتحريرها حتى شكلت الحلف متعدد الجنسيات واشتركت فيها عدد من الدول العربية، وكانت مصر ودول الخليج وسوريا نصيراً ومصوتاً للكويت وعدد من الدول، أما في أزمة 1961 رغم وقوف بريطانيا مع الكويت إلا أن الوقفة العربية وإعترافهم بالكويت دولة مستقلة وضمها إلى الجامعة العربية هو الذي أجبر العراق لتراجع والاعتراف بالكويت، ويبدو أن نفوذ الرئيس جمال عبد الناصر العربي والإقليمي كان وسيلة ضغط على العراق والانصياع إلى الرغبة العربية ولم تكن العراق بقدر من النفوذ الذي كان للرئيس عبد الناصر ولم تستطع الخروج عن بوتقة العرب للقدرات العسكرية والمكانية لمصر آنذاك، والانتماء للأمة والشعور القومي كان أقوى مما كان العرب عليه في الغزو. والمشهد بين الأزمتين أن في كلا الحالتين هناك رفض عربي للتدخل والتواجد الأجنبي في المنطقة العربية وانصياع الكويت لاعتراض العرب على التواجد واستبدال القوات الأجنبية بعربية.

وقامت الكويت بعد أزمة 1961 بالوقوف مع الدول العربية في العديد من القضايا والأزمات جعل من التصويت لها في الأمم المتحدة والجامعة العربية درجة عالية من الأهمية، والكويت لم تبخل على

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول العربية في مساعدتها وقامت بمنحها النفط والمال، وساعدت الأزمة على إدراكها مدى أهمية تواجدها مع العرب في كافة المجالات والقضايا، وشكل لها الصداقات والعلاقات، والتي تساهم عربياً في وقت الأزمات مع دول الجوار، عوضاً عن القوات الأجنبية، أما بعد التحرير عام 1991 فقاطعت الدول العربية التي لم تقف بجانبها، وقربت الدول الحليفه لها، وأعطتهم نصيب الأسد في الإعمار ما بعد التحرير، وغيرها من الهبات والتمويل المالي للدول العربية التي شاركت معها في التحرير.

المطلب الرابع: مرحلة التغيرات الإقليمية والدولية من عام 2001 إلى عام 2015

لقد تأثرت المنطقة العربية والإسلامية بشكل كبير وخطير في أحداث التفجيرات للبرجين العالميين في الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001، وقامت الولايات المتحدة بالنداء لنشر الديمقراطية ومحاربة الدكتاتورية، والحرب على الإرهاب، وشرق أوسط جديد، وإعلان الحرب على أفغانستان والعراق، وتقريب حلفاء كانوا أعداء لهم كإيران، وقضايا حقوق الإنسان وغيرها. وإحداث تغييرات سياسية واقتصادية على الدول العربية والإسلامية تتناسب ما دعت إليه الولايات المتحدة وأهمها الحرب على الإرهاب، والديمقراطية، [1]. وأدانت الكويت حكومة وشعباً أحداث 11 سبتمبر واعتبرته عملاً إرهابياً أثيم[2].

وفي 16 إبريل 2003 تم سقوط بغداد على أيدي الحلفاء (الولايات المتحدة، بريطانيا، أستراليا) وكانت حرب مدمرة للعراق ما بين قتلى في المواطنين والجيش والعتاد، والبنى التحتية، وبالمقابل فقد كان هناك عدد من القتلى في القوات الأمريكية وحلفائها[3]. وكان هناك موقف كويتي من المتغيرات السياسية في العراق، منذ بداية الحرب الأمريكية عام 2003 قدمت الكويت دعماً لوجستياً كبيراً للقوات الأمريكية

([1]) عبد الرحيم، عبد الله، الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، 2012، ص 67-68.

([2]) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، العدد 6، نشرة أخبار 2001/9/12.

([3]) الخليل، معمر فوزي، تسلسل تاريخ لأهم أحداث احتلال العراق، موقع المسلم، 2003، استرجع بتاريخ 2015/4/16، المصدر: http://www.almoslim.net/node/85301

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال حربها على العراق، وفتحت أراضيها لهذه القوات لتكون قاعدة انطلاق تجاهه، وسمحت لتلك القوات باستخدام بعض القواعد الجوية وقدمت ما قيمته 266 مليون دولار كدعم مباشر لهذه القوات[1].

إن سياسة الكويت الخارجية في مساندتها للولايات المتحدة في حربها على العراق تأتي ضمن استراتيجية جديدة دفاعية عن المصلحة الوطنية، وثروتها القومية كنزها وأمانها (النفط)، والقضاء على النظام العراقي الذي هدد أمنها وقام بغزوها وتدمير البنى التحتية، والكثير من المعاناة التي ما زالت عالقة بالأذهان، وكان هذا من جملة أهداف الولايات المتحدة وأهمها حماية مصادر الطاقة من أي سيطرة راديكالية من الأنظمة الأخرى المعادية للسياسة الامريكية، والكويت من الدول المهمة من حيث الثروة النفطية التي لابد من حمايتها، وحماية الأنظمة الحليفة ومساندتها ضمن استراتيجية الاحتواء، وفي مقدمتها اسرائيل التي يعتبر تحالفها وثيقاً مع الولايات المتحدة الامريكية لدرجه يصعب حصرها في المجال السياسي والعسكري فقط وبعيداً عن العوامل الثقافية والدينية[2].

وقد شكلت المرحلة الإنتقالية بعد احتلال العراق عام 2003 حتى عام 2005 وما بعدها مرحلة دقيقة على دولة الكويت وسياستها الخارجية التي كان لابد أن تنطلق ضمن رؤى جديدة في ظل النظام العالمي الجديد، وكان لكل مرحلة مؤشراتها السياسية والاقتصادية محلياً وإقليمياً ويبرز أثر النفط كعامل اقتصادي مؤثر على السياسة الخارجية الكويتية في ظل الظروف المتجددة والمتحولة. وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الثنائية القائمة على الاحترام المتبادل وحسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا البلدين، حيث يوفر مناخ مناسب لإقامة أفضل العلاقات بينهما[3].

وعليه، يرى الباحث أنه وعلى الرغم من احتلال العراق إلا أن الأمن لم يعد للعراق وهذا يهدد دول الجوار كالكويت ويهدد اسقرارها الأمني، ويؤثر على العوامل الأخرى التي تستثمر بها الكويت من

([1]) الشايجي، عبد الله خليفه، العلاقات الكويتية –العراقية، مجلة آراء حول الخليج، الإمارات العربية المتحدة، العدد 7، 2005، ص 20.

(2) ابورمان، محمد، من الاحتواء الى تغيير الانظمة –السياسة الامريكية في الشرق الاوسط بعد11 ايلول، على الموقع: Islamtoday.net/files/september11/research3.html

([3])العبيدي، محمد عبد الرحمن، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق 2003–2006، المرجع السابق، ص 2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدخولات النفط كالاستثمار والتبادل التجاري وغيرها، وقامت الكويت بتعزيز العلاقات الخارجية مع العراق رغم ظهور العديد من الأزمات نتيجة للموضوعات العالقة والتي تم حلها وهي الحدود بقرار دولي، وبدا واضحاً تأثير النفط في السياسة الخارجية الكويتية وتحقيق أمنها وحلفاء لحمايتها، من خلال تقديم دعماً لوجستياً للولايات المتحدة في حربها على العراق، ودعماً مادياً، وفي نفس الوقت تمثل النفط أهمية لإسقاط أنظمة تهدد الكويت وثروتها النفطية، فالولايات المتحدة والغرب تكمن مصالحها في النفط الكويتي والعراقي والخليج العربي بل المنطقة العربية بأكملها، وما الكويت إلا ممر عبور للعراق والخليج العربي بعد ضعف النظام العربي نتيجة لاحتلال العراق للكويت، وتغير نظرة العالم للقومية العربية والانتماء للأمة العربية والإسلامية.

منذ أواخر العام 2010 ومطلع العام 2011 عاشت البلدان العربية حالة من التحرر والتمرد على القيادات الظالمة والقمعية نتيجة عدة عوامل داخلية وخارجية والذي سمي بـ (الربيع العربي)، ويتمثل الربيع العربي نتيجية لعوامل داخلية والخارجية. وأدى الربيع العربي إلى اسقاط رؤوس النظام في عدد منها تونس الذي بدأ فيها الربيع العربي أواخر عام 2010 ومطلع 2011، وفي 25 يناير 2011 نجحت الثورة المصرية بإسقاط نظام حسني مبارك، ومن ثم في 17 فبراير ثورة ليبيا واسقاط القذافي، فالثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي في مطلع عام 2012. وأما الحركات الاحتجاجية فقد بلغت جميع أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها هي حركة الاحتجاجات في سوريا عام 2011 ؛ والاحتجاجات البحرينية عام 2011، ومن ثم الجزائرية، والعراق، وفلسطين لإنهاء الإنقسام والانتفاضة الثالثة، والأردن والتي تمثلت بمظاهرات ومسيرات احتجاجية، ومن ثم المغرب، وسلطنة عمان، والسعودية، والسودان، والكويت، والإمارات، ولبنان، وهناك دول إسلامية كجيبوتي ومنطقة الأحواز العربي في إيران[1].

وبدأ الحراك السياسي في دولة الكويت عام 2006 لأسباب داخلية حيث أن الديمقراطية في الكويت التي يسميها البعض بنصف ديمقراطية، وعمرها نصف قرن إلا أنها لم تتبلور حتى الآن ولم

(1) مصطفى، محسن، بيان في الثورة هوامش سوسيولوجية على متن الربيع العربي، المرجع السابق، ص 29-30.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحقق ما تصبو إليه المعارضة منذ زمن، وبدى واضحاً منذ بداية الحراك أن المعارضة قصيرة النظر، وأثبتت ذلك لمحاولتها إلحاق دولة الكويت بالربيع العربي من دون حسابات دقيقة لواقع الدولة والمنطقة، ومكانتها الاقتصادية، وضرورة حماية أمنها وثرواتها، ولقصر نظرتها أفقدت الجميع النظر إلى المستقبل، وحاولت الحكومات المتوالية منذ عام 2006 حتى 2012 استيعاب كل الأطياف والقضاء على النزاعات التي ترتبط بالتوتر المذهبي، بالإضافة إلى معارضة مجلس الأمة للعديد من المساعدات والمنح والاستثمارات التي تقدم إلى العديد من الدول العربية والدولية، لعدم وضوح الأسباب للعديد من المنح والمساعدات، وغموض الهدف منها، ولاعتبار أن المواطن الكويتي أولى بمردود النفط وأمواله[1].

إن الربيع العربي أحدث تغييراً كبيراً على المستوى الإقليمي، والإيديولوجية الإسلامية الصاعدة، وترتبط الثورات والحراكات الشعبية للدول في نمط السياسة الخارجية لها، وتشكل الشؤون الداخلية ومدى تطبيقها للديمقراطية وحربها على الإرهاب، وتحقيق مطالب الشعب من محددات السياسة الخارجية، وتعد الإصلاحات والتنمية دور كبير في توجهات السياسة الداخلية والخارجية، وتعتمد على العوامل الاقتصادية، حيث أن الكويت تعتمد في مدخولاتها على النفط، ومن خلال هذه المدخولات يمكن القيام بالإصلاحات وعملية التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي بدورها تساعد الدول العربية والإسلامية والنامية في دفع عجلة التنمية والقيام بإصلاحات تنموية، إلا أن هناك العديد من العراقيل التي تؤدي إلى إيقاف عجلت الإصلاحات في الكويت والتنمية لظروف داخلية أو خارجية، ونظر العديد من المعارضين والنخب السياسية في الكويت أن السياسة الخارجية الكويتية اتجاه القضايا العربية وغيرها تأتي على حساب الوطن، وضرورة توفير المال العام من مدخولات النفط في التنمية الكويتية[2].

([1]) محبوب، عبد الحفيظ، أين يتجه الحراك السياسي في الكويت، مقال منشور، 2012، استرجع بتاريخ 2015/4/19، المصدر: http://www.globalarabnetwork.com.

(2)جويدة، ناصر، خلف، خالد، الثورات العربية في ميزان، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2012، ص 27.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالعمل الخارجي يتضمن أبعاد أساسية كالتوجهات العامة والأهداف والأدوار الدولية والاستراتيجيات والقرارات والسلوكيات وغيرها. ويتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية لا بد من استخدام مجموعة من الأدوات وتعبئة الموارد لتحقيق هذه الأهداف وكونها عاملاً مؤثراً في مسار السياسة الخارجية فكل أداة لها وقت ومعطيات محددة لاستخدامها، وتقسم إلى الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والسياسات الداخلية والاستخبارية والرمزية والطبيعية والعلمية والتكنولوجية[1]. وكان للدبلوماسية والاقتصادية والموارد الطبيعية بالغ الأثر في سياسة الكويت الخارجية مع دول الربيع العربي. واستخدمت الكويت الفائض من مدخولات النفط في استثمارها ومساعدة الدول العربية في التنمية، وتقديم القروض وغيرها، وهي سياسة خارجية كويتية نشطة وفعالة لتعزيز الصداقة بينها وبين الدول العربية والإسلامية والإقليمية والدولية وكسب الحلفاء من جهة، ومن جهة أخرى العامل الإنساني الإنسانية.

وفي تحليلات عديدة عن تكلفة الربيع العربي أظهرت أن الكويت والدول النفطية كانت الخاسر الأكبر إلا أن ارتفاع سعر الخام ساعدها على الحد من خسائرها وتظهر مؤشرات أسعار النفط بانخفاض وهذا مؤشر قد يثير العديد من المشاكل الداخلية للكويت ودول المنتجة للبترول، والتي تقدم منح نفطية ومساعدات لدول الربيع العربي، وأما باقي الدول فقد تآكلت ماليتها نتيجة تداعيات الربيع العربي، وأن المشكلة الرئيسة في دول الربيع العربي تكمن فيما آلت أو ستئول إليه الأوضاع في تلك الدول، وحيث أن التطورات بينت أن هناك حالة من الانفلات الأمني والفوضى ناتجة عن ما أدت إليه هذه الثورات من عدم استقرار سياسي في هذه الدول، الأمر الذي يشير إلى عوامل عديدة مسئولة عنه، ربما تحتل العوامل الخارجية وخصوصاً المرتبطة بالقوى العظمى القدر الأكبر في أحداثه، بالإضافة إلى توجهات السياسة الخارجية للكويت نحو النظام الجديد في الدولة الثائرة[2].

---

(1) سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، ط1، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1989، ص4، ص 101-104.

(2) الرشيد، فيصل، ما بعد الثورات العربية الربيع العربي ومخاض التحول الديمقراطي، ط1، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الرياض، 2013، ص 43.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قامت الكويت بتقديم منح نفطية لمصر تقدر قيمة الناقلتين بمبلغ 200 مليون دولار، وكانت الناقلتين تحمل بين 90 و 100 ألف طن ديزل، وتم تحويلها إلى مصر، وتم تحريك ناقلة نفط خام بحمولة تقارب 1.1 مليون برميل، وتعهدت بتقديم النفط ومشتقاته بقيمة مليار دولار، وتعهدت السعودية والإمارات أيضاً بتقديم منتجات بترولية، بعد أن قام الجيش بعزل الرئيس محمد مرسي الذي ينتمي للإخوان المسلمين بانقلاب عسكري قاده عبد الفتاح السيسي في 3 يوليو 2013[1].

وقد وعدت الكويت بأنها ستقدم المنح النفطية لمصر وفقاً لما تسمح به موازنة الدولة بعد إقرارها من مجلس الأمة الكويتي، ولن تقدم أي منح مالية أخرى نتيجة لتراجع النفط الحاد والذي أثر على موازنة الكويت التي تتوقع عجز بواقع 8.225 مليار دينار لعام 2016/2015، وتأتي المنح النفطية واستمرار صرفها لمصر نتيجة لزيارة الوفد المصري برئاسة رئيس الوزراء إبراهيم محلب وقد عبر عن مدى احتياجات مصر لمشتقات النفط في الفترة المقبلة[2].

وتعد المساعدات النفطية من أبرز المساعدات التي دعمت نظام الإنقلاب العسكري في مصر؛ فقد كانت أزمة النفط ونقص الوقود واحدة من أهم الأزمات التي واجهت حكومة الدكتور محمد مرسي؛ واستطاع الإعلام تأليب المصريين على هذه الحكومة من خلال إظهارها بموقف العاجز عن تدبير السولار والبنزين والكهرباء للمصريين، وهو ما شل حركة المواطن والحركة الاقتصادية أيضًا. وعقب الانقلاب قامت دول الخليج (الكويت، السعودية، الإمارات) بتوفير المشتقات النفطية للسلطات المصرية؛ لتدعم حكمها، وتمتص غضب رجل الشارع الثائر على انقلاب الجيش على أول رئيس مدني في تاريخ البلاد، وحسب أرقام غير رسمية فإن مصر حصلت على دعم نفطي من دول الخليج الثلاثة تجاوزت قيمته 9 مليار دولار حتى نهاية عام 2014. ويبدو أن توجهات السياسة الخارجية الكويتية نحو تقديم الدعم والمنح النفطية لحكومة الإنقلاب في مصر بعد إسقاط حكومة الإخوان، موقف غامض، ولا يوجد

---

(1) رويتر – الكويت، الكويت ترسل منحة نفطية لمصر بقيمة 200 مليون دولار، 14 يوليو 2013، نقلاً عن صحيفة الرأي الكويتية.

(2) وكالة الأناضول، لا منح مالية لمصر بعد اليوم، 1 فبراير 2015.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يبرر المنح النفطية التي قدمت للإنقلاب بعد سقوط حكومة الإخوان ولم تقدم منح نفطية ولا مساعدات أثناء الحكم الإخواني والذي عانى من نقص مشتقات البترول؛ غير أن دولة الكويت لم تفصح إلا بإشادتها بالعلاقات التاريخية بين البلدين وأنها تقف مع خيار الشعب، والتطلع الدائم والمشترك لتعزيزها والدفع بها نحو كل ما فيه مصلحتهما المشتركة. ويبدو أن هناك توجه في سياسة الكويت الخارجية قد يكون لهدف ما خارجي، أو ضمن استراتيجية دولية لم يتم الفصح عنها[1].

ومن مؤشرات تأثير الربيع العربي على اقتصاد الكويت ومن سيكون هناك حذف في أي توجه سياسي خارجي هبوط أسعار النفط التي أدت إلى خسائر فادحة على أسواق الأسهم في الكويت والتي تعتمد بشكل رئيسي على عائدات النفط، فهي دول ريعية، وقد عانت الكويت من هبوط سعر البرميل إلى 83 دولار في عام 2014، إلا أن سعر البترول في نزول سريع ومستمر حتى وصل إلى 45 دولار للبرميل، وهذا يؤدي إلى تراجع حاد لأسواق الأسهم الأمريكية والأوروبية، وهذا الهبوط في الأسعار سيؤدي إلى تقليل من كمية النفط المتدفقة على الأسواق بمعدل سريع، وقد بدأت السعودية حرب أسعار في سوق النفط العالمية تهدف إلى التأثير بسرعة على حجم الإنتاج الأمريكي، وقد أعلنت الكويت وإيران أنه لا خطط لديهما لخفض إنتاج النفط، وهذا قد يفرض ضغوطاً على الشركات العالمية مثل كونتننتال، وجنيرال وغيرها[2].

أصبحت عائدات النفط في الكويت قوة دافعة فضلاً عن كونها أيضاً المهدئ ضد الضغوطات والمتطلبات الخارجية، وأصبحت توجهات سياسة الكويت الخارجية في ظل التغيرات الخارجية الاقليمية والدولية التي وسعت في المقابل مصالح وأنشطة الكويت المختلفة ذلك ليشمل تصرفات الكويت الخارجية، ساعية إلى الحفاظ على كيانها، وأدى الثراء النفطي لجعل الشؤون الخارجية أسلوباً للحفاظ على بقاء

(1) عبد السلام، مصطفى، المساعدات الخليجية لمصر: التقديرات وسيناريوهات المستقبل، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص 7-8.

(2) عواصم- وكالات، هبوط أسعار النفط تؤدي إلى خسائر حادة بالبورصات العربية، 2014/10/16، صحيفة القدس العربي، المصدر: http://www.alquds.co.uk/?p=236135

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة، ومنحت المشاركة في تسيير العلاقات الخارجية الراحة النفسية وقدراً من الإعلام والشهرة، وجمع قدر كبير من الصداقات الدولية والحلفاء من خلال الدبلوماسية حول العالم وأهمية ثروتها النفطية[1].

وعليه، فإن الربيع العربي انتقل بعد الثورة التونسية إلى أغلب الدول العربية سواء أكان في اسقاط أنظمة أو اجتياح الاحتجاجات والاعتصامات، وكان له أثر كبير على التوجهات السياسية الكويتية والاقتصادية الداخلية والخارجية، حيث أثر الربيع العربي على أسعار النفط العالمية وهبوط المؤشر بشكل سريع بالمقابل أثرت على دولة الكويت ومدخولاتها النفطية، ويبدو أن المنح النفطية قدمت كوعد لزم إيفاؤه بعد إسقاط النظام في مصر إثر إنقلاب الجيش بقيادة السيسي على الرئيس المنتخب محمد مرسي، وساعدت هذه المنح على حل ولو بشكل جزئي الأزمة الإقتصادية في مصر، فلا يوجد مبرر لهذه المنح النفطية والمساعدات في وقت الانقلاب، ولم تقدم في حكم الإخوان وكانوا الأحوج بها لتهدئت غضب الشارع المصري لوجود نقص في مشتقات البترول وغيرها. وهذا ما يؤكد على الدور الكبير والتأثير الذي لعبه النفط في رسم سياسة الكويت الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي وسياسة الدول الأخرى تجاه الأنظمة ودعمها لها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) أسيري، عبدالرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، وتحديات، المرجع السابق، ص53.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الإستثمار الخارجي والصندوق الكويتي التنموي وتأثيرهما على السياسة الخارجية الكويتية

شكلت إيرادات النفط العالية في مراحل مختلفة لدولة الكويت القدرة على القيام باستثمارات خارجية وتقديم القروض والمعونات والمنح المقدمة من الصندوق الكويتي التنموي ومدى الفاعلية التي تشكلها على سياسة الكويت الخارجية وأنشطتها المتعددة، وقد استخدمت العديد من الاستراتيجيات والتكتيكات المالية والسياسية، وكانت الاستثمارات والقروض والمنح والمساعدات والمعونات وسائل فعالة للتأثير على مجريات الأحداث في العالم العربي والإسلامي والدولي في مراحل مختلفة.

تأثرت سياسة الكويت الخارجية منذ الاستقلال ولا تزال بأهداف وطنية لا تحيد عنها وهي: (الأمن السياسي والعسكري، الأيديولوجية العربية والقيم الإسلامية، مهمة استثمار ورسالة مشاركة فائض الدولة مع الأقل ثراء من الدول العربية والعالم الثالث)، فبجانب حماية واستقرار النظام الكويتي سياسياً أمام التحديات ويتطلب ذلك التحالف مع القوى العظمى، وبناء علاقات سياسية واقتصادية ودبلوماسية مع الدول إقليمياً ودولياً، إلا أن الكويت لا تستطيع أن تعيش بعزلة عن العالم العربي، لانتمائها للهوية العربية والإسلامية في توجهاتها الخارجية، وقد اضطرت الكويت باتباع منهج يرضي الأنظمة العربية التقدمية والتقليدية في العديد من المراحل، حيث أن الكويت أقل عقائدية وأقل ارتباط أيديولوجيا من الدول الأخرى في المنطقة، وكان هدف الكويت البقاء في مركز الوسط بالمحافظة على علاقات جيدة في نطاق الأيديولوجية داخل الوطن العربي تجنباً الدخول في الصراع بين (المحافظين والتقليديين) و (القوميين والراديكاليين العرب)، ويأتي ذلك احتراماً لعقائد الآخرين وتوجهاتهم[1].

إن الفوائض المالية التي تزيد من إيرادات النفط للانفاق العام، دعت إلى ضرورة إيجاد سبل وقنوات جديدة لاستثمار تلك الفوائض وتنميتها، وأشرفت على ذلك الإدارة المالية العامة برئاسة الشيخ

([1]) أسيري، عبدالرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، وتحديات، المرجع السابق، ص 19-20.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جابر الأحمد الصباح من خلال مكتب الاستثمار الكويتي في لندن، واتخذت عدة خطوات لتنظيم مالية الدولة في عام 1960، وأهمها إنشاء الاحتياطي العام الذي يتم تمويله من فائض الميزانية، واشتمل الاحتياطي العام جميع استثمارات الدولة في الداخل والخارج.

وفي السبيعينات وبحكمة القيادة الكويتية قامت بخطوة لتنظيم الأوضاع الاستثمارية في إطار رؤية مستقبلية شاملة وهو استثمار للأجيال القادمة إذا ما نضب النفط أو تعرضت أسواقه للكساد، واستمرت الاستثمارات الكويتية حتى وقتنا الحالي في الخارج، وأصبحت من أهم مصادر الدخل القومي للبلاد بعد الصناعة النفطية، ويتمثل في نجاح الأنشطة المالية والتوظيف الاستثماري للاحتياطي العام للدولة واحتياطي الأجيال القادمة[1].

وبالمقابل وتوالي الأزمات التي مرت على دولة الكويت من دول الجوار تيقنت أهمية دور الدبلوماسية المالية، وسياسة التمويل والمعونات المالية لتحقيق أهداف الدولة السياسية، وبدا واضحاً أن الدبلوماسية المالية كانت العون في استقطاب التأييد العربي في أزماتها المتكررة مع العراق، وكسب الحلفاء لتحريرها عام 1990، وأدركت أن استغلال الأدوات والقنوات المالية والاقتصادية العديدة المتمثلة بـ (القروض، الهبات، والمنح، والمساعدة في التنمية، وغيرها) تعمل على تحقيق أهداف الدولة السياسية.

وعلى الرغم من استخدام دولة الكويت في سياستها الخارجية المنهج والمساعدات والقروض وغيرها لأهداف سياسية بالدرجة الأولى إلا أن الأهداف الإنسانية كانت المقام الثاني في مبرراتها عند إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عام 1961، وشكل هذا الصندوق عامل مساعد لبدء خروج الكويت من عزلتها والانغماس مع القضايا العربية وهمومها، حيث اتسع عمل الصندوق ليشمل الدول العربية الإسلامية ودول العالم الثالث[2].

([1]) الجمعة، حيدر حسن، خمسون عاماً من العطاء الاقتصادي، الطبعة الأولى، المكتبة المركزية، جامعة الكويت، الكويت، 2003، ص 65.

([2]) أسيري، عبد الرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، وتحديات، المرجع السابق، ص 86.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأصبحت المساعدات الإنمائية ومساعدة الدول العربية في تطوير اقتصادياتها جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية الكويتية الاستباقية، وكان لدولة الكويت دور ومساهمات في الاستقرار العالمي الملائمة مع سياستها في خلق بيئة أكثر سلاماً ولستقراراً في الأقاليم المجاورة، وتعمل على زيادة المساعدات والمنافع الانمائية الرسمية للدول المتضررة من مصادر عدم الاستقرار نتيجة للصراعات والكوارث الطبيعية، وقد دخلت الكويت بدور الوسيط في العديد من النزاعات الإقليمية (السياسة الناعمة) [1].

واتبعت دولة الكويت أسلوب موحد لقضية الأمن القومي العربي ضد الكيان الإسرائيلي، وهذا هدف موحد ومشترك في السياسة الخارجية بين العرب والمسلمين، ولم يكن هذا الهدف الرئيسي بل يكمن في الاضطرابات التي قد يخلقها دول الجوار على الأمن الداخلي، فضلاً عن تأثير الأعداد الكبيرة من المغتربين الفلسطنيين في الكويت حيث كان لهم تأثير كبير بالإضافة إلى الحقوق التي كانوا يتمتعون بها، ولم يكن بعيداً هذا التصور عن صانعي القرار في الكويت، وأصبحت المبادئ القومية والارتباطات الإسلامية يشكلان الهوية الذاتية والحضارية للكويت، وفي تضييق الفجوة الاقتصادية بين الدول الثرية والدول الفقيرة، واشتركت العقلية التجارية المنتشرة داخل القطاع الخاص مع المهمة الإنسانية، وتقديم المساعدات للدول العربية الإسلامية[2]. وعليه، فإن العامل الاقتصادي يعتبر الأساس في تشكيل الاستراتيجية الدولية والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية، نتيجة إلى ارتفاع الاعتماد المتبادل بين الدول وبين المؤسسات الدولية في اتجاه مؤسسة النظام الدولي القائم على التعاون وليس ثنائية الصراعات

([1]) Thatcher, M, Kuwait Programme on Development, Govermence and Globalisation in the Gulf States Western Policies towards sovereign wealth fund equity investments: A comparison of the UK, the EU and the US, London, (LSE) London School of Economics and Political Science, Policy Brief number1, August 2012, PP 5-8.

([2]) أسيري، عبدالرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، وتحديات، المرجع السابق، ص 20-21.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتنافس، وكانت المساعدات الاقتصادية الكويتية المتنامية إلى الخارج تنتقل أساساً من خلال العلاقات الثنائية، وأداة فعالة لتحقيق أهداف السياسة الكويتية الخارجية، وتعزيز الأمن القومي الكويتي[1].

وظهرت في مراحل مختلفة تحولات عديدة في السياسة الخارجية الكويتية نتيجة للعديد من العوامل الخارجية، ومرورها بأزمات متكررة مع دول الجوار، ويعد الاستثمار الخارجي وما يقدمه صندوق التنمية الكويتي أدوات اقتصادية قد تؤثر على السياسة الخارجية، وتتأثر بالأوضاع الدولية السياسية والاقتصادية، وسيتم التعرف في **المبحث الأول** على الهيئة العامة للاستثمار واستماراتها في الخارج، بالإضافة إلى علاقة الاستثمارات الخارجية بالسياسة الكويتية الخارجية. وسيتم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب، **المطلب الأول:** الهيئة العامة للاستثمار (أهدافها، نشأتها، وهيكلتها)؛ **المطلب الثاني:** استثماراتها في الخارج؛ **المطلب الثالث:** علاقة الاستثمارات الخارجية بالسياسة الخارجية الكويتية.

أما **المبحث الثاني** فسيتم التعرف على الصندوق الكويتي التنموي، ويشمل على مطلبين؛ **المطلب الأول:** نشأة الصندوق الكويتي التنموي (أهدافه وهيكلته)، و**المطلب الثاني:** المساعدات والمعونات التي قدمها لدول العالم والهدف منها. **والمبحث الثالث:** تأثير الصندوق الكويتي التنموي على السياسة الخارجية الكويتية، ويشتمل على مطلبين؛ **المطلب الأول:** الأبعاد البراغماتية للصندوق الكويتي التنموي والخطر العراقي، و**المطلب الثاني:** الدبلوماسية الكويتية لاستقطاب الحلفاء والمؤيدين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) المنصور، مشعل أحمد، دور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية -دراسة حالة الصندوق الكويتية للتنمية الاقتصادية العربية 1990-2011-، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2013، ص 2-3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول :الاستثمار الخارجي والصندوق الكويتي

للتنمية وتأثيرهما على السياسةالخارجية الكويتية

المطلب الأول: الهيئة العامة للاستثمار (نشأتها، هيكلتها،أهدافها)

أنشئت الهيئة العامة للإستثمار لتنمية احتياطات الدولة المالية بعد صدور قانون رقم 47 لسنة 1982 هيئة حكومية كويتية مستقلة ذات شخصية اعتبارية تلحق بوزير المالية باسم حكومة دولة الكويت ولحسابها إدارة أموال الاحتياطي العام للدولة والأموال المخصصة لاحتياطي الأجيال القادمة وغير ذلك من الأموال التي يعهد بها وزير المالية إلى الهيئة لإدارتها وتوظيفها، ومقر الهيئة في دولة الكويت، ويجوز لها أن تنشئ مكاتب في خارج دولة الكويت[1].

وقامت الكويت منذ استقلالها بإنشاء كماً هائلاً من المؤسسات المالية للقيام بأعباء الاستثمار وتنفيذ برامج الحكومة الاقتصادية، ففي 1961 أعلن عن قيام الشركة الكويتية للاستثمار KIC كمؤسسة تجارية شبه حكومية 50% حكومي و 50% خاص في لندن، وقد أنشأت هيئة الاستثمار الأولى في لندن عام 1952[2].

أما عن هيكلة هيئة الاستثمار الخارجي فإنه يتولى إدارة الهيئة مجلس الهيئة برئاسة وزير المالية وعضوية كل من وزير النفط ومحافظ البنك المركزي ووكيل وزارة المالية بحكم وظائفهم بالإضافة إلى خمسة أعضاء آخرين من الكويتيين المتخصصين في مجالات الاستثمار يعينون بمرسوم أميري لمدة أربع سنوات على أن يكون من بينهم ثلاثة على الأقل لا يتولون أية وظائف عامة، ويختار المجلس عضواً منتدباً من بين أعضائه ليقوم بالإدارة التنفيذية للهيئة[3].

([1]) جريدة كويت اليوم، العدد 1422، 1982/6/20.

([2]) The Financial Times, February 22, 1988, p18.

([3]) الجمعة، حيدر حسن، خمسون عاماً من العطاء الاقتصادي، المرجع السابق، ص72.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشمل النشاط الاستثماري للهيئة السوق الكويتي المحلّيّ والأسواق العربيّة والدوليّة من خلال مكتبها الرّئيسيّ في دولة الكويت ومكتب الاستثمار الكويتي في لندن. وتقدر أصول الهيئة عام 2008 بما يقارب 70,2 مليار دينار كويتي، وتعد الهيئة أحد أكبر صناديق الأستثمار الحكومية في العالم[1].

إن من أهداف الهيئة العامة للاستثمار الأساسية المهمة والحيوية إدارة وتنمية الاحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة بأفضل السبل الممكنة وبما يخدم سياسة الدولة المالية والاقتصادية واستراتيجتها المستقبلية، ومن ناحية أخرى تهدف في العمل على ربط تلك الاستثمارات مع القاعدة الاقتصادية في الكويت لتحقيق التكامل بينهما وتعزيز مصلحة الاقتصاد الوطني وتدعيم سبل تنميته[2].

وقد قامت الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت افتتاح مكتباً تمثيلياً في العاصمة الصينية بكين في 10 أكتوبر 2011من أجل توسيع نطاق استثماراتها في أسواق آسيا الرابحة، وهو أول مكتب تمثيلي للهيئة بعد فرعها في لندن – بريطانيا. وقام الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت بزيارة الى الصين، وتعهدت الصين والكويت بتعزيز التعاون الثنائي في مجالات الاقتصاد والتجارة والطاقة والبنية الأساسية والتمويل، ما يمهد الطريق لخطة الاستثمار للهيئة[3].

وعموماً فإن الاستثمار هو الجزء المقتطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة، وتجديدها بهدف مواجهة تزايد الطلب، وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة يكون مستعداً أيضاً لتحمل درجة معينة من المخاطر.

([1]) Reuters, Kuwait's KIA assets up 14.4 pct at $264.4 bln, Kuwait, 20 Jun, 2008, http://in.reuters.com/article/2008/06/20/kuwait-assets-idINL2037679320080620?sp=true

([2]) الجمعة، حيدر حسن، خمسون عاماً من العطاء الاقتصادي، المرجع السابق، ص71.

([3]) صحيفة الشعب اليومية أونلاين، الهيئة العامة للاستثمار في الكويت تقيم مكتباً في الصين يهدف إلى فتح أسواق آسيا، 2011/10/11، استرجع بتاريخ 2015/7/3، المصدر: http://arabic.people.com.cn/31660/7614124.html

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: استثماراتها في الخارج

بدأ الاستثمار الخارجي للكويت قبل اكتشاف البترول، وكان أهل الكويت يعملون في تجارة واستثمار أموالهم من الغوص وصيد اللؤلؤ في البلدان شرق وجنوب آسيا قبل البترول، وفي عهد انتداب البريطانيين بالكويت وظهور النفط، ومابعد الإستقلال، كان للكويت استثمارات كبيرة في بريطانيا، حتى وصل الاستثمار إلى ثلث مدخولات النفط، ووصل التوسع الاستثماري وهجه إلى حد يفوق حدود الكويت وقدرات شعبها، ذلك عندما اندمجت البنوك الخاصة مع بعض الشركات المشتركة لتأسيس بنك الكويت المتحدة في لندن UBK عام 1966[1].

وحصلت الكويت على فوائد كبيره من الاستثمارات الخارجية في عامي 1967-1968 وصلت إلى 25 مليون دينار، وانطلقت الكويت في السبعينيات إلى مضاعفة إيراداتها النفطية نحو سياسة استثمار عالية، واتسمت هذه السياسة بالمغامرة، وكانت بهدف تنوع تركيبتها الاقتصادية، وتستغل بشكل فعال مدخولات نفطها. وصلت في عامي 72-1973 إلى 60 مليون دينار، وارتفعت في عامي 86-1987 إلى 2.5 مليار دينار أو 8.9 مليار دولار، ويوازي هذا ربع الناتج القومي المحلي لعام 1986، وفي عام 1986 وصلت عوائد الاستثمار الأجنبي إلى 6.3 مليار دولار، ولأول مره تخطت عوائد الاستثمار عوائد النفط التي وصلت إلى 5.4 مليار دولار، وقدرت فوائض الكويت المالية ببداية الثمانينيات بحوالي 23% من فوائض دول الأوبك[2].

واستثمرت ثلثي الفوائض الكويتية دولياً وغالباً من خلال مكتب الاستثمار الكويتي في لندن، ووزعت معظم استثمارات الكويت ما بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة والشرق الأقصى، وبعض دول العالم الثالث، إلا أن أكثر الاستثمارات الكويتية موجودة في أوروبا والولايات المتحدة، وقامت الكويت في عام 1987 بشراء أسهم في شركة البترول البريطانية BP وهي ثالث أكبر شركة نفط في العالم نتيجة

([1]) The Financial Times, February 22, 1988, p18.

([2]) أسيري، عبدالرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، وتحديات، المرجع السابق، ص 19-20.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مناشدة حكومة بريطانيا الكويت لشراء الأسهم إنقاذاً للحكومة البريطانية[1]. وشكلت 30% إلى 35% استثمارات الكويت في الولايات المتحدة في عام 1988[2]. أما رأس المال الكويتي المستثمر في الدول النامية فلم يتجاوز 5%، لمحدودية فرص السوق فيها، وعدم الاستقرار السياسي، وتفضيلها لنظم سياسية معينة وتعزيزها لأنظمة الوضع القائم، قيد من إمكانية الاستثمارات الكويتية في دول العالم الثالث[3].

وتستثمر الكويت على نطاق واسع في أسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا واستراليا، أي على نطاق دولي في شركات عالمية مثل: شركة مرسيدس (7% من الشركة) وبنوك وفنادق ومنتجعات سياحية وغيرها، وهناك الاستثمارات الخارجيه التابعه للهيئه العامه للاستثمار، فضلاً عن استثمارات ومعاملات تجارية وجمركية[4].

وكانت الكويت مثار اهتمام العديد من الدول واستقطابها من أجل الاستثمار فيها، وقد قامت حكومة جنوب أفريقيا عام 1993 بإرسال بعثة تجارية رسمية للكويت لغرض الترويج لأسلحتها، وتم توقيع اتفاق توكيل مع أحد المستثمرين الكويتيين ليكون بداية لنشاطاتها في الخليج العربي، وبادرت الكويت لإيقاف مقاطعتها لجنوب أفريقيا، وبدء علاقات سياسية وتجارية جديدة معها. وتم فتح سفارة جنوب أفريقيا في الكويت عام 1995، وفي عام 2004 تم فتح سفارة الكويت في جنوب أفريقيا، واستثمر الرأسماليين الكويتيين في مجال الصناعة المتطورة ومناجم (لنحاس والذهب والفضة والرصاص) بتوقيع بروتوكولات بين البلدين (اتفاقية التجارة والاستثمار، ومذكرة تفاهم حول الدفاع عام 2003)، وكان من المستثمرين شركة الغنام الكويتية في جوهانسبرج، والتي دعمت بشكل كبير من قبل الحكومة الكويتية[5].

([1]) جريدة الوطن الكويتية، 1987/11/24، ص 2.

([2]) Martin and Suan Tolchin, Buying into America: How Forign Money is Changing the face of out Nationm, New York: Times Books, 1988, p 7.

([3]) Hunter, Shireen, OPEC and the Third orld, P75.

([4]) العنزي، عدنان عبد الله، آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية، المرجع السابق، ص 120-122.

([5]) خميس، خلود محمد، السياسة الخارجية المعاصرة لجمهورية جنوب أفريقيا تجاه دول الخليج العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد (48)، جامعة بغداد، د. ت، ص 147-148

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تحديد أهم الاستثمارات الكويتية في العالم بالشكل التالي[1]:

- الكويت: صناديق استثمارية متنوعة – بما يقارب 350 مليون دينار كويتي.
- سويسرا: سلسلة فنادق Victoria–Jungfrau Collection – نسبة الملكية 23.81%.
- البحرين: المجموعة العربية للتأمين – نسبة الملكية 12.35%.
- الأردن: شركة مناجم الفوسفات الأردنية – نسبة الملكية 9.3%.
- ألمانيا: شركة الصناعات GEA Group – نسبة الملكية 7.9%.
- ألمانيا: دايملر بنز – نسبة الملكية 7.6%.
- الولايات المتحدة: سيتي غروب – نسبة الملكية 6%.
- الولايات المتحدة: ميريل لينش – نسبة الملكية 4.8%.
- المملكة المتحدة: بي بي – نسبة الملكية 1.75%.

أما الشركات المملوكة للهيئة فهي:

- المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية.
- الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا.
- سينت مارتنس – (St Martins) تعتبر الذراع الاستمارية للهيئة في أوروبا وأستراليا ويقع مقرها في لندن.

ويضم سوق الكويت للأوراق المالية الذي يعد أقدم الأسواق المالية وثاني أكبر سوق من حيث القيمة السوية في منطقة الخليج العربي، 99 شركة استثمارية كويتية. وبلغت قيمة استثمارات الشركات الكويتية في يناير 2009 حوالي 20.8 مليار دينار كويتي، وكان قطاع الاستثمار أكبر المتضررين من الأزمة المالية العالمية حيث قدرت خسائر القطاع بين أغسطس 2008 ويناير 2009 بـ 9.2 مليار

(1) Reuters, Kuwait's KIA assets up 14.4 pct at $264.4 bln, Kuwait, 20 Jun, 2008, http://in.reuters.com/article/2008/06/20/kuwait-assets-idINL2037679320080620?sp=true

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دينار كويتي. ولا يقتصر عمل الشركات الكويتية على العمل في سوق الكويت فقط بل يمتد عملها إلى الدول العربية والأجنبية، فعلى سبيل المثال، تبلغ قيمة استثمارات الشركات الكويتية على المستوى الإقليمي العربي في مصر حوالي 3 مليارات جنيه مصري، وفي الأردن 8 مليارات دولار، وفي سوريا 6 مليارات دولار، ولبنان 1.8مليار دولار. ويظهر كذلك أن الكويت على مر الزمن استخدمت عائدات النفط لتحقيق استثمارات أجنبية ضخمة[1].

وعلى الرغم من وجود محاولات لتنويع مصادر الدخل، وأعلاها بعد النفط الاستثمارات الخارجية، إلا أن مساهمة القطاعات غير النفطية لم تتجاوز 9%. بأفضل حال- منذ عام 2004، ويضع تصنيف ستاندرد أند بورز الكويت في أقل مراتب التنويع الاقتصادي، حيث تعتبر الكويت أكثر اقتصاد في الشرق الأوسط يعتمد على النفط باستثناء العراق، ويضع هذا الاعتماد الكبير على مداخيل النفط في الاقتصاد الكويتي عرضة للتذبذب حسب أسعار النفط العالمية ومعرض للتباطؤ متى ما انخفضت أسعار النفط. وقد تأثرت الكويت كسائر الدول بآثار الأزمة المالية العالمية عام 2008. وتأثر قطاع شركات الاستثمار بشكل كبير نتيجة لفقدان الثقة والعامل النفسي لدى المستثمرين، وعانت بعض شركات الاستثمار عندما بدأت مطالبة بعض البنوك العالمية بالتسديد المبكر لبعض القروض قصيرة الأجل ورفض التجديد لها[2].

إلا أن الكويت عملت على الاستثمار والخروج من الأزمة في انتهاج سياسة اقتصادية لاستثمار واسع النطاق ضمن استراتيجية تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية من خلال دبلوماسيتها، وقد نجحت في الخروج من ضائقة الأزمة الاقتصادية العالمية، ونجحت في جعل الاستثمار الخارجي رافد موازي لمدخولات النفط.

([1]) البغيلي، محمد، نظرة عامة على اقتصاد الكويت، 2012، استرجع بتاريخ 2015/6/17، المصدر: http://kuwaitona.net/index.php/kuwait2/economy

([2]) المرجع نفسه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واحتلت الكويت المرتبة الأولى عربياً في قائمة الاستثمارات الخارجية، وذلك وفقاً لتقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" لعام 2013. وبلغ حجم استثمارات الكويت في الخارج 8.377 مليار دولار، لتحتل المركز الأول عربياً[1].

واحتلت أيضاً المركز الأول شرق أوسطياً والسابعة عالمياً في قائمة الدول الأكثر استثماراً في الخارج، وذلك وفق تقرير أممي للاستثمار العالمي لعام 2015. وتعد الكويت الأولى في قائمة الدول الأكثر استثماراً في إقليم غرب آسيا لعام 2014 للعام الثاني على التوالي، بحجم استثمارات يصل إلى 13 مليار دولار. وتؤكد هذه النتيجة حيوية الاقتصاد الكويتي والدور الذي تضطلع به الاستثمارات الكويتية في الخارج في تنمية الحياة الاقتصادية. وقد احتل الصندوق السيادي الكويتي المرتبة السادسة بين الصناديق الاستثمارية على مستوى العالم بأصول تقدّر بأكثر من 386 مليار دولار[2].

إن الاستثمارات الكويتية طالت خمسة وأربعون دولة على مستوى العالم، وهناك دول حصلت على حصة الأسد في الاستثمارات الخارجية للكويت، والتي تتوزع، حسب تقرير وزارة المالية؛ بالمملكة المتحدة، فرنسا، الولايات المتحدة الأميركية، النرويج، سويسرا، مصر، لبنان، تونس، ألمانيا، ويتشارك القطاع العام والخاص في القيام باستثمارات خارجية. وتتوزع الأخيرة بين قطاعات عديدة وأهمها القطاع النفطي، المصرفي والعقاري.

كذلك ينشط رجال الأعمال الكويتيون في المشاريع التجارية العالمية. إن الشراكات الكبرى التي تبرمها هيئة الاستثمار الكويتية تساعد على تنمية أصولها المالية، في حين تساعد شركات القطاع الخاص على زيادة إيراداتها المالية، ونسبة أرباحها السنوية، وأن 45% من أرباح بعض الشركات تأتي من خلال أصولها وفروعها الخارجية، ما يظهر الأهمية الكبيرة التي توليها هذه الشركات لهذا الموضوع. وقد ساهم

([1]) الكويت الأولى عربياً في حجم الاستثمارات الخارجية. موقع RT، 2014/6/27، استرجع بتاريخ 2015/6/13، المصدر: http://arabic.rt.com/news/750793-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/

([2]) الكويت-صحيفة رأي اليوم، الكويت السابعة عالمياً في الاستثمارات الخارجية الأجنبية، 24 يونيو 2015، نقلاً عن وكالة الأنباء الكويتية (كونا).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمار الخارجي في السنوات الماضية في رفع سمعة الكويت المالية في العالم. وتعتمد الهيئة العامة للاستثمار في الآونة الأخيرة على سياسة توسّعية عبر الخروج من السوق المحلية وزيادة حصصها وأصولها خارج الكويت. وسعت الهيئة لبيع حصصها في بعض الشركات المحلية، كبيت التمويل الكويتي وزين وشركة معرض الكويت الدولي، ورفع استثماراتها وعدد أسهمها في بعض المشاريع اللندنية[1].

ونمت استثمارات الكويت الخارجية بنسبة 30% في نهاية النصف الأول من العام 2014، أي بنحو 90 مليار دولار عن نهاية العام 2013، وأن القيمة الإجمالية لاستثمارات القطاع الحكومي في الخارج تصل إلى نحو 386 مليار دولار. وتشكل استثمارات القطاع النفطي نحو 31% من إجمالي الاستثمارات الخارجية، وتتمثل في شركات الكويت للاستكشافات البترولية وإيكويت ومؤسسة البترول لديها شركات تابعة وفروعاً في عدد كبير من الدول. كما تشغّل بعض محطات الوقود في عدد من الولايات الأميركية بموجب عقد يمتد لنحو 15 سنة قابلة للتجديد. فضلاً عن نمو استثمارات القطاع الخاص الكويتي في الدول الخليجية الأخرى بنحو 9 مليارات دولار خلال عام 2014، لتحتل المرتبة الأولى عربياً في الاستثمار داخل المنطقة، بالإضافة إلى أن قيمة الاستثمارات العقارية الكويتية الجديدة في إمارة دبي وحدها وصلت إلى 900 مليون درهم[2].

أما عن المصارف الكويتية، كبنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي، "بيتك"، و"برقان" و"الأهلي"، تستثمر نحو 50 مليون دولار سنوياً في افتتاح فروع لها في لبنان ومصر وتونس وفرنسا وبريطانيا، كما أن الشركات العقارية بدأت تعمل على عقد شراكات وبناء مشاريع في تركيا في ظل الإقبال الكبير على الاستثمار وشراء العقارات فيها. ونمت الاستثمارات العقارية للشركات الكويتية خارج الكويت بنسبة 31% عام 2014، وتركز في استثماراتها على أسواق لندن ودبي وتركيا، وتبلغ القيمة الإجمالية

([1]) إبراهيم، أسامة، الاستثمارات الكويتية تطال 45 دولة، موقع العربي الجديد، 2014، استرجع بتاريخ 2015/7/2، المصدر: http://www.alaraby.co.uk/supplements/2014/11/19/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84-45-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

([2])عبد الجواد، حسام، ارتفاع الاستثمارات الكويتية بالخارج، صحيفة الرأي اليوم، 24 يونيو 2014.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لهذه الاستثمارات نحو 230 مليون دينار أي ما يعادل 690 مليون دولار تقريباً. وهذه الاستثمارات، توفر عائداً يراوح بين 10 و45% سنوياً للشركات من قيمة المشاريع، مما يساعدها على زيادة إيراداتها وحقوق مساهميها[1].

إن الفرق بين الاستثمار الرسمي والخاص، أن **الاستثمار الرسمي** يأتي من فائض مدخولات النفط وتابع لهيئة الاستثمار حيث يعتبر المال العام، ويتم استغلاله في استثمارات خارجية في دول صديقة، ودول حليفه من أجل الاستفادة منها وتحقيق ورافد ومدخولات أخرى غير النفط للدولة، وصون حقوق الأجيال القادمة في استثمار أموال مخصصة لصندوق الأجيال مقتطعه من مدخولات النفط، وتشغيلها في الاستثمارات الخارجية المختلفة، أما **الاستثمار الخاص** فهو يتمثل في رجال الأعمال الكويتيين الذين يجدون في البيئة الخارجية مجال للاستثمار أفضل من الاستثمارات الداخلية في الكويت، وتأتي الأسباب عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في الداخل واستبدال الكويت بدول أخرى نتيجة إلى ترهل القطاع العام بمؤسساته، وبيروقراطية أدى إلى هروب رؤوس الأموال إلى بيئات جاذبة في دول متعددة، لا يوجد فيها الكثير من الميزات الموجود في الكويت، ولكنها تتميز عن الكويت بالتسهيلات المقدمة لرجال الأعمال والقوانين التي تشرع خصيصاً من أجلهم، وقصور التشريعات الكويتية التي تتماشى مع متطلبات النهضة الاقتصادية الحقيقية، مع تفعيل ما يلزم هذه القوانين من تسهيلات اقتصادية جاذبة للاستثمار، والاستثمارات الخارجية للقطاع الخاص أثبت أن رجال الأعمال الكويتيين قادرين على الإنتاجية وتحقيق مستويات عالية من الربحية في أصعب الظروف من خلال النجاحات التي يحققونها خارج الكويت على المستويين الإقليمي والعالمي. وأشار مسؤول كويتي أن طول الدورة المستندية وصعوبة الحصول على

(1) إبراهيم، أسامة، الاستثمارات الكويتية تطال 45 دولة، موقع العربي الجديد، المرجع السابق، المصدر:
http://www.alaraby.co.uk/supplements/2014/11/19/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84-45-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تراخيص وراء هجرة رؤوس الأموال المحلية بشكل كبير، وضرورة تعديل القوانين لتحفيز المستثمر المحلي وجذب نظيره الأجنبي، وهذه من أسباب خروج أموال طائلة للاستثمار في الخارج[1].

إن معطيات الواقع الاقتصادي تُبرز الحاجة إلى توجيه وتكريس اهتمامات السياسة المالية – كونها أحد أبرز روافد السياسة الاقتصادية للدولة– نحو اتخاذ إجراءات تنفيذية تكفل تنويع الاقتصاد الوطني، وتعزيز دور القطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي المُستدام، وفي ضوء الرؤية الإستراتيجية التنموية للدولة، بالتزامن مع إيجاد صياغات جديدة ومتطورة للمعالجات الإدارية لجميع الأنشطة الاستثمارية والمالية والاقتصادية. الأمر الذي يتطلب العمل على تطوير منظومة التشريعات ذات الصلة بالشأن الاقتصادي، الذي يكفل تهيئة المناخ الاستثماري وتعزيز الجاذبية الاستثمارية للاقتصاد الكويتي، وكذلك ما يرتبط بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمختلف أشكالها[2].

وبذلك فإن جهود الإصلاح يجب أن تسير على محورين متوازيين رئيسيين، حيث ينصب المحور الأول على الارتقاء بمستوى الإدارة الاقتصادية، وبما يدعم القطاع الخاص ويعمل على تعزيز دوره ومشاركته في دفع عجلة النشاط الاقتصادي. أما المحور الثاني، فيرتكز على دفع جهود الإصلاح المالي والعمل على زيادة مرونة الموازنة العامة على جانبي الإيرادات والمصروفات، من خلال تنمية الايرادات غير النفطية، والحد من تنامي المصروفات العامة الجارية.

وبهذا الخصوص أخذت وزارة المالية عدة خطوات تتمثل بالتعاون مع البنك الدولى أعدت برنامجاً لإصلاح الإدارة المالية للدولة على النحو الذى يهدف إلى تعبئة الموارد المالية بصورة كفؤة، والتخصيص الأمثل لها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لمنهجية واضحة تسهم فى ضبط وترشيد الانفاق العام وتقدير التكلفة الحقيقية للأعمال المدرجة فى خطة الجهات الحكومية المختلفة

([1])عبد الجواد، حسام، ارتفاع الاستثمارات الكويتية بالخارج في 2013، صحيفة رأي اليوم، الأناضول، 24 يونيو 2014.

([2])وزارة المالية، نعمل أن نكون منظمة حكومية عصرية، أكثر احترافية، كلمة وزير المالية/ أنس خالد الصالح أمام المؤتمر الذي تنظمة منظمة اليورو موني، المصدر: http://www.mof.gov.kw/theMOFNews/MOFNewsDisplay.aspx?NewsID=785

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بما يسهم فى تعظيم المردود من الانفاق العام للدولة، وكذلك إعادة هيكلة الميزانية وفقاً للاقتصاد الكلى وتطبيق المعايير والمؤشرات المعتمدة دولياً فى نظم الادارة المالية العامة[1].

ان العلاقات الاقتصادية بين الاردن ودولة الكويت هي علاقات تاريخية متينة حيث تعتبر دولة الكويت من اكثر الدول التي لديها استثمارات في المملكة حيث يقدر حجم الاستثمار الكويتي نحو 12 مليار دولار في جميع القطاعات وخاصة في قطاع الاتصالات والبنوك والصناعات الاستخراجية والعقار والنقل. وقد افتتح الأردن مكتب تشجيع الاستثمار في الكويت قبل عدة أعوام من خلال تسليط الضوء على مناخ الاستثمار في المملكة والمزايا الممنوحة للمستثمرين حيث يعتبر لبنة مهمة لتفعيل التعاون الاقتصادي بين البلدين وتعريف رجال الأعمال بمجالات الاستثمار المتاحة والتطورات التي تمت خلال الأعوام الماضية. فالاستثمار الكويتي الرسمي يأتي من هيئة الاستثمار مباشرة، أما استثمار القطاع الخاص يأتي من البيئة الجاذبة التي تقدمه الدولة ومن خلال مكاتب تشجيع الاستثمار. والعلاقات الأردنية الكويتية علاقات جوار وصداقة قديمة نالها التوتر فترة الغزو، وبعد خروج الكويت من عزلتها عادت لتوطد العلاقات بينها وبين الأردن والصداقة تأتي أولاً بين الكويت والأردن. وتأتي الكويت في المرتبة الثالثة من الاستثمار الأجنبي بملكية الأوراق المالية للعام 2014[2].

وعليه، وترى الدراسة أن استثمارات دولة الكويت تنتشر على مستوى العالم، وبشكل مركز في العالم الغربي والولايات المتحدة واستراليا، وفي آسيا وأفريقيا، وتشكل الاستثمارات الخارجية في العالم الثالث نسبة ضئيلة بسبب الأوضاع الغير مستقرة فيها، ويمثل قطاع الاستثمار في مراحل مختلفة رافد موازي لمدخولات النفط، ويمكن أن يعتمد عليه في الانفاق العام، والادخار لأجيال المستقبل، ولابد من تعزيز المشاركة الفعالة بين الاستثمار العام والخاص من أجل تنويع الاقتصاد الوطني، وتعزيز دور

([1])وزارة المالية، نعمل أن نكون منظمة حكومية عصرية، أكثر احترافية، كلمة وزير المالية/ أنس خالد الصالح أمام المؤتمر الذي تنظمة منظمة اليورو موني، المصدر: http://www.mof.gov.kw/theMOFNews/MOFNewsDisplay.aspx?NewsID=785

([2])صحيفة الرأي الأردنية، الكويت من أكبر الدول الداعمة للاقتصاد الوطني عبر المنح أو الإقراض من الصندوق الكويتي للتنمية، إقتصاد، 2015/2/24.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي المُستدام، ويلاحظ أن الدول التي تستثمر الكويت فيها أموالها هي دول صديقة ومستقرة سياسياً كبيئة استثمارية جاذبة تسهل عملية الاستثمار من خلال قوانينها وتشريعاتها الميسرة، وبعض الدول ترتبط مع الكويت بتاريخ قديم ضمن علاقة الصداقة في التجارة والاستثمار كبريطانيا والهند والأردن، بالإضافة إلى أن الكويت بعد الأزمات التي وقعت فيها مع دول الجوار على وجه الخصوص الغزو وما بعد التحرير، عملت على استخدام الاستثمار كأداة في سياستها الخارجية لكسب الصداقة والتحالفات كالولايات المتحدة ومصر واستراليا وفرنسا وغيرها.

ومبدأ الكويت في سياستها الخارجية التعاون مع مختلف دول العالم ضمن إطار علاقات الإخوة والصداقة بين الدول والشعوب.

المطلب الثالث: علاقة الاستثمارات الخارجية بالسياسة الخارجية الكويتية

يرتبط الاستثمار الكويتي منذ القدم في الغوص والسفر، وانتشرت الاستثمارات الكويتية سواء منها الحكومية أو المشتركة إلى أرجاء المعمورة قاطبة، ونتيجة لزيادة حجم الاستثمارات الكويتية ووجود حصة للحكومة في القطاع الخاص والمشترك، فإن من الصعب وضع حد فاصل بين الاستثمارات الحكومية والخاص. ورغم أن السلوك الاستثماري الكويتي كان مدفوعاً بمعايير سياسية واقتصادية، فإن العوامل الاقتصادية غالباً ما فاقت العوامل السياسية[1].

ويمكن تفسير الأسباب والدوافع التاريخية للاستثمار الخارجي الكويتي مع البيئة البعيدة في الحاجة للهرب من الظروف العدائية والتهديدات التي كانت تواجه الكويتيين من حصار وعدوانية الذي فاق احتمال الشعب، وكانت هناك ما قبل النفط علاقات تجارية واستثمار والتبادل الثقافي مع المناطق النائية في شرق وجنوب آسيا وشرق أفريقيا وسيلة الاستمرار والتفاعل مع المجتمعات الأخرى، وأصبحت العقلية الكويتية

([1]) Richard, P. Matiion, OPEC: Investments and the International Financial System, Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1985, p 120.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متفتحه ومتجددة ومرنة، ويميل المجتمع الكويتي للتأثير والتأثر بالمجتمعات الأخرى بقيمها وعاداتها المختلفة[1].

وارتبط الاستثمار الكويتي بعد النفط على المستوى الدولي بعلاقات سياسية واقتصادية قوية لأهداف عديدة، وقد حافظت الكويت على هذه العلاقات المتعددة الأبعاد مع بريطانيا بناء على الإلتزامات البريطانية القانونية تجاه الكويت؛ وقبل الاستقلال كان هناك معاهدة بين الكويت وبريطانيا، واستثمر شيخ الكويت مئات الملايين من الجنيهات في بورصة لندن، ليصبح بذلك أكبر مستثمر فردي في السوق، ووصلت في الخمسينات استماراته الخاصة حوالي 90 مليون جنيه استرليني بلندن، وشجعت حكومة بريطانيا حاكم الكويت على استثمار ثلث فوائض الكويت المالية السنوية في بريطانيا، وفي عام 1961 أصبحت ممتلكات الحاكم تقارب 16% من مجموع السيولة في الجنيه الاسترليني وارتبطت عملت الكويت الجديدة (الدينار) بالجنيه الاسترليني[2].

وكان هذا الارتباط بين الكويت وبريطانيا نتيجة لحاجة الكويت لدول حامية لأمنها من دول الجوار، وللحفاظ على استقرارها الداخلي والخارجي لضعف قوتها العسكرية، وصغر حجم مساحتها الجغرافية، وقلة عدد سكانها أمام الوافدين بمختلف الجنسيات، وموقعها الاستراتيجي المطل على الخليج العربي، ودول الجوار التي من أهمها السعودية والعراق، وإيران المطلة على الجانب الشرقي للخليج، والثروة النفطية التي تملكها، فالكويت تملك موقع جيوسياسي له أهميته في المنطقة.

وترتبط استثمارات الكويت على مستوى الشرق الأوسط بالهوية العربية الإسلامية، والشعور بالانتماء للأمة بعد أن ساهمت الدول العربية في فض النزاع بين الكويت والعراق عام 1961 في خروج الكويت من عزلتها، وكان للرئيس عبد الناصر تأثير على الدول العربية في قبول الكويت في الجامعة العربية، وأزمتها الثانية مع العراق عام 1963 وأصبحت سياسة الكويت ومدخولات النفط متداخلة مع

([1]) الصرعاوي، عبد العزيز عبد الله، دراسات في الشؤون الاجتماعية والعمالية، الكويت، مطبعة الحكومة، 1965، ص 35.

([2]) دوكاس، مارثا، أزمة الكويت، المرجع السابق، ص 14.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات العربية المشتركة، وتعد الاستثمارات الكويتية أداة رئيسة في سياستها الخارجية حيث أخذت دبلوماسية الدينار تأخذ شكلاً مؤثراً، فضلاً عن هدف الكويت لاستثمار مدخولات النفط في مشروعات التنمية في العالم العربي ثمن في مساعدة العرب لها ضد التهديدات العراقية[1].

ومن هنا تبرز الدلالات القومية في السلوك السياسي الخارجي للكويت، ويتمثل في اتصالاتها الواسعة وتعاونها مع العالمين العربي والإسلامي، وتندرج اقتصاديات الكويت لمصادرها المتنوعة من البترول وفوائضه المالية، والذي دفع الكويت لإنشاء مؤسسات حكومية وخاصة من أجل الاستثمار داخل الدول العربية والإسلامية والعالم الثالث، فضلاً عن استثماراتها الخارجية في أوروبا والولايات المتحدة وغيرها من دول العالم بشكل كبير، والكويت تمتلك عوامل جذب عديدة منها الموقع الجيواستراتيجي ومصادر الطاقة الطبيعية وعوائد النفط العالية والاستثمارات الخارجية، وتستخدم الكويت الاستثمارات الخارجية كأداة في سياستها الخارجية والتي هي عبارة عن ردود فعل تثأر من أحداث ومؤثرات ومنبهات خارج حدود الدولة، لذلك فإن نسق ومجال التصرفات والتحركات لصناع القرار السياسي محدودة نسبياً، وتسعى لتحقيق طموح جيرانها المقربين وأن تتأقلم وتكيف دوافعها على هذا المنحى[2].

إن أهداف لدولة الخارجية متعددة ومتداخلة على الرغم من أن أمن البلاد واستقراره واستمرارية النظام الحاكم في السلطة هما الهدفان الأساسيان في الدرجة الأولى، ومطلب وطني، والاحساس القومي والميول الإسلامية والرسالة الإنسانية والعقلية التجارية طغت على صناع القرار السياسي، وميزت تصرفات الكويت الخارجية، ومن ثم بدأت الكويت بأخذ المبادرة بنجاح لإعادة توزيع ثروتها للدول المجاورة وعلى المستوى الإقليمي والدولي، ووجدت الحاجة لتوزيع فائض النفط والاستثمار العالمي في وقت واحد

([1]) The New York Times, July 25, 1961, p5.

([2]) أسيري، عبدالرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، وتحديات، المرجع السابق، ص22، 49.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كأداة غير مباشرة لسياستها الخارجية، فالكويت دولة صغيرة ولديها عدد غير محدود من الوسائل لتحقيق أهدافها السياسية، لذلك أصبحت القنوات المالية وسيلة فعالة لتحقيق أهداف الدولة الخارجية[1].

وقد وظفت الكويت الاستثمار كأداة سياسية واقتصادية لتحقيق أهداف محددة، كقناة أخرى يعتمد عليها في المدخولات بدلاً من الاعتماد الكلي على مدخولات النفط، وتستخدم لتعزيز علاقاتها الدولية ودول الجوار، وتفعيل صداقات إقليمية ودولية، بالإضافة إلى تعزيز مكانتها في المحافل الدولية للحفاظ على كيانها ووجودها[2].

ورغم كل الجهود الاستثمارية التي بذلتها الكويت منذ استقلالها، إلا أنها شهدت أزمة فاقت كل الاحتمالات مع جارتها العراق، والتي لم تتوقع أن تنقلب التهديدات إلى احتلال، وكان مفاجئاً للعالم بأسره في غزو العراق للكويت عام 1990، والذي صاحبه تغيرات جذرية على احتياطات الدولة المالية واستدعى الأمر إلى النظر باستراتيجية جديدة تتسم بالمرونة والحرفية والقدرة على التغيير على كافة المستجدات التي تطرأ في ظل المتغيرات المتسارعة على الأسواق العالمية، وكان الغزو له أثار مدمرة على الموارد الاقتصادية وعلى القدرات الإنتاجية لمختلف القطاعات الإقتصادية، فضلاً عن تعطيل أنشطة الخدمات الأساسية في البلاد وفقدانها للبنية التحتية لفترة طويلة[3].

وأعطت سياسة الكويت الخارجية المتوازنة في العلاقات الدولية لها وزناً دولياً ظهرت أثاره في الغزو العراقي للكويت، حيث هب العالم لنصرته على الرغم من التناقضات والاختلافات الأيديولوجية والسياسية بين الدول لتحريرها، فالكويت لها استثمارات عديدة في مقدمة الدول العالمية، وكان الغزو يشكل خطر على مصالح الدول المستفيدة من ثروات الكويت، واستثماراتها في الخارج والذي له ثقل ومكانة

([1]) أسيري، عبدالرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، وتحديات، المرجع السابق، ص 22، 49، 53-54.

([2]) العنزي، عدنان عبد الله، آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية، المرجع السابق، ص 120-122.

([3]) الهيئة العامة للاستثمار، دعامة الحاضر والمستقبل، 1995.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولية، فكان لابد من إنهاء الاحتلال العراقي عسكرياً، حفاظاً على تلك المصالح للدول الكبرى كالولايات المتحدة والعالم الغربي وأمن الكيان الاسرائيلي، وأمن الخليج العربي في المنطقة[1].

وبعد التحرير عام 1991 اعتمدت الكويت على عملية التأسيس والتعمير ما بعد الغزو خلال زمن قياسي إلى إعادة البناء على استثماراتها الخارجية وبشكل خاص على احتياطي الأجيال القادمة، والذي أدى إلى تقليص تلك الاستثمارات من جهة، وتغير التوازن في تركيبة الأصول لتلك الاستثمارات، وفي عام 1993 بدت ملامح الاستقرار بمعدلات مماثلة لما قبل الغزو العراقي، مما أتاح للهيئة العامة للاستثمار أن تراجع استراتيجيتها في ضوء المستجدات والتطورات التي مرت بها استثماراتها والتي مر بها الاقتصاد العالمي، ولتحقيق هذا الغرض شكلت فريقاً متخصصاً لمراجعة الاستراتيجية الاستثمارية، ووضع التصور المناسب لاستراتيجية جديدة تستجيب لاحتياجات المرحلة الراهنة وتلبي متطلبات واحتياجيات المستقبل، وتبقى أهداف الاستراتيجية الجديدة مماثلة للأهداف المرسومة للهيئة في قانون إنشائها ومنسجمة مع الفلسفة التي كانت وراء إنشائها، وكان من أهم ما تضمنته الاستراتيجية الجديدة ضرورة الاهتمام بتطوير وتدريب الكوادر الوطنية في مجالات الاستثمار المتنوعة حتى يتسنى للهيئة لعب دورها الرائد في تطوير وتنمية الجهاز المالي الوطني ومؤسساته المختلفة، وفتح مكاتب إقليمية للهيئة كبيئة للاستثمار الناجح، وأسواق استثمارية واعدة[2].

وقامت الكويت بترتيب أولوياتها تجاه العالم الخارجي، وإعادة العلاقات مع الدول والتغيير في نمط السياسية الخارجية نتيجة للتغيرات الإقليمية والدولية، وعلى وجه الخصوص أحداث 11 سبتمبر 2001، وما أحدثته من قلاقل في المنطقة العربية والإسلامية، وظهور النظام العالمي الجديد وحربه على الإرهاب، وإرساء الديمقراطية، وقد خرجت أنظمة من حكمها، الأمر الذي جعل الكويت العودة إلى تجديد العلاقات مع

(1) التميمي، عبد المالك خلف، المجتمع المدني في الكويت منذ الاستقلال إلى الاحتلال (1961-1990)، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 2008، 13.

(2) الجمعة، حيدر حسن، خمسون عاماً من العطاء الاقتصادي، المرجع السابق، ص 73-75.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول العربية، وتعزيزها، وضمان أمنها واستقرارها وأمن الخليج العربي ضمن الحلف مع القوى العظمى، وفي نفس الوقت ترهيب للدول العربية[1].

وبدا واضحاً أثر ما بعد الغزو على استثمار فوائض مدخولات الكويت في العديد من المشاريع في الدول العربية؛ والذي يأخذ طابع سياسي أكثر من عائد تجاري وعلى وجه الخصوص الدول العربية التي ساندتها في تحريرها من الغزو العراقي عام 1990، وغالباً الاستثمارات في الوطن العربي تتشكل من احتياطي الدولة العام، وتسعى الكويت في تعزيز سياستها الخارجية لدعم مواقفها في الخارج لحمايتها من التهديدات الخارجية، وكانت للدول الأجنبية وخاصة التي شاركت بالتحرير نصيب الأسد في الاستثمارات الخرجية من احتياطي الأجيال القادمة، فضلاً عن أن هذه الاستثمارات تخدم كرافد لتغطية ميزانية الدولة أو عجزها، كذلك عنصر أمان مالي واجتماعي مستقبلي[2].

ومن هذا المنطلق عززت الكويت دورها الريادي في الوطن العربي والإسلامي، وأطلقت دبلوماسيتها كإثبات لوجودها، ومكانتها الدولية، حيث يصب الحضور الاستثماري الكويتي المتميز في الخارج في زيادة النفوذ الاقتصادي الكويتي إقليمياً وعربياً ودولياً. وضرورة الاستمرار في هذا النهج والاستفادة من هذه المكانة الاقتصادية العالمية المتميزة لتكون رديفاً لتوجهات السياسة الخارجية الكويتية[3]. وتعتمد الكويت على الاستثمار الخارجي لزيادة إيراداتها السنوية، وتسعى لمد شبكات استثمارية في دول العالم لتعزيز موقعها على الخارطة التجارية العالمية[4].

([1]) عبد الرحيم، عبد الله، الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، 2012، ص 67-68.

([2]) أسيري، عبدالرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، وتحديات، المرجع السابق، ص117-119.

([3]) الكويت-صحيفة رأي اليوم، الكويت السابعة عالمياً في الاستثمارات الخارجية الأجنبية، 24 يونيو 2015، نقلاً عن وكالة الأنباء الكويتية (كونا).

([4]) إبراهيم، أسامة، الاستثمارات الكويتية تطال 45 دولة، موقع العربي الجديد، المرجع السابق، المصدر: http://www.alaraby.co.uk/supplements/2014/11/19/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84-45-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، شكلت مراحل عديدة في تاريخ الكويت تحولات عديدة في سياستها الخارجية، وكان للاستثمار الخارجي أثر سياسي واقتصادي، **فاقتصادياً** تمكنت الكويت إيجاد مدخول آخر يوازي مدخولات النفط، من خلال الاستثمار الخارجي في الدول الصديقة، أو في توطيد علاقات مع دول مستقرة، وأمن أموالها المستثمرة في الدول التي تنعم بالاستقرار بنسبة كبيرة، كبيئة جاذبة، أما **سياسياً**، فقد تمثل في توطيد علاقاتها الدولية، وتكوين الصداقات الإقليمية والدولية، والعمل ضمن سياسة خارجية متوازنة منفتحة ومرنة، تعمل على تفعيل دبلوماسية سياسية واقتصادية من أجل المحافظة على مكانتها في المحافل الدولية، وأمنها واستقرارها من تهديدات دول الجوار، وقد شكلت سياسة الكويت الخارجية تحالفات دولية كالولايات المتحدة والدول الغربية وشرق وجنوب أسيا وأفريقيا، والعالم الثالث. وكان نصيب هذه الدول للاستثمار المالي الخارجي عالي جداً، وشكل الاستثمار الخارجي أداة اقتصادية وكان له أثر على سياسية الكويت الخارجية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

الصندوق الكويتي التنموي

سيتناول المبحث الحالي مطلبين؛ **المطلب الأول:** نشأة الصندوق الكويتي التنموي (أهدافه وهيكلته)، و**المطلب الثاني:** المساعدات والمعونات التي قدمها لدول العالم والهدف منها.

المطلب الأول: نشأة الصندوق الكويتي التنموي (أهدافه وهيكلته)

يعتبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إحدى المؤسسات العامة لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة، أنشئ الصندوق في 31 ديسمبر 1961 برأس مال قدره (50) مليون دينار، وقد تم إنشاؤه بعد استقلالها من خلال زيارة فريق مالي كويتي للسعودية ومصر وليبيا والسودان وتونس والأردن والمغرب ولبنان. وقد رأى وزير المالية الشيخ جابر الأحمد الصباح الحاجة إلى المساهمة فوراً في واجبات العالم المدنية تجاه الدول الفقيرة، وأنشئ الصندوق في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح[1].

وبدأ الصندوق عمله من منطلقات اقتصادية، ولاعتبارات إنسانية على حد السواء، ومساعدة الدول النامية في تمويل برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وتطور رأس مال الصندوق في السبعينيات وأصبح من 200 مليون إلى 1000 دينار كويتي عام 1974 وذلك بإجراء تعديل قانون الصندوق في رفع رأس المال، وبالمقابل اتسع عمل الصندوق ليشمل الدول الإسلامية ودول العالم الثالث، فضلاً عن الدول العربية[2]، والذي أسس صندوق التنمية للوقوف بالدرجة الأولى مع الدول العربية لشعورها القومي العربي لدول المنطقة، وتعزيز أواصر العاون والصداقة بين دولة الكويت وتلك الدول بما يتفق مع

([1]) وزارة الخارجية، الصندوق الكويتي للتنمية، الموقع الرسمي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، 2015، المصدر: http://www.mofa.gov.kw/Ar/Economy/Pages/Kuwaiti-development-fund.aspx

([2]) الزيد، سارة عبد اللطيف، المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية (1961-2012)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، عمان، جامعة الشرق الأوسط، ص 35.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصالح العليا لدولة الكويت، ويخدم سياستها الخارجية إقليمياً ودولياً، وقد توسع نشاط الصندوق إلى أن وصل إلى سائر العالم الإسلامي والعالم الثالث [1].

وتطور الصندوق وتنامى دوره في الثمانينات لاستشعار الكويت لدوره وأهميته وقامت بزيادة رأس مال الصندوق إلى 2000 مليون دينار لتشمل عملياته آنذاك 14 بلداً عربياً و 24 بلداً أفريقياً و 13 بلداً آسيوياً فضلاً عن عملياته في قبرص ومالطا وغينيا وبابوا. أما في التسعينيات فكانت مرحلة جهد يتحدى العدوان، ولم يتوقف الصندوق عن تقديم القروض لدول عربية وأفريقية وآسيوية، وتطورت مهام الصندوق حيث أصبح قادر على المساهمة في رأس المال بعض مؤسسات التنمية أو المشاريع والمنشآت[2].

وبدأ الصندوق بعد التحرير مجالات جديدة وحل مشاكل داخلية في الاسكان الكويتي بتطوير مصانع شركة الحديد والصلب في مصر، ومع دخول الألفية الجديدة امتد نشاط الصندوق إلى العديد من دول العالم الثالث، ومساعدات لأكبر دول وهي الصين، وقدمت المنح والمعونات الفنية، وقدم الصندوق مجالات جديدة في التنمية البشرية من خلال المشاريع الصغيرة الصحة والتعليم، والنقل، واهتم أيضاً في التنمية الخليجية، وتأهيل البنى التحتية بتركيا، ومواجهة الكوارث، وساهم في العديد من المشاريع المحلية وساهم في الجهود المبذولة لحل مشكلة السكان والبطالة وغيرها[3].

وفي نهاية السنة المالية 2013/2012 بلغ عدد الدول التي حصلت على قروض ميسرة من الصندوق 103 دولة في أرجاء مختلفة من العالم، وتابع الصندوق تعاونه الوثيق مع شركائه في التنمية باحترام أولوياتهم ودعمه الكامل لتبنيهم لعملياتهم الإنمائية، ومقدماً لهم النصح والمشورة في كافة الأمور

([1]) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، معلومات أساسية، الكويت، 2010، ص5.

([2]) الكفري، مصطفى العبد الله، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 840، 2004، ص 2.

([3]) الزيد، سارة عبد اللطيف، المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية (1961-2012)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، عمان، جامعة الشرق الأوسط، ص 35.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتعلقة بإعداد المشروعات وتنفيذها. ويضطلع الصندوق من نشاط إلى سياسات مرنة وإجراءات مبسطة وممارسات شفافة[1].

إن غرض الصندوق هو مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في تطوير اقتصادياتها[2].

أما نظام الصندوق وإدارته (هيكلته) ووفقا لقانون الصندوق، كان رئيس مجلس الوزراء هو من يرأس مجلس إدارة الصندوق وقد فوض صلاحياته بهذا الخصوص إلى وزير المالية، حتى أتى تعديل على القانون في عام 2003 تم فيه تحويل هذه السلطة إلى وزير الخارجية الذي يرأس مجلس الإدارة، ويتولى مسئولية تسيير أعمال الصندوق مديره العام الذي يعين بمرسوم أميري بناء على توصية مجلس إدارة الصندوق، والمدير العام هو الممثل القانوني للصندوق ويعاونه حالياً ثلاثة نواب له، وتشمل إدارات الصندوق من إدارة العمليات التي تختص بعمليات القروض والشئون القانونية والتعاون الدولي، وإدارة المصرفية التي تشرف على السحب من القروض، وإدارة مركز نظم المعلومات، وإدارة العلومات والدراسات، وإدارة المحاسبة، وإدارة الاستثمار، وإدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المتابعة، وإدارة الشئون الإدارية[3].

وعليه، ترى الدراسة أن الصندوق الكويتي للتنمية العربية أنشئ لمساعدة الدول العربية في المقام الأول لتنمية اقتصادياتها، وتعزيز أواصر التعاون والصداقة بين دولة الكويت بما يتفق مع المصالح العليا لدولة الكويت، ويخدم سياستها الخارجية إقليمياً ودولياً، وتوسع نشاط الصندوق إلى أن وصل إلى سائر الدول النامية، ووصل الصندوق في نشاطاته إلى أرجاء العالم المختلفة، ودولة الكويت أنشأة الصندوق من منطلق أن الدول الغنية لابد أن تساعد الدول الفقيرة وتقف بجانبها من أجل تنمية اقتصادياتها، والكويت تعد من الدول الثرية وخصائصها السكانية والمساحة ضعيفة فهي من الدول الصغيرة مساحياً وقليلة في

([1]) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، لمحة عن عمليات الصندوق الكويتي، الكويت، 2013، ص3.

([2]) وزارة الخارجية، الصندوق الكويتي للتنمية، الموقع الرسمي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية المرجع السابق، المصدر : http://www.mofa.gov.kw/Ar/Economy/Pages/Kuwaiti-development-fund.aspx

([3]) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، معلومات أساسية، الكويت، 2010، ص 6.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدد السكان، وتعتمد الكويت على مدخولاتها من النفط، ولديها فائض كبير يمكن استغلاله كأدوات في السياسة الكويتية الخارجية من أجل تعزيز الأواصر بينها وبين دول العالم.

المطلب الثاني: المساعدات والمعونات التي قدمها لدول العالم والهدف منها

عمل صندوق التنمية الكويتي على توفير وإدارة المساعدات المالية والتقنية للدول النامية، وكان من أولويات الصندوق منذ نشأته مساعدة الدول العربية محدودة الموارد والفقيرة على التنمية، ومساعدتها في البنى التحتية للدولة وفي العديد من المجالات الصحية والتعليم والزراعة والنقل والاتصالات والطاقة والصناعة والمياه والصرف الصحي والمجال الفني، وغيرها، وامتد عمل الصندوق ليصل إلى كافة أنحاء العالم ضمن إنجازات حققها على المستوى الدولي منذ نشأته، وأشادت الدول والمنظمات الدولية بإنجازات وأهمية الصندوق وفي مجهوداته لدفع عجلة التنمية في الدول النامية[1].

وتقدم حكومة الكويت في حالات معينة منح لتمويل مشروعات تتسم بالحاجة الملحة كالمستشفيات والمساكن والمدارس وغيرها من المستلزمات، وعلى وجه الخصوص المناطق التي يسودها النزاع أو في الدول التي تعرضت للكوارث الطبيعية كالجفاف والزلزال والفيضانات، آخذه بعين الاعتبار طبيعة هذه المشروعات وأهدافها. ويقدم الصندوق معونات فنية لتمويل خدمات متنوعة لمساعدة الدول المستفيدة في تمويل أنشطة تساعدها على تسهيل تنفيذ عملياتها الإنمائية، ومنها: إعداد دراسات الجدوى وخدمات خبراء للمساعدة في تخطيط وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية، وتدريب القوى البشرية لتحسين المهارات الفنية[2].

([1]) الحوال، منى، دراسة تحليلية لدور الصندوق الكويتي في التنمية الاقتصادية العربية، المرجع السابق، ص 15-16.

([2]) الزيد، سارة عبد اللطيف، المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية (1961-2012)، المرجع السابق، ص72.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللوقوف على تلك الجهود الواسعة النطاق سيتم ذكر عينة من الدول التي قام الصندوق بتقديم المساعدات والمعونات والمنح والقروض من أجل مساعدتها في عجلة التنمية على مستوى العالم العربي والإقليمي والإسلامي والدولي.

1- مصر (في القارة العربية الأفريقية)

إن المساعدات الكويتية لمصر لا تقتصر على الدعم المالي المباشر، ووفقاً لوزارة التعاون الدولي فقد حصلت مصر على نحو 2.1 مليار دولار قروضاً من الصندوق الكويتي للتنمية الذي يرأسه رئيس مجلس الوزراء الكويتي، ويهدف إلى مساعدة الدول العربية والدول النامية عن طريق إمدادها بالقروض الميسرة وكذلك تقديم المنح اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها[1].

وارتبطت مصر بعلاقة وثيقة مع الصندوق الكويتي منذ إنشائه عام 1964، حيث قدم الصندوق لمصر 36 قرضاً بقيمة 570.8 مليون دينار كويتي، تعادل حوالي 2.1 مليار دولار لدعم قطاعات حيوية هامة، مثل الكهرباء والطاقة والصناعة والنقل والمياه والصرف الصحي والغاز الطبيعي ومشروعات القطاع الخاص، الصغيرة والمتوسطة، والمعونات الفنية، أما فيما يتعلق بالمنح المقدمة من الصندوق خلال نفس الفترة فبلغت 7 منح بقيمة إجمالية 27 مليون دولار أمريكي[2].

ولدولة الكويت مواقف داعمة لمصر سياسياً، فقد دعت الكويت في جميع المؤتمرات إلى دعم وتأييد موقف مصر وسوريا في حرب 1967 و 1973، وهدفت مساهمات أمير الكويت دعم الصف العربي وتوحيده سياسياً وأدبياً ومادياً، كما تبرعت الكويت رسمياً مئة مليون دينار مساهمة في دعم المجهود الحربي فضلاً إلى المساهمة المعروفة التي قدمت لدول المواجهة. وبالمقابل فإن مصر وقفت بجانب الكويت وإدانة العدوان منذ البداية، وقامت بإصدار بيان تطلب من القوات العراقية الانسحاب من الكويت، وكان لمصر مواقف مؤيدة وجاهدة إقليمياً ودولياً داعماً لسيادة الكويت والانسحاب الغير

([1]) كيف ساهمت الكويت في دعم الاقتصادي المصري بعد 30 يونيو، موقع دوت مصر، استرجع بتاريخ 2015/7/9، المصدر: http://www.dotmsr.com/details/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AF%D8%B9%D9%85%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-30-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88

([2]) البرجس، برجس حمود، مسيرة 25 عاماً من عمر النهضة الكويتية الحديثة، كونا للأنباء، فبراير 1986، ص 194.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشروط للقوات العراقية، وشاركت مصر بقوات وصلت إلى 20 ألف جندي و 300 دبابة عبر الأراضي السعودية التي شاركت كذلك في تحرير الكويت. وقامت الكويت بصرف منحة للعائدين المصريين من الكويت فترة الغزو إلى مصر تبلغ المنحة 50 مليون دولار وهي منحة مؤقته[1].

من المعلوم أن مصر أكثر الدول العربية التي تلقت المنح والمساعدات والقروض سواء من صندوق التنمية أو من وزارة المالية في دولة الكويت، وهذا عزز الصداقة والتعاون المشترك بين البلدين الشقيقين في كافة المجالات، والذي يعد نموذجاً للود واخلاص الضمير للعلاقة الأخوية التي تربط الشعبين على مر السنين الطويلة، وهذا ما دعى مصر كواجب لشقيقتها الكويت في الإسراع إلى نصرتها في تحريرها من العدوان كنوع من العرفان والوقوف بجانب الكويت التي كانت تعطيه الأولويه في الدعم المالي، فلم تتردد مصر لمتانة العلاقات بينها وبين الكويت في الاشتراك مع دول التحالف لتحريرها من الغزو العراقي، وهنا يبرز بوضوح أثر الدعم المادي على العلاقات المصرية الكويتية والمدى الذي وصل إلى التأييد المطلق للكويت في النزاعات الكويتية مع الجوار.

واستمر الدعم المالي لمصر حيث تبنى الصندوق الكويتي إستراتيجية للتعاون مع مصر من خلال برنامج على مدى 4 سنوات، يجدد وفقا لأولويات الحكومة المصرية، ويقدم الصندوق بموجبه 200 مليون دولار لمصر سنويا، لتمويل مشروع أو اثنين وفقا لما يتفق عليه بين الجانبين المصري والكويتي، وترتكز إستراتيجية التعاون الحالية على تمويل مشروعات الكهرباء والطاقة لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء بجانب السكك الحديدية[2].

وساندت الكويت مصر إقتصادياً وكانت أول المساعدات الكويتية لمصر في سبتمبر 2013 عندما حولت ملياري دولار إلى البنك المركزي المصري، كوديعة بدون عائد لمدة خمسة أعوام بهدف

([1]) المحارب، عبد الله، الكويت ومصر -دراسة توثيقية في العلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2009، ص 218، 127.

([2]) كيف ساهمت الكويت في دعم الاقتصادي المصري بعد 30 يونيو، المرجع السابق، المصدر: http://www.dotmsr.com/details/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AF%D8%B9%D9%85%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-30-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعزيز احتياطي النقد الأجنبي المصري، الذي تراجع بشكل كبير منذ 25 يناير 2011. واستكملت الكويت مساعداتها المالية لمصر بتحويل مليار دولار، كمنحه لا ترد للبنك المركزي المصري بعد مفاوضات استمرت عام كامل بين الجانبين المصري والكويتي لتحويل آخر دفعات المساعدات المالية التي أعلنت عنها بجانب دولتي السعودية والإمارات بعد 30 يونيو[1].

وساهمت المنحة الكويتية في تقليص الآثار السلبية لرد وديعة قطرية بقيمة 2.5 مليار دولار، استحق أجل سدادها بعد أن استخدمت الحكومة المصرية قيمة المليار دولار في سداد جزء من تلك الوديعة، واستخدمت احتياطيات النقد الأجنبي في سداد الجزء المتبقي. فيما ساهمت الكويت بخلاف المساعدات المالية في حل أزمة الطاقة في مصر من خلال تقديم مساعدات بترولية ساهمت في تقليص الآثار السلبية لانقطاع التيار الكهربائي خلال 2013. وأوفت الكويت في 2013 بالتزاماتها المالية التي أعلنت عن تقديمها لمصر، وتم تسليم المنحة الأخيرة البالغة مليار دولار منحه حولتها لمصر قبل نهاية 2014[2].

إن الهدف من هذه المنح والمساعدات والقروض والهبات تأتي من منطلق التعاون العربي والصداقة التاريخية بين البلدين وتعزيز العلاقات بينهما في ظل الظروف والمستجدات، والتي ارتبطت منذ الستينيات والسبعينيات في الصراع العربي الإسرائيلي، وهو تعاون على مر التاريخ، ووقوف الكويت مع مصر في العديد من المواقف والأزمات السياسية والاقتصادية، وأيضاً وقوف مصر المؤيده للكويت والداعمة لها عسكرياً في تحرير الكويت من الغزو العراقي، وهناك الإنسجام السياسي بين الكويت ومصر في الرؤى والتوجهات والمواقف الإجابية من قضايا أمن العرب ومصيرهم المتمثل بإرادة الشعبين الشقيقين،

(1) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، إطلالة على مسيرة الصندوق، الكويت، 2009، ص 3-16.

(2) كيف ساهمت الكويت في دعم الاقتصادي المصري بعد 30 يونيو، المرجع السابق، المصدر:
http://www.dotmsr.com/details/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AF%D8%B9%D9%85%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-30-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والذي جمعت بينهما الدين الإسلامي وروابط الدم والانتماء إلى الأمة العربية[1]. والجدول التالي يوضح العديد من المنح والقروض والمعونات التي قدمت لمصر من صندوق التنمية الكويتي:

وعليه، فإن مصر في مقدمة الدول التي توجهت إليها أنظار الكويت وعلى قمة الأقطار التي استفادت من قروض الصندوق الكويتي للتنمية العربية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها، بالإضافة إلى الدعم المادي بكافة أشكاله، وكانت تتميز القروض بالشروط الميسرة، وكانت تلك القروض في أكثرها موجهة للتنمية وتطوير البنية الأساسية، والتعاون بين الكويت ومصر على مر التاريخ منذ نشأة الصندوق، وتربط بين البلدين روابط الصداقة والتعاون المشترك، ويبدو أن المنح والهبات التي تقدم لمصر من الكويت عربوناً للصداقة والتعاون المشترك، ولدعم إقتصاد المصري ودفع التنمية، وعرفاناً للجميل في تحرير الكويت، وهذا يؤكد دور الصندوق في موقف مصر من الغزو العراقي للكويت، وتأييدها من البداية للكويت، فضلاً عن الثوابت السياسية المصرية في مساندة أي دولة عربية تتعرض لأي محنة، وأدركت مصر خطر الغزو العراقي للكويت وتهديده لمصالحها، وأدركت أيضاً حجم المصالح العالمية في الكويت.

2- السودان

إن السودان في طليعة الدول العربية التي استفادت من قروض الصندوق الكويتي للتنمية، حيث أبرم أول قرض عام 1962 لتمويل مشروع سكك حديد السودان، وبلغ عدد القروض المبرمة 23 قرضاً بقيمة إجمالية تقدر 688 مليون دولار أمريكي، إلى جانب 3 معونات فنية قدمها الصندوق للسودان قيمتها الإجمالية حوالي 1.1 مليون دولار أمريكي[2].

تتمتع السودان بمساحة جغرافية كبيرة، وتعد متنوعة الموارد الطبيعية، وبلغ عدد السكان في السودان نحو 42.3 مليون نسمة في عام 2009، وتعاني السودان باختلال كبير في توزيع قوة العمل

([1]) الزيد، سارة عبد اللطيف، المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية (1961-2012)، المرجع السابق، ص87، 95.

([2]) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، القروض والمنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتى عام 2013، الكويت، ص 24.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث يعمل في القطاع الزراعي نحو 62% من العمالة الاجمالية، بينما في القطاع الصناعي لا يضم أكثر من 10% منها، أما القطاعات الخدمية فتضم 28% من إجمالي العمالة، وقد وقفت الكويت بجانب السودان عبر التاريخ وقدمت عبر الصندوق الكويتي للتنمية من الأموال والتمويل في فترة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات بلغ أكثر من 24% من جملة المبالغ المقدمة من الدول في العالم، وساهمت في قيام الكثير من المشاريع التنموية مثل مشاريع ومصانع إنتاج السكر المختلفة، ومشروع الرهد الزراعي، ومستشفى الصباح، بالإضافة إلى وقوفها مع السودان في مختلف الأزمان وخاصة في الأزمات الشديدة والكوارث الطبيعية وغيرها[1].

وعلى الرغم من وقوف الكويت مع السودان وتقديم القروض والمساعدات والمنح؛ إلا أن دولة الكويت وشعبها تعرض لصدمة كبيرة عندما وقفت الحكومة السودانية بجانب النظام العراقي أثناء الغزو عام 1990، وتعرضت الكويت في الغزو للقتل والأسر ونزوح عدد كبير من الشعب الكويتي، والذي جعل المنطقة هدف للتواجد الأجنبي ومستقر للقوات الأجنبية بكثافة، ودفع ثمنه دول المنطقة حتى يومنا الحالي نتيجة لتخاذل العديد من العرب في موقفها تجاه الكويت في الغزو. وتضمن الموقف السوداني أن القضية ليست إدانة بل أنها قضية في حاجة إلى جهود إيجابية مكثفة لدى الأطراف المعنية، وسائر الأشقاء العرب، وأن الوجود الأجنبي يشكل تهديداً للأمن العربي ككل، وأنه يجب حل المشكلة في إطار عربي، وبعد تحرير الكويت من الغزو عام 1991 أصبح هناك تحول وتغيير في سياسة الكويت الخارجية تجاه الدول العربية التي ساندت النظام العراقي، والدول التي لم تقف موقفاً واضحاً من الغزو[2].

قامت الكويت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع السودان، فالمواقف الكويتية مشرفة من خلال الصندوق وما يقدمه من منح وقروض ومساعدات من دولة الكويت، ويشهد لها المجتمع الدولي، إلا أن الأوضاع الداخلية السودانية أثرت في موقف حكومة السودان من الأزمة، فالتيار السياسي داخل السودان

([1]) الفقير، حسين طه والشراح، رمضان علي، الكويت والتنمية العربية –تونس–، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994، ص40.

([2]) عثمان، تيسير محي الدين، جامعة الكويت بالسودان، جريدة سودانيل صحيفة إلكترونية، 23 يونيو 2010.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي يدعم حكومته وهو الجبهة الإسلامية، اتخذ موقفاً معادياً للتدخل الأجنبي، إلا أنه لم يكون هذا العامل الداخلي المرجح، ولم يكن هو الموقف الحاسم للسودان، بل كان عاملاً مساعداً، أما العامل الرئيسي يتمثل في العلاقات العسكرية القوية بين الخرطوم وبغداد، فالعراق هو مصدر تسليح السودان ودعمه عسكرياً في مواجهة حركة جون قرنق في الجنوب، بالإضافة إلى اعتماد السودان بشكل أساسي على النفط العراقي، وقد انعكس موقف السودان خلال التصويت على قرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته الغير العادية في القاهرة 2 أغسطس 1990، وحاولت السودان بعد مقاطعة العراق اقتصادياً إلى مواصلة العلاقات ولم تنجح.

وهذا يفسر بقاء القطيعة لفترة بسيطة رغم الجراح في نفوس الكويتيين، عمدت الكويت إلى تفعيل الدبلوماسية كان الشيخ صباح الأحمد الصباح له الدور الكبير في تغيير سياسة دولة الكويت تجاه ما عرف بدول الضد، وعادت الكويت للقيام بأدوارها التاريخية والتي يشهد لها الجميع في المحافل الدولية، وعادت العلاقات مع السودان متينة وتزداد قوة على مدار الزمن، وأشادت حكومة السودان بالمساعدات الخارجية لدولة الكويت والتي تقدمها بشكل رسمي عن طريق صندوق التنمية أو من خلال الجمعيات الخيرية [1].

وقدم الصندوق المنح والمساعدات الفنية للسودان حيث بلغت 3 منح قيمتها الإجمالية حوالي 332.867.000 دينار كويتي من عام 1971-1972، للإسهام في نشاط الثروة الحيوانية، وللمساعدة على تخزين الحبوب وحفظها، ولإنشاء وتقوية وسائل النقل في السودان. أما المنح الحكومية التي قدمتها الكويت للسودان فلقد بلغت منحتين بقيمة 16.123.520 دينار كويتي تتمثل في عام 2008 لصندوق الحياة الكريمة في السودان، وفي عام 2010 لإنشاء مشاريع الصحة والتعليم في ولايات شرق السودان[2].

([1]) كونا، وزير الخارجية السوداني يشيد بالعلاقات المتينة بين الكويت والسودان، العدد لار 271114، 2000/6/27.

([2]) الصندوق الكويتي للتنمية، القروض والمنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتى 31 مارس 2011، الكويت، 2000، ص 25.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووقع الصندوق عام 2012 اتفاقية قرض 25 مليون دينار مع الحكومة السودانية لمشروع كهرباء ولايات السودان الشرقية، وهي من ضمن الجهود المبذولة من دولة الكويت من خلال الصندوق في تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية[1]. وهناك العديد من المساعدات المقدمة من وزارة المالية الكويتية، والمساعدات المقدمة من الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي (وزارة الخارجية)، وتم فتح مكتب الهيئة في جنوب السودان للإشراف على بناء المدارس والمستوصفات، بالإضافة إلى المشروعات التي تتعلق بتنمية هذه المناطق في إطار التعاون بين الشعبين الشقيقين عام 1983، وبنفس العام قررت حكومة دولة الكويت المساهمة في مشروع توطين اللاجئين بجنوب السودان. وقد قدمت الكويت عدة مساعدات إغاثية وتنموية فاقت قيمتها 100 مليون دولار أمريكي، على مدى السنوات من 1975 إلى 2014[2].

وقدمت الكويت في عام 2006 مساعدة عاجلة بقيمة مليوني دولار إلى السودان لمساعدته على مواجهة آثار الفيضانات التي يتعرض لها، تخفيفاً للمعاناة التي تعرض لها الشعب السوداني[3].

وقد وقعت الكويت عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع السودان عام 2015، في ختام أعمال الدورة الثانية للجنة الوزارية المشتركة بين البلدين المنعقدة بالكويت، بهدف دعم العلاقات الثنائية والارتقاء بها إلى آفاق أرحب. وشملت الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجالات التعاون الثقافي والفني، والتعاون العلمي والتكنولوجي والتعاون الصناعي، وبرنامج التعاون التربوي للأعوام 2015 – 2016 – 2017، وبرنامج التعاون في مجال الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي. وتم توقيع اتفاقية قرض مقدم من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، لتمويل مشروع كهرباء شرق السودان، بالإضافة إلى محضر الاجتماع والبيان المشترك[4].

([1]) كونا، 2012، العدد لار 041540114.

([2]) الزيد، سارة عبد اللطيف، المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية (1961–2012)، المرجع السابق، ص 100–101.

([3]) صحيفة القبس، الكويت تقر مليوني دولار مساعدة عاجلة إلى السودان، العدد 15135، 2006/8/25.

([4]) الوكالات، السودان والكويت يوقعان عدداً من اتفاقيات التعاون، 10 فبراير 2015.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، فإن صندوق التنمية الكويتي وغيرها من المساعدات التي تقدم من جهات خيرية لدولة الكويت ساهمت بشكل كبير منذ نشأت الصندوق في تنمية وتقدم وازدهار السودان، وعلى الرغم من صدمة دولة الكويت حكومة وشعباً لموقف السودان من تأييدها للنظام العراقي، والقطيعة في اتجاهات السياسة الخارجية الكويتية للسودان والدول العربية الضد، إلا أن العلاقات عادت بسرعة بين البلدين، وعملت الكويت والسودان بعد القطيعة على توطيد العلاقات، وعلى الرغم أنه لم يكن للصندوق قبل التحرير دور في تعزيز الصداقة بين الكويت والسودان وكسب تأييدها في الغزو، إلا أن العلاقات عادت أقوى من ذي قبل نتيجة لدور الصندوق في رفع المعانات التي تعانيها السودان والانقسامات الداخلية والنزاعات، ومساعدتها من خلال الصندوق على دفع التنمية.

3- الجمهورية التونسية

ساهم الصندوق الكويتي في أول مشروع في تمويله لتونس كان مشروع كهرباء حلق الوادي عام 1963، ومنذ ذلك الوقت لم يتوقف الصندوق في تقديم المساعدات لتونس الشقيقة، وقد بلغ إجمالي قروضه للحكومة التونسية حوالي 474 مليون دولار أمريكي ساهمت في تمويل 31 مشروعاً منذ نشأت الصندوق حتى 2010 ما بين مشروعات في القطاع الزراعي كوادي مجردة، أو خطوط نقل الغاز، أو محطات توليد الطاقة أو تحسين شبكات الطرق، وإقامة سدود وجسور ومصانع وخطوط سكك حديد وغيرها. ومن المنح والمعونات الفنية التي قدمها الصندوق عام 2012 إعداد دراسة الجدوى لمشروع حماية الشريط الساحلي من الانحراف في أغير- جربه[1].

([1]) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، القروض والمنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتى عام 2013، الكويت، ص14.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقدم الصندوق المساعدات المنح والقروض بالإضافة إلى الاستثمار لما تتميز به العلاقات بين البلدين في إطار الانتماء العربي الإسلامي، ومشاركة إياها سفي الجهود التنموية التي تقوم بها للارتقاء بكافة أوجه الحياه في قطاعاتها المختلفة[1].

ومول الصندوق الكويتي للتنمية خلال العقود الثلاث الماضية 32 مشروعا بتونس بقيمة 164.475 مليون دينار كويتي شملت عديد القطاعات الهامة من بينها البنية الأساسية كالسدود والطرقات والفلاحة والصحة والتعليم والطاقة. وقد وقعت تونس اتفاقية قرض قيمته 8.5 مليون دينار كويتي (28.3 مليون دولار) مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عام 2015، لتمويل توسعة الطريق الحزامي (الدائري) لتونس الكبرى. يهدف إلى تحسين سيولة حركة المرور على مستوى وسط العاصمة وربط الضواحي دون المرور داخل المدن[2].

وكان الهدف من مساعدات الصندوق لتونس مساعدتها على التنمية، وحرص الكويت في دعم تونس والتي هي جزء من العالم الإسلامي لما يشكله هذا الدعم من تطوير للعلاقات الكويتية العربية والإسلامية، وتونس من الدول التي تحفظت في موقفها من الغزو العراقي للكويت، إلا أنها شجبت الاحتلال وطالبت النظام العراقي بالسعي الجاد لإيجاد مخرج سلمي للأزمة[3].

4- المملكة المغربية

ان الصندوق الكويتي للتنمية يعد سنداً رئيسياً للمشاريع التنموية في المغرب وتجسيداً ملموساً لمتانة العلاقات السياسية والاقتصادية التي تجمع بين البلدين الشقيقين. والصندوق ساهم منذ تأسيسه في 1961 حتى عام 2002 في تمويل 27 مشروعاً ضخماً في المغرب بمبلغ مالي إجمالي بلغ 254 مليون

([1]) الفقير، حسين طه والشراح، رمضان علي، الكويت والتنمية العربية –تونس–، المرجع السابق، ص 36.

([2]) الأناضول – صحيفة المصريون، الصندوق الكويتي للتنمية يقرض تونس 28.3 مليون دولار، 17 مارس 2015.

(3) الصايغ، بكري 10 اغسطس 1990 انعقاد مؤتمر القمة الطارئ بشأن غزو العراق للكويت وفضيحة وفد السودان!، مؤتمر القمة الطارئ المنعقد في 10 أغسطس 1990 بشأن غزو العراق للكويت، 2005، المصدر: http://sudaneseonline.com/board/140/msg/10-%D8%A7%D8%BA%D8%B3%D9%80%D8%B7%D8%B3-1990-%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%80%D8%A4%D8%AA%D9%80%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%80%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%80%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D8%A6-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%BA%D9%80%D8%B2%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%84%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D9%88%D9%81%D8%B6%D9%80%D9%8A%D8%AD%D8%A9-%D9%88%D9%81%D9%80%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86!-1186777749.html

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دينار كويتي أي ما يفوق 900 مليون دولار أمريكي. وساهم الصندوق في انجاز مشاريع التجهيزات الاساسية الاقتصادية والاجتماعية والزراعية من بناء السدود والطرق السيارة والتهيئة الزراعية والري والكهرباء ولعل اهمها الطريق الرابط بين الرباط والعرائش /شمال/ والبالغ طوله 160 كلم /5ر49 مليون دولار/ والطريق بين الرباط وفاس /وسط/ على طول 190 كلم /1ر35 مليون دولار/ وتهيئة ري المنطقة الزراعية المرجة بحوض اللكوس /شمال/ /7ر29 مليون دولار/ ومشروع تقوية تزويد الدار البيضاء بالماء العذب /26 مليون دولار[1].

وبلغت القروض التي قدمها الصندوق حتى عام 2012 حوالي 1.3 مليار دولار ساهمت في إنجاز العديد من المشروعات التنموية في المغرب الشقيق. إن برنامج التعاون مع المغرب يتسم بالحركية ويتضمن برامج ومشاريع كبيرة يتم تنفيذها بشكل واضح وأن الهدف من انشاء الصندوق الكويتي للتنمية عام 1961 كان يتمثل في مساعدة الدول العربية على تطوير اقتصادياتها عبر منح قروض بشروط ميسرة لدعم مشاريعها التنموي[2]. وتهدف الكويت أيضاً بتقديم القروض للمغرب نتيجة لموقفها المشرف في الغزو العراقي للكويت عام 1990، وكانت المغرب واحدة من الدول التي أصرت على تطبيق العقوبات الصارمة على العراق[3].

وعليه، تدفقت المساعدات من صندوق التنمية الكويتي إلى المغرب لما يربط المغرب بشعبها علاقات متبادلة مع دولة الكويت في إطار الانتماء العربي والإسلامي، وتفضيل المواطنين الكويتيين المغرب سواء فيما يتعلق بالسياحة أم الاستثمار المشترك طوال العقود السابقة، وتميزت تونس بعلاقات وطيدة وتاريخية مع الكويت رسمية وشعبية، وفي كاف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية،

(1) صحيفة اليوم، 900 مليون دولار أمريكي من صندوق التنمية الكويتي للمغرب، العدد 10759، 29 نوفمبر 2002، نقلاً عن كونا.

(2) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، القروض والمنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتى عام 2013، الكويت، ص 52.

(3) الصايغ، بكري 10 اغسطس 1990 انعقاد مؤتمر القمة الطارئ بشأن غزو العراق للكويت وفضيحة وفد السودان!، المرجع السابق، المصدر: http://sudaneseonline.com/board/140/msg/10-%D8%A7%D8%BA%D8%B3%D9%80%D8%B7%D8%B3-1990-%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%80%D8%A4%D8%AA%D9%80%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%80%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%80%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D8%A6-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%BA%D9%80%D8%B2%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%84%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D9%88%D9%81%D8%B6%D9%80%D9%8A%D8%AD%D8%A9-%D9%88%D9%81%D9%80%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86!-1186777749.html

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأصبحت المغرب من الدول الصديقة والحليفة التي لم تقف ساكنه لغزو العراق للكويت، وقامت بمشاركة الحلف الذي حرر الكويت (عاصفة الصحراء) عسكرياً.

5- المملكة الأردنية الهاشمية

حظيت المملكة الأردنية بمؤازرة متميزة من جانب الكويت على المستوى الرسمي والشعبي باعتبارها واحدة من دول المواجهة العربية مع إسرائيل، وتدفقت على الأردن المساعدات الكويتية متعددة المصادر في ظل التزام الكويت القومي بالمساهمة، ليس لمواجهتها العدوان بل المساهمة في عملية التنمية العربية والتخفيف من معاناة كثير من فئات المجتمعات العربية محدودة الدخل، ومن المعروف أن الأردن قليلة الموارد التي تدر مدخول على المملكة، وعاني المملكة للعديد من المشكلات كالديون الخارجية، والفجوة الغذائية، والعجز في الميزانية العامة، وتدني عدد من مؤشرات الرفاه الاجتماعي[1].

والأردن من أوائل الدول التي استفادت من مساعدات الصندوق الكويتي، وتعود جذور التعاون من عام 1962 حينما وقع الصندوق مع المملكة الأردنية أول اتفاقية وهي اتفاقية قرض بقيمة 6.4 مليون دولار، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع وادي اليرموك في مرحلته الأولى، وبلغ إجمالي القروض المقدمة للأردن حوالي 584 مليون دولار[2].

ويبلغ إجمالي ما قدمه الصندوق منذ نشأته حتى عام 1990 ما يعادل (426.1) مليون دولار أمريكي، وقد توجهت القروض إلى أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية كمشورعات البنية الأساسية مثل إقامة محطات توليد الكهرباء والمياه وتطوير مصادر المياه لنهر الزرقاء وري غور الصافي، وتعلية السدود، وتوجه جانب منها إلى القروض للإنماء الصناعي، كإنشاء المشروعات الصناعية لإنتاج

([1])الفقير، حسين طه والشراح، رمضان علي، الكويت والتنمية العربية –تونس–، المرجع السابق، ص45.

([2]) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، القروض والمنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتى عام 2012، الكويت، ص6.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفوسفات والأسمدة الفوسفاتية والبوتاسيوم، بالإضافة إلى القروض الموجهة إلى تطوير القطاع التمويلي والمصرفي[1].

اتسمت العلاقات بين الأردن والكويت بعلاقات صداقة وتعاون ومشاركة تاريخية، إلا أن بعد حرب الخليج عام 1990 باتت ضعيفة لتأرجح موقف الأردن من الأزمة بعدة اتجاهات، فبالبداية كان موقفها التأييد الكامل للعراق ومهاجمة التدخل الأجنبي، والاتجاه الثاني كان مهادنة العراق وإرضاء المجتمع الدولي، واتخذ الأردن موقف التخفظ إزاء قرار مؤتمر القمة العربي الطارئ في 10 أغسطس 1990 بإدانة الغزو، والتأكيد على سيادة الكويت. وقد اعتبرت الأردن غزو العراق للكويت غزواً مرفوضاً، ولن تقبل بنتائجه، وهذا الإعلان موجهاً إلى الخارج (المجتمع الدولي)، إلا أن الموقف الأردني الشعبي والرسمي متعاطف مع العراق، ورغم ذلك فإن الأردن بذل مساعي دبلوماسية لتبني موقف وسط بين الاتجاهين مهادئة النظام العراقي من ناحية ومحاولة إثبات حسن النية تجاه قرارات المجتمع الدولي من ناحية أخرى[2]. وتحولت الأمور ونسيت البلدين الماضي، وأصبحت علاقات متميزة وتنامت مع تولي جلالة الملك عبد الله الثاني الحكم.

قدم الصندوق المنح والمعونات الفنية من عام 2004-2011 بالإضافة إلى المنحة المقدمة لتنمية الثروة الحيوانية عام 1972 والتي تبلغ 10.643.929، أما منح حكومة دولة الكويت في مشروع دعم وتنفيذ مشاريع التنمية في المملكة 2012 وتبلغ 250.000.000 مليون دينار[3].

وتم تقسيم المنحة خلال عام 2012-2014 على عدة قطاعات كالقطاع التنمية المحلي، قطاع الطاقة، قطاع النقل العام، قطاع الطرق، قطاع الصحة، قطاع المياه، قطاع التعليم العام، ويتم تنفيذ المشاريع الممولة من خلال المنحة الخليجية حسب متطلبات الجهات المانحة وحسب الإجراءات والأنظمة

([1])الفقير، حسين طه والشراح، رمضان علي، الكويت والتنمية العربية –تونس–، المرجع السابق، ص45.

([2]) حسن، إبراهيم، الصراع الدولي في الخليج العربي العدوان العراقي على الكويت الأبعاد والنتائج العربية والدولية، الكويت، مؤسسة الشراع العربي، 1996، ص 106.

([3]) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، القروض والمنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتى عام 2012، الكويت، ص 8.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردنية، ويتم إرسال وثائق العطاءات الجديدة للجهات الممولة لدراستها والموافقة على طرحها، ويتم إرسال تقارير اللجان الفنية للاطلاع والموافقة على قرارات الإحالة المبتدئة، وقد أوكل إلى صندوق التنمية الكويتي تنفيذ المنحة الخليجية. وقدم صندوق التنمية الكويتي منحة بلغت 1.250 مليار دولار عام 2015 وتم تخصيصها لمشاريع تنموية وإنتاجية، وقد ساهمت الكويت باستمرار في دعم الجهود التنموية الأردنية، وتتسم في التعامل مع المنحة المقدمة للأردن بمرونة، وتقسم المخصصات وتوزيعها على المشاريع الانتاجية والتنموية[1].

إن المساعدات تأتي بناء على توجيهات من القيادة السياسية في الكويت وتهدف إلى تعزيز التلاحم الشعبي مع الأشقاء العرب والمسلمين. وتطوير العلاقات المتميزة بين الكويت والأردن على نحو يكرسها بالفعل الميداني والعملي، حيث تعد أنموذجاً في العلاقات العربية العربية وبما يخدم مصالح الشعبين الأردني الكويتي وبما ينعكس بالضرورة على العمل العربي المشترك الذي تقدم عمان والكويت الدليل القاطع على أن لا عوائق أمام النهوض بالعلاقات الثنائية كما بالعلاقات العربية العربية على قاعدة خدمة المصالح المشتركة والتعاون الافقي والعامودي في مجالات عديدة في الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتعليم، التي تشكل الاسس المتينة والراسخة لتعميم تجربة التعاون والتنسيق الاردنية الكويتية الناجحة التي استطاعت أن تصمد وتتعمق وتزداد صلابة وثقة متبادلة على رغم العواصف الهوجاء التي هبت على المنطقة وعلى رغم الاختلالات والأزمات المتلاحقة في المشهدين الاقليمي والدولي.

وترى الدراسة أن الصندوق والمنح والمساعدات والقروض التي قدمت للأردن لم تكون لها تأثير في موقفها الوسطي ما بين مهادنة العراق ومحاولة إثبات حسن النية تجاه قرارات المجتمع الدولي، ورغم أن الأردن موقفها كذلك، إلا أن الكويت كانت في حالة صدمة من مواقف العرب الذي لم يجتمع على حل سريع في إخراج العراق من الكويت، وأصبحت سياستها الخارجية بعد التحرير سياسة قطيعة لكل من لم

([1]) وزير التخطيط الأردني، مشاريع منحة صندوق التنمية الكويتي في الأردن، موقع الوكيل، 2015/3/17، المصدر: http://www.alwakeelnews.com/index.php?page=article&id=128429#.Va6u6fmqqkp

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يكن له تأييد مباشر ولم تتقبل تبريرات التردد في المواقف العربية. وعادت العلاقات الأردنية الكويتية تزداد باستمرار رسوخاً بفضل إصرار القيادتين على تكريس نهج التنسيق والتعاون والتشاور في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة، وأيضاً فيما تقدمه دولة الكويت من دعم موصول للمملكة لتنفيذ البرامج التنموية والاقتصادية وخصوصاً في المساهمات النوعية والمتميزة لصندوق التنمية الكويتي والدعم الذي يقدمه للأردن في مجالات عديدة والعمل الجاد في القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع لتلافي حدوث كارثة إنسانية.

6- دولة لبنان

تشترك لبنان مع الكويت بصغر بلدانها، وتتميزان بموقعان استراتيجيان تربطان دولاً بدول وقارات بقارات، وتقع البلدان على مسطحان مائيان، الكويت الخليج العربي، ولبنان على البحر المتوسط، وتختلف طبيعة البلدين حيث أن لبنان تمتلك جمال طبيعي، والكويت منحها الله الذهب الأسود، وتعاني الدولتان مع دول الجوار، ودفعا ثمن الموقع المتميز [1].

وتميزت العلاقات الكويتية اللبنانية دائماً بالدفء والتفاهم والتعاون الوثيق، وانعكست هذه العلاقة المتميزة في علاقة الصندوق الكويتي بلبنان، وأبرم أول قرض مع الحكومة اللبنانية في عام 1966 لتمويل محطة كهرباء جونية، وتتباعت المشروعات التي ساهم الصندوق في تمويلها وبلغت حتى عام 2012 إلى (19) مشروعاً، وبلغ إجماعلي قيمة القروض 612 مليون دولار، بالإضافة إلى 8 معونات فنية ومنح بقيمة إجمالية تبلغ 11.8 مليون دولار، و 7 منح من حكومة دولة الكويت بقيمة إجمالية تبلغ 406.9

(1) الزيد، سارة عبد اللطيف، المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية (1961-2012)، المرجع السابق، ص 109.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مليون دولار لتمويل مشاريع من قطاع الصحة إضافة إلى برنامج إعادة الإعمار في لبنان وإعادة بناء متحف بيروت التاريخي[1].

وقد تم تأسيس المكتب المؤقت للصندوق الكويتي عام 2007 بعد تقديم منحة الكويت رقم 32 المقدمة للبنان للمساهمة في جهود الاعمار بعد الحرب الاسرائيلية على الدولة في صيف عام 2006. وانجز الصندوق 76 مشروعاً تنموياً في مختلف المناطق اللبنانية من خلال المنحة التي تبلغ قيمتها 300 مليون دولار، وقد تم تنفيذ مشاريع تنموية في قطاعات الصحة والكهرباء والزراعة والنقل والمواصلات والتربية والتعليم والثقافة اضافة الى تنفيذ مشاريع اعادة الاعمار وتعويضات للاسر والقرى المتضررة من الحرب الاسرائيلية. وحرص الصندوق على متابعة تنفيذ المشاريع على أكمل وجه[2].

وبإجمال ما قدمه الصندوق الكويتي من أول قرض عام 1966 حتى –وقتنا الحالي– 22 قرضاً للبنان لتمويل مشاريع في قطاعات مختلفة بلغت قيمتها 200 مليون دينار كويتي، بالإضافة إلى 8 منح بلغت قيمتها الإجمالية 3.5 مليون دينار كويتي لتمويل مشاريع في القطاع الصحي وتدريب الكوادر الحكومية[3]. وتهدف تلك المنح والمساعدات في توطيد العلاقات العربية والتعاون المشترك بين البلدين، وتمكين العلاقات السياسة والاقتصادية من أجل مساعدة الشعب اللبناني على تخطي أعباء الحرب مع اسرائيل، وحقهم في الحياة الكريمة، ومثلما كانت الكويت تقف إلى جانب لبنان في الأزمات وحالات السلم، فإن لبنان وقفت إلى جانب الحق الكويتي في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من صعيد، وكان موقف لبنان من الغزو العراقي عام 1990 موقف أدان وبصراحة وبقوة الغزو العراقي[4].

([1]) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، القروض والمنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتى عام 2012، الكويت، ص 44.

([2]) البدر، عبد الوهاب، المدير العام للصندوق الكويتي، صندوق التنمية: إنجاز 76 مشروعاً تنموياً في لبنان بتكلفة 300 مليون دولار، موقع سيف نيوز، استرجع بتاريخ 2015/7/15، المصدر: http://seifnews.com/news/kuwait/77894

([3]) كونا، مركز طبي في لبنان بمنحة كويتية، 2015/1/17.

([4]) عليان، حمزة، العلاقات الكويتية اللبنانية (1962–2000) التشابه والقدر المشترك، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000، ص 53، 57.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، ترى الدراسة أن العلاقات الكويتية اللبنانية تاريخية متميزة لوجود خصائص مشتركة بين البلدين، باختلاف النوعية، وانعكست تلك العلاقة على الصندوق الكويتي وتقديمه المنح وإشرافه على تنفيذ تلك المنح والمساعدات لإعمار لبنان بعد حربها مع اسرائيل، وكان للبنان موقف مدين للعراق في الغزو وشجب ذلك العدوان، وساند الكويت بمطالبه وحقه باستعادة الأسرى في سجون العراق.

7- جمهورية العراق

قدم الصندوق الكويتي أول قرض للعراق عام 1970 بقيمة 8.9 مليون دولار أمريكي لتشييد المحطة الكهرمائية على سد سامراء، وفي عام 1971 أبرم قرضاً ثانياً لمشروع إنتاج الأسمنت في سماوه بأم قصر بقيمة 12.8 مليون دولار[1].

وقدمت الكويت منح للعراق لمساعدتها في حربها على إيران عام 1980 خلال الثمانية سنوات التي قضتها بالحرب، ولم تقدر العراق وقفة الكويت معها طوال فترة الحرب ودعمها لها ودول الخليج إعلامياً واقتصادياً، وقد كانت الكويت تقدم المساعدات المالية الضخمة عن طواعية، ووقفت بجانب العراق سواء بمرور تجارة العراق الصادرة والواردة عبر أراضي الكويت وميناءه، ولم تبخل على العراق بتأمين حاجاتها الشرائية من السلاح والغذاء، وعلى الرغم من ذلك فقد عانت الكويت سابقاً ولاحقاً من تداعيات الحرب، ومن الخطر العراقي، إلا أن الخطر لم يكن بالحسبان ويتحول إلى غزو واحتلال للأراضي الكويتية عام 1990، ويمكن توضيح المساعدات الكويتية للعراق في الجدول التالي[2]:

([1]) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، القروض والمنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتى عام 2012، الكويت، ص 34.

([2]) Assini, Abdul- Reda, Kuwait's foreign Plocy: Cty State in word Policies, London: Westview press, 1990, p 147.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنح والقروض التي قدمتها الكويت للعراق

السنة	القيمة بالمليار دولار
1980	2
1981	2
1982	2
1983	1.2
1984	1.2
1985	1.2
1986	1.2
1987	1.2
1988	1.2
الجملة	13.2

وكانت هذه المساعدات تقدم للعراق لموقف الكويت والمبنى بالإجماع الخليجي مفاده أن هزيمة العراق في الحرب وانتصار إيران يعني خطر السيطرة الإيرانية على المنطقة، فكانت وقفت الكويت إعلامياً واقتصادياً، وفاجأ العراق غزوه للكويت كل التوقعات في جعل العراق حامي للخليج من إيران، وبدا الأمر من البداية أن العراق تزداد قوة رغم الأزمة الاقتصادية وغيرها التي عانت منها بعد خروجها من الحرب العراقية الإيرانية، وأن توجهاتها السياسية الخارجية لجارتها الكويت كانت مبنية على احتلال رغم أنها دولة مستقلة وذات سيادة معرف بها بكل المحافل الدولية[1].

وانقطعت العلاقات بعد التحرير 1991 بشكل كامل، وعادت العلاقات إلى ما قبل الغزو عام 2003 بعد سقوط النظام العراقي، وبادرت الكويت بتقديم العون إلى جارها العراق، وقد قدمت الدعم المادي والطبي، وعادت العلاقات بين الكويت والعراق وأصبح بينهما زيارات متبادلة رفيعة المستوى، وقام رئيس وزراء الكويت بزيارة العراق عام 2009، وتكللت بزيارة تاريخية عام 2012 قام بها أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح للمشاركة في القمة العربية العادية في دورتها 23، وبدا ذلك تطور ملحوظ في العلاقات بين البلدين[2].

([1]) التميمي، عبد المالك، الغزو العراقي للكويت المقدمات– الوقائع وردود الفعل– التداعيات، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1995، ص 59.

([2]) الزيد، سارة عبد اللطيف، المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية (1961–2012)، المرجع السابق، ص 131.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقامت الكويت بعد عودة العلاقات إلى تقديم مساعدات مالية أشادة بها الجامعة العربية، وقدمت الكويت مساعدات للعراق من أجل إعادة إعمار العراق (المنشآت الصحية والتعليمية) وبلغت 60.000.000 مليون دولار، وتم تمويل مشاريع المياه والصرف الصحي بمدينة الصدر– الأبنية التعليمية بمبلغ 50.000.000 مليون دولار، وبناء مجمع سكني في منطقة أم قصر (البحيث) بمبلغ وقدره 80.000.000 دولار[1].

وعليه، فإن الكويت قدمت من خلال الدولة أو صندوق الكويتي العديد من المساعدات والمنح في الحرب الإيرانية العراقية إلا أن هذا الأمر لم يشفع للكويت أمام العراق في احتلال الكويت، وما لحق بالكويت نظاماً وشعباً ويلات وتشريد وقتل وهدم البنى التحتية، وعلى الرغم من ذلك فإن الكويت والعراق استطاعوا بعد سقوط النظام السابق المسبب للغزو باسترجاع العلاقات وتوطيد حسن الجوار والعروبة التي بينهما، وقدم الصندوق الكويتي المنح لإعمار العراق من أجل العيش الكريم وفي سلام والذي سيعم على الجوار أيضاً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، القروض والمنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتى عام 2012، الكويت، ص 35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

تأثير الصندوق الكويتي التنموي على السياسة الخارجية الكويتية

سيتناول المبحث الحالي تأثير الصندوق التنموي على السياسة الخارجية الكويتية وذلك من خلال مطلبين؛ **المطلب الأول:** الأبعاد البراغماتية للصندوق الكويتي التنموي. **والمطلب الثاني:** الدبلوماسية الكويتية لاستقطاب الحلفاء والمؤيدين.

المطلب الأول: الأبعاد البراغماتية للصندوق الكويتي التنموي

يعد الصندوق الكويتي أداة هامة لمد جسور الصداقة والإخاء بين دولة الكويت والدول النامية. والمحافظة على علاقات وثيقة مع مختلف شركائه في جميع أنحاء العالم، حيث امتد عمل الصندوق الكويتي إلى كافة القارات، وتطور بعد أن كان للدول العربية ليصل إلى العالم قاطباً، وتأتي هذه المساعدات والمنح وغيرها الاقتصادية كون دولة الكويت دولة غنية، ولابد من استخدام مدخولاتها من أجل مساعدة الدول العربية في بادئ الأمر من أجل الوقوف بوجه العدوان الإسرائيلي والصراع العربي الاسرائيلي، ومن أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية، والعمل ضمن إطار تعاوني تشاركي.

وبدأ الصندوق في التوسعة حتى وصل إلى العالم في تقديم المساعدات والمنح والمعونات والاستثمارات الخارجية والدعم الخارجي من أجل كسب الصداقات، بالإضافة إلى المساهمة في التنمية، فضلاً عن الجانب الإنساني. والجدول التالي يوضح القروض المقدمة للدول العربية حتى عام 2015[1]:

(1) الدليل الاقتصادي، وزارة المالية، 2015/3/31.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	الدولة	عدد القروض	القيمة (مليون د.ك)
1	الاردن	26	190.380
2	البحرين	17	150.271
3	تونس	33	172.975
4	الجزائر	4	21.880
5	جزر القمر	4	6.672
6	جيبوتي	14	64.273
7	السودان	27	286.378
8	سوريا	28	332.914
9	الصومال	4	29.715
10	العراق	2	6.386
11	عمان	23	194.579
12	لبنان	22	216.629
13	مصر	39	690.586
14	المغرب	37	387.624
15	موريتانيا	18	107.298
16	اليمن	37	167.553
اجمالي	-	335	3.024.920

ويعد صندوق التنمية الكويتي من الوسائل الاقتصادية حيث تشمل هذه الوسائل الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية أخرى، وهو يشكل من الأدوات الفعالة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الكويتية، وهي تعزيز الأمن القومي الكويتي[1]، وتعني استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في محاولة التأثير على سلوك الفواعل الأخرى بما يحقق أعلى نسبة من المصالح الوطنية والمؤثرة في سياستها الخارجية. ويوضح في الجدول التالي الصندوق الكويتي في أرقام[2]:

عدد الدول المستفيدة من القروض	104
عدد القروض	891
قيمة القروض (مليون دينار كويتي)	5429
قيمة القروض (مليون دولار امريكي)	18458

(1) سليم، محمد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1989، ص102.

(2) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، شركاء في التنمية، 2015، المصدر: https://www.kuwait-fund.org/ar/web/kfund/home

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتستخدم هذه الأداة من قبل الدول الغنية كالكويت في مواجهة الدول الفقيرة وتأتي إما عن طريق الترغيب أي بمنح المساعدات والقروض وتسهيلها من أجل المساهمة في التنمية لتلك الدول، وإعانتها على إعادة إعمار البلاد من جراء إعتداء عليها خارجي كلبنان وحرب اسرائيل عليها، والعراق واحتلالها من قبل الأمريكان ومن ثم تقديم المنح للإعمار، وإما بالترهيب من خلال فرض أو التهديد بفرض العقوبات ومنع المساعدات عن الدول المعادية والغير متفقه سياسياً مع الدول المانحة، كالحصار الاقتصادي على العراق، والقطيعه مع دول الضد، وكذلك من خلال التعرفة الجمركية والقيود الكمية والنقدية على المبادلات التجارية ومن خلال المقاطعه التجارية أو الاندماج الاقتصادي أو تجميد الأرصدة، وقد قامت العراق بتجميد أرصدة الكويت من أجل مطالبتها بحقها في حقل الرميلة بعد الحرب الإيرانية العراقية.

ورغم العدوان العراقى الصادم على دولة الكويت فى أغسطس عام 1990، إلا أن الصندوق واصل جهوده متحدياً الغزو والدمار، فقام بنقل عملياته إلى لندن، حيث قام بتقديم 11 قرضاً للدول النامية فى هذا العام بلغت قيمتها 116.8 دولار أمريكى. ثم عاد ليستكمل دوره الحضارى من الكويت إلى العالم بعد حرب تحرير الكويت وزوال العدوان العراقي[1]. وهناك أبعاد في استمرار عمل الصندوق رغم احتلال العراق للكويت، فالمساعدات والاستثمارات والمنح والقروض تعد وسيلة فعال للتأثير في مجريات الأحداث المحيطة في الإقليم العربي، حيث تعتبر قوة حيوية في السياسة الخارجية الكويتية للتقدم في المنطقة العربية والعالم الثالث، وهي جزء من استخدام القوة الناعمة، وأصبحت المساعدات الإنمائية المتزايدة جزء لا يتجزأ من سياسة الكويت الخارجية الاستباقية[2].

---

(1) الصباح، ناصر المحمد، بالحقائق والأرقام.. 49 عاماً من عطاء الصندوق الكويتى للتنمية بدأ بمشروع سكك حديد السودان وتطوير قناة السويس وقام بمد عملياته لتشمل آسيا وأفريقيا وحتى عمق أوروبا كأول مؤسسة تبدأ من دولة نامية، اليوم السابق، 13 يناير 2011، استرجع بتاريخ 2015/7/9، المصدر:
http://www.youm7.com/story/2011/1/13/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-49-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%8B-%D9%85%D9%86-%D8%B9%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8/335573#.Va2sqfmqqko

(2) الغبرا، شفيق ناظم، الكويت دراسة في آليات الدولة والسلطة والمجتمع، الكويت، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، 2011، ص 21.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء على ذلك يشكل الصندوق عاملاً مهماً فى تعزيز مكانة الكويت على الصعيد الإقليمى والدولى شركاء فى التنمية وأداة لمد جسور الصداقة بين دولة الكويت والدول النامية. ونجح الصندوق الكويتى للتنمية فى دعم وترسيخ التكامل الإنسانى ودعم فى صورة منح وقروض، وذهبت معظمها فى تنمية البنية التحتية.

إلا أن هذا المنطق لا يتناسب مع كل المراحل فقد كان يشكل منهاج عملي في المرحلة البرجماتية مابين عامي 1963-1979، إلا أن في مراحل أخرى شكلت الأداة الاقتصادية عامل تهديد ومطامع الدول المجاورة، وأصبحت الكويت مستهدفة،كما هي في الحرب الإيرانية العراقية عام 1980-1988، وانعكست على الأمن الداخلي الكويتي وعدم الاستقرار وبلغت العمليات الإرهابية ضد الكويت 147 عملية، وكانت الكويت قد ساعدت ومنحت العراق أموال ضخمة من أجل تلك الحرب، تخوفاً من هيمنة إيران على دول الخليج العربي في المنطقة، إلا أنه انعكس الأمر وانقلبت الدولة التي لم تبخل عليها الكويت ودول الخليج في الدعم والنصرة، وقامت باحتلال الكويت عام 1990[1].

وعلى الرغم من مساعدة الكويت للعديد من الدول العربية بتقديم المنح والمساعدات وغيرها عن طريق صندوق التنمية إلا أنها لم تقف بجانب الكويت، بل أخذت موقف مؤيد للعراق أو امتنعت عن التصويت ضد العراق، أو التزمت الحياد، أو كانت مزدوجة الآراء، وهذا شكل صدمة للكويت خاصة مع الدول العربية التي قدمت لها الكثير كالسودان والأردن واليمن والسلطة الفلسطينية إلخ. وأصبح من الواضح توجهات دولة الكويت الخارجية مع الدول العربية التي شاركتها الحرب ومساندتها لها في تنميتها كمصر وسوريا ولبنان والتي تعتبر هذه الدول من أكثر الدول التي تشملها مساعدات مالية كويتية كبيرة قبل الغزو، وبعد التحرير. ويوضح الجدول التالي القروض المقدمة من صندوق الكويت للتنمية إلى البلدان العربية والإسلامية والصديقة منذ تأسيسه ولغاية 2011[2]:

(1) أسيري، النظام السياسي في الكويت، مبادئ وممارسات، المرجع السابق، ص 103، 259- 260.

(2) موقع صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية، المصدر: http://www.kuwait_fund.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الترتيب	التوزيع الجغرافي	عدد الدول	القيمة بالمليار دينار كويتي	القيمة بالمليار دولار	النسبة %
1	الدول العربية	16	2.515	8.552	% 55
2	دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	19	0.888	3.022	% 19.5
3	دول غرب أفريقيا	19	0.446	1.528	% 9.9
4	دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا	21	0.333	1.134	% 7.5
5	دول وسط آسيا وأوروبا	16	0.290	0.988	% 6.3
6	دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	11	0.111	0.378	% 2.5
	إجمالي	102	4.58	15.6	% 100

والجدول التالي يوضح المنح والمساعدات المقدمة من صندوق الكويت للتنمية منذ تأسيسه ولغاية 2011:

الترتيب	الدول	عدد المنح	القيمة بالمليار دينار كويتي	القيمة بالمليون دولار	النسبة %
1	الدول العربية	69	53.14	180.6	% 55.1
2	دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	15	11.2	38.2	% 11.6
3	دول وسط آسيا وأوروبا	14	4.57	15.5	% 4.6
4	دول وسط وجنوب وشرق افريقيا	17	3.4	11.5	% 3.6
5	دول غرب أفريقيا	25	3.32	11.3	% 3.4
6	دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3	0.21	0.71	% 0.2
7	مؤسسات	42	20.69	70.35	%21.5
	إجمالي	185	96.5	328.3	% 100

وقدم صندوق التنمية 350 مليوناً في 2011/2012 و565 مليوناً للسنة المالية 2012/2013. وفي ميزانية 2013/2014 بلغ حجم المخصصات التي تقدمها الكويت للمساعدات الخارجية، ودعم حركات التحرير 400 مليون دينار (1.411 مليار دولار) للمساعدات الخارجية التي تقدمها الكويت للدول العربية والاسلامية والصديقة عن طريق وزارة المالية والصندوق الكويتي للتنمية العربية[1].

أما في السنة المالية (2015–2016) يعتزم صندوق التنمية بتقديم 250 دينار كويتي نصفها على الأقل للدول العربية[2].

([1]) جريدة الوطن، 2014/3/5.

([2]) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، تصريح المدير العام للصندوق عبد الوهاب البدران، 2015/4/7.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجدول التالي يوضح قروض الصندوق لدول العالم حتى 2014[1]:

التوزيع الجغرافي لإجمالي قروض الصندوق
حتى 30 يونيو 2014

الدول	عدد الدول	عدد القروض	قيمة القرض د.ك (مليون)	قيمة القروض U.S.$ (مليون)
الدول العربية	16	328	2,922	9,936
دول وسط آسيا وأوروبا	17	58	300	1,019
دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا	21	120	375	1,274
دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	19	163	959	3,260
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	11	40	129	437
دول غرب أفريقيا	19	153	506	1,722
المجموع	**103**	**862**	**5,191**	**17,648**

أما الرسم البياني التالي، يوضح الدول والقطاعات المستفيدة من القروض:

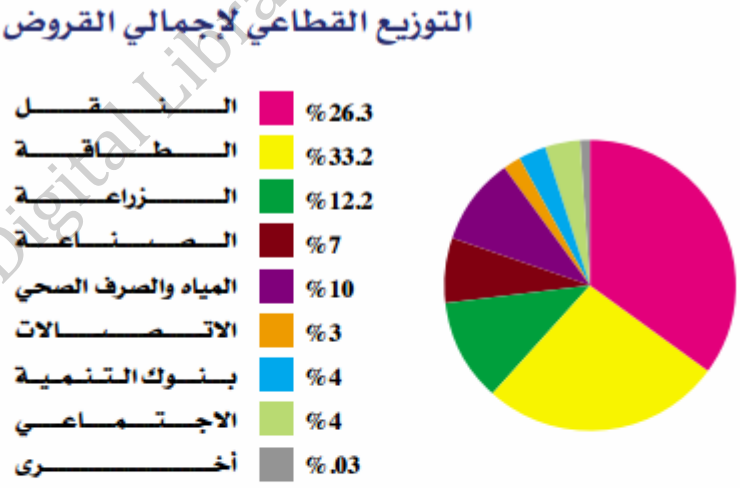

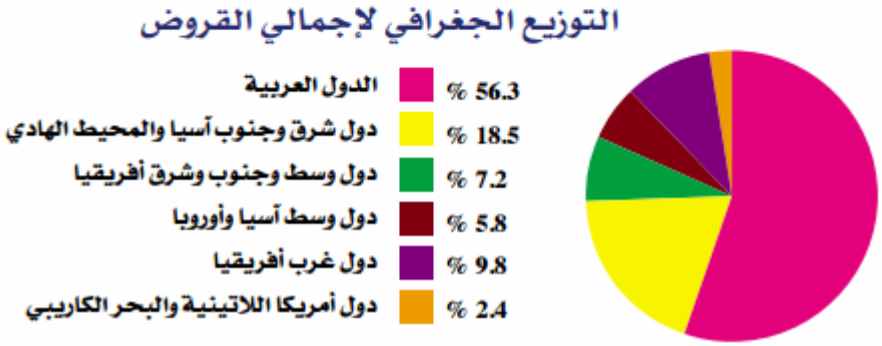

(1) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، القروض والمنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتى 30 يونيو 2014.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من دور صندوق التنمية الكويتي بالدعم المالي للدول النامية، ودوره في تعزيز مكانة الكويت إقليمياً ودولياً إلا أن الغزو أثبت أنه لا يمكن الاعتماد عليه، لتعرض الكويت لخيبات الدول التي لم تقف بجانبها في أزمتها مع العراق، وأن التحالفات التي جنتها بحرب التحرير هي الأجدى في التصدي لخطر الجوار. وكانت الكويت في مرحلة التأهيل والتجديد في أولوياتها بسياستها الخارجية، والتحول التاريخي الذي نتج عن الغزو في المنطقة، وقامت العديد من الدول العربية والمجتمع الدولي بالضغط على الكويت للخروج من العزلة السياسية، وعانت الكويت داخلياً لإقناع الرأي العام الكويتي لتقبل تطبيع العلاقات مع دول الضد، والبداية الحقيقية هي بعد سقوط النظام العراقي 2003، حيث عادت الكويت إلى توطيد العلاقات مع الجوار، وأبدت مرونة في خطابها السياسي، وكانت من أهم أهدافها السياسية التعاون الاقليمي والدولي، والمساهمة وبالتعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في الإنماء الاقتصادي والتنمية البشرية لتكوين صداقات أقوى[1].

وعليه، ترى الدراسة أنه على الرغم من زعزعة الثقة في فعالية صندوق التنمية الكويتي سياسياً لتحقيق الصداقة والتعاون الذي تقدم النجدة والتأييد والمساندة وقت الأزمات والصراعات، إلا أن هذا المنظور يبقى وليد المرحلة، والظروف التي كانت تتعرض لها المنطقة والتي أرهقتها في كافة المجالات، ويبقى دور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية واقع وتأثير ملموس على المصالح الحيوية لبعض أو كل الأقطار العربية وغير العربية النامية بالتحديد، وقد أشادت دول العالم قاطبة بجهود الصندوق ومساعيه في التنمية ومساهماته في دفع عجلة التنمية لدى العديد من الدول الفقيرة على وجه التحديد، فقد أضحت الأداة الاقتصادية هي الأكثر فعالية في العلاقات الدولية سواء بجانبها السلبي المتمثل في العقوبات الاقتصادية أو بجانبها الإيجابي المتمثل بالمساعدات والحوافز الاقتصادية ومنها الإنسانية.

([1]) الزيد، سارة عبد اللطيف، المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية (1961-2012)، المرجع السابق، ص47-49.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الدبلوماسية الكويتية لاستقطاب الحلفاء والمؤيدين

إن الكويت تنتهج في توجهاتها الخارجية لمبدأ التوازن، لأن التوازن هو الذي يدعم استقلال الكويت وسيادتها، والكويت الدولة الوحيدة التي لها علاقات وطيده بين الشرق والغرب، وهذا نتيجة لسياستها الخارجية المتوازنة، وأن علاقتها الدبلوماسية مع العالم جعلها مكانة وسيادة حول العالم، ودولة الكويت تعتبر ذات اقتصاد أحادي يعتمد بدرجة كبيرة على عائداته وصادراته النفطية المقومة أساساً بالدولار الأمريكي، وتعتمد على الواردات الأجنبية لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية والاستثمارية بالداخل، لذا كان لابد من قيام دبلوماسية اقتصادية تساعدها على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية من أجل تعزيز المكانة والصداقة والحلفاء حول العالم.

تعد المساعدات المالية والقروض والمنح أحد جوانب العمل الدبلوماسي والسياسي الخارجي للدول الغنية وذات الثقل المالي الكبير، والتي تتمتع بثروة نفطية كبيرة واحتياطي عالمي في المراتب الأولى، وهذا يساعد على تبني سياسة خارجية من خلال الأداة الاقتصادية لارتباط الأهداف السياسية والاقتصادية في الكويت والدول النفطية بالأمان والسلام، وتعزيز أواصر الصداقة من خلال العديد من الأدوات الاقتصادية من أجل حمايتها من أي تهديد خارجي، وتشكل عامل استقرار، إلا أنه في بعض الأحيان تشكل عامل طمع وقد يهدد استقرارها وأمنها، لذلك لابد من تشكيل صداقات وحلفاء يحافظوا على أمنها ودرء الأخطار عنها من قبل الجوار[1].

وكوّن صندوق التنمية الكويتي مكانة لها أهميتها لدولة الكويت على الصعيد الإقليمى والدولى، وشكل عاملاً مهماً فى تعزيز التواجد الدولي في المحافل الدولية والدول الصديقة حول العالم، وقدم الصندوق الكويتى 792 قرضاً تقدر قيمتها بنحو 15 مليار دولار، نصيب الدول العربية منها 303 قرضاً؛ وهى النسبة الأعلى على الإطلاق بين القروض والمنح والمساعدات الفنية التى يقدمها الصندوق

(1) المنصور، مشعل، دور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية: دراسة حالة الصندوق الكويتي للنمية الاقتصادية العربية 1990-2011م، المرجع السابق، ص 175-176.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لدول أمريكا اللاتينية ودول أوروبية وآسيوية ودول غرب إفريقيا. وحظى الصندوق الكويتى بإشادة دولية فى مجال الشفافية والنزاهة فى إعلان أرقام المنح والقروض وعدد الدول المستفيدة بها بشكل دورى. فيشيد (سليل شيتى) مدير حملة الألفية بالأمم المتحدة للقضاء على الفقر بالشفافية التى يتمتع بها الصندوق الكويتى فى إعلان برامجه ودقة إحصائياته. وأن الجهود التى يبذلها الصندوق الكويتى منذ نشأته تثبت بعد النظر العميق وتعكس بجلاء حكمة القيادة السياسية فى إنشاء الصندوق الكويتى للتنمية "فعلى مدار هذه الأعوام لعب الصندوق الكويتى دوراً بارزاً فى خدمة أهداف سياسة دولة الكويت الخارجية"[1].

وتشكل عائدات النفط في الكويت قوة دافعة فضلاً عن كونها أيضاً المهدئ ضد الضغوطات والمتطلبات الخارجية، وأصبحت توجهات سياسة الكويت الخارجية في ظل التغيرات الخارجية الاقليمية والدولية التي وسعت في المقابل مصالح وأنشطة الكويت المختلفة؛ وبذلك ليشمل تصرفات الكويت الخارجية، وظهور البترول في الكويت أدى إلى الحفاظ على كيانها، وأدى الثراء النفطي لجعل الشؤون الخارجية أسلوباً للحفاظ على بقاء الدولة، ومنحت المشاركة في تسيير العلاقات الخارجية الراحة النفسية وقدراً من الإعلام والشهرة، وجمع قدر كبير من الصداقات الدولية والحلفاء من خلال الدبلوماسية حول العالم[2].

وهذا الثراء مكن الكويت استثمار ثروتها النفطية والمالية وإقامة علاقات دبلوماسية وسياسي وعلاقات تحالفية مع قوى إقليمية ودولية عديدة، فضلاً عن قيامها بدور المانحة والوسيط السياسي، ولعب الدور الفكري والإعلامي في منطقة الخليج والمنطقة العربية الأمر الذي نجحت من خلاله في تحييد الخصوم والأعداء واستمالة الأصدقاء والحلفاء بعد انقسام الصف العربي الذي تعرض لشرخ كبير إثر الغزو، والذي نتج عنه فرض عزله شديدة على العراق بعد قرار الأمم المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية

(1) الصباح، ناصر المحمد، بالحقائق والأرقام.. 49 عاماً من عطاء الصندوق الكويتى للتنمية بدأ بمشروع سكك حديد السودان وتطوير قناة السويس وقام بمد عملياته لتشمل آسيا وأفريقيا وحتى عمق أوروبا كأول مؤسسة تبدأ من دولة نامية، اليوم السابق، 13 يناير 2011، استرجع بتاريخ 2015/7/9، المصدر: http://www.youm7.com/story/2011/1/13/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-49-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%8B-%D9%85%D9%86-%D8%B9%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8/335573#.Va2sqfmqqko

(2) أسيري، عبدالرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، وتحديات، المرجع السابق، ص53.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خانقة عليه استمرت ثلاث عشر عام عانى منها البلد بشدة. وكان من آثار الغزو الوجود الدائم لقوات أجنبية في جميع دول الخليج العربي بحجة حمايتها من أي أخطار مستقبلية، حيث تركز وجودها في الكويت والسعودية وقطر والبحرين. وخسارة المنطقة مئات المليارت من الدولارات نتيجة الحرب على العراق والتي تحملت تكلفتها دول الخليج العربي فقط؛ وإلى الخسائر الاقتصادية والاجتماعية المهولة التي نجمت عن أزمة خروج الوافدين العرب من الخليج[1].

ويشكل التحرك الدبلوماسي المكثف للأمير صباح أحمد الصباح مع سفراء الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن وسفراء الدول الشقيقة والصديقة يأتي لتبادل وجهات النظر حول آخر المستجدات في المنطقة، وإعلان بيان مؤازرة الشعوب الشقيقة والصديقة إلى جانب الحق الكويتي[2].

وبعد التحرير، وجهت الكويت الجهود الدبلوماسية إلى حد كبير في إطار التعاون المشترك تجاه الدول التي شاركت في التحالف لتحرير الكويت، وقد أعطت الكويت الكثير من هذه الدول دوراً رئيسياً في إعادة إعمار الكويت. وعلى العكس مع الدول التي لم تقف مع الكويت في حقها الشرعي لاستعادة أرضها وكانت العلاقات مع هذه الدول إما متوترة أو غير موجودة. ومنذ انتهاء حرب الخليج الثانية، عملت الكويت جاهدة لتأمين حلفاء في جميع أنحاء العالم، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ بالإضافة إلى الولايات المتحدة، وقد أبرمت الترتيبات الدفاعية مع المملكة المتحدة، روسيا، وفرنسا. وأيضا لحق بها – علاقات وثيقة مع غيرها من الدول العربية من الأعضاء الرئيسية في ائتلاف حرب الخليج مثل – مصر وسوريا. وقد هيمنت على السياسة الخارجية الكويتية لبعض الوقت الاعتماد الاقتصادي على النفط

(1) الصايغ، بكري 10 اغسطس 1990 انعقاد مؤتمر القمة الطارئ بشأن غزو العراق للكويت وفضيحة وفد السودان!، مؤتمر القمة الطارئ المنعقد في 10 أغسطس 1990 بشأن غزو العراق للكويت، 2005، المصدر:
http://sudaneseonline.com/board/140/msg/10-%D8%A7%D8%BA%D8%B3%D9%80%D8%B7%D8%B3-1990-%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%80%D8%A4%D8%AA%D9%80%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%80%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%80%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D8%A6-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%BA%D9%80%D8%B2%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%84%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D9%88%D9%81%D8%B6%D9%80%D9%8A%D8%AD%D8%A9-%D9%88%D9%81%D9%80%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86!-1186777749.html

(2) وزارة الخارجية الكويتية، حقائق ومعلومات، 2004، استرجع بتاريخ 2015/7/7، المصدر:
{http://moi.gov.kw/portal/vArabic/ShowPage.aspx?objectID={D5432F01-9247-467D-A57D-E0B6AA71D1B6

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والغاز الطبيعي. فإن الكويت كدولة نامية، مختلف اقتصاداتها غير كافية لدعم مستقل عليها. ونتيجة لذلك، وجهت الكويت اهتماماً كبيراً نحو النفط أو الغاز الطبيعي في كسب صداقاتها وتحالفاتها[1].

وكان الصندوق الكويتي للتنمية من أهم الأدوات التي وظفتها الكويت في سياستها الخارجية بعد الاستقلال وما بعدها، وذلك لإعطاء الصورة والوجه الحضاري لدولة الكويت لدى دول العالم، ولعب الصندوق دوراً مسانداً للدبلوماسية الكويتية في استقطاب وتأكيد قضايا الكويت ومصالحها في المحافل الدولية والإقليمية، إضافة إلى تعزيز المكانة والسمعة الكويتية عربياً وإقليمياً ودولياً. وهي بذلك تكسب ود ومواقف الدول من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية، والتي قد توفر لها الأمان والوقوف بوجه أعدائها، والذين يشكلون تهداداً على مصالحها ومصالح العالم[2].

وتمتاز السياسة الخارجية الكويتية بالجهود التي تبذلها لتفعيل النشاط الدبلوماسي الذي تعمل على ربطه من خلال سفارات حول العالم، وتمتاز الكويت بالتواجد الدولي، فهي تعتبر من الدول المانحة والمستثمرة، ودور الصندوق الكويتي من الأدوات الاقتصادية الفعالة في مساعدة الدول العربية والعالم الثالث لتحقيق التنمية، وتسعى من خلال تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لكسب الدعم العالمي لسياستها الخارجية، وتفعيل تواجدها بين هذه الدول على مستوى العالم[3].

والكويت من الدول المانحة التي تعمل على ربط تقديم الدعم وبين أهداف سياستها الخارجية، والتعاون التنموي في نفس الوقت، ويعتبر تقديم المساعدات والمنح والدعم سلاح سياسي يهدف إلى تحقيق السيطرة والنفوذ، والبعض الآخر كنوع من كسب الوقوف بجانبها دولياً في حال وقوعها بعدوان مسلح،

([1]) ويكبيديا، دولة الكويت، الموسوعة الحرة، 2015، استرجع بتاريخ 2015/7/10، المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9.

([2]) العجمي، مبارك سعيد، المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (1980–2010)، المرجع السابق، ص73.

([3]) الصراف، ليلى وشعبان، لؤي، محمد الصباح: الكويت ستعود درة الخليج وخطة التنمية ستترجم ذلك، جريدة القبس، العدد 13470، تاريخ النشر 2010/11/29.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعمل السياسة الخارجية للدول على تفعيل الدبلوماسية من أجل تعزيز العلاقات بين الدول، والعمل المشترك، والتبادل التجاري، وتقديم المساعدات والمنح كاستثمارات خارجية، وقروض وغيرها[1].

إن المساعدات والمنح والقروض المالية كان لها مردود سياسي ونجاح الكويت بكسب اعتراف عالمي واضح بدور الكويت في ميدان المساعدات العربية والأجنبية، خصوصاً من قبل المنظمات الدولية، والجامعة العربية، والمركز المرموق الذي تتمتع به الدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية نتيجة لدعمها للقضايا العربية، والتعاطف الملموس من قبل الدول النامية تجاه القضايا الاقتصادية والسياسية التي تهم دولة الكويت والخليج العربي، وكسب حسن الجوار والاحترام المتبادل وعلاقات الصداقة التي تتمتع بها دولة الكويت على الصعيد الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى التأييد والترحيب من الدول النامية للمستثمرين الكويتيين والتي تسعى لجذب رؤوس الأموال الكويتية، ولابد من القول أن كلما بقي التدفق للمساعدات والمنح وغيرها للدول الممنوحه كلما استمر المردود السياسي بالتحقق، من خلال كسب الاستمرار بالتأييد ورغبتها في التعاون والوفاء بإلتزاماتها، وقد يكون انقطاعها أو انخفاضها أثار عكسية[2].

وعليه، فإن دولة الكويت تسعى في إطار دبلوماسيتها السياسية والاقتصادية والمساعدات والمنح التي تقدمها من خلال الدولة وصندوق التنمية الكويتي من أجل تشكيل تواجد دولي، وأصدقاء يمكن الاعتماد عليهم في تحقيق الأمان والسلام، ودرء الخطر عنها من دول الجوار، وبنفس الوقف تعمل على تعزيز العلاقات والأواصر التعاون والتشارك من أجل دفع تنمية الدول حول العالم، وتقديم العون الإنساني للعديد من الدول التي تتعرض للكوارث، وتواجدها الفعال في المحافل الدولية والإقليمية من خلال الدبلوماسية يعمل على كسب الحلفاء، والتأييد تجاه أي اعتداء عليها، والحفاظ على استقرارها الداخلي من أي تأثير خارجي خاصة في ظروف الثورات والربيع العربي.

([1]) شريم، أميمة، المساعدات الخارجية اليابانية كأداة للسياسة الخارجية: 1970-1992، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1996، ص 22.

([2]) الزيد، سارة عبد اللطيف، المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية (1961-2012)، المرجع السابق، ص 61-62.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الخاتمة

تنتهج الكويت في توجهاتها الخارجية لمبدأ التوازن، والذي من خلاله يدعم استقلال الكويت وسيادتها، والكويت الدولة الوحيدة التي لها علاقات وطيده بين الشرق والغرب، وهذا نتيجة لسياستها الخارجية المتوازنة، وأن علاقتها الدبلوماسية مع العالم جعلها مكانة وسيادة حول العالم، ودولة الكويت تعتبر ذات اقتصاد أحادي يعتمد بدرجة كبيرة على عائداته وصادراته النفطية المقومة أساساً بالدولار الأمريكي، وتعتمد على الواردات الأجنبية لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية والاستثمارية بالداخل، لذا كان لابد من قيام دبلوماسية اقتصادية تساعدها على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية من أجل تعزيز المكانة والصداقة والحلفاء حول العالم.

يعد العامل الاقتصادي الأساس في تشكيل الاستراتيجية الدولية والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية، نتيجة إلى ارتفاع الاعتماد المتبادل بين الدول وبين المؤسسات الدولية في اتجاه مؤسسة النظام الدولي القائم على التعاون وليس ثنائية الصراعات والتنافس، وكانت المساعدات الاقتصادية الكويتية المتنامية إلى الخارج تنتقل أساساً من خلال العلاقات الثنائية، وأداة فعالة لتحقيق أهداف السياسة الكويتية الخارجية، وتعزيز الأمن القومي الكويتي[1].

ومرت الكويت بمراحل تاريخية عديدة ظهرت تحولات في سياستها الخارجية نتيجة الأحداث التي تحيط بها، وتوترها مع الجوار، وكان للاستثمار الخارجي أثر سياسي واقتصادي، فاقتصادياً تمكنت الكويت إيجاد مدخول آخر يوازي مدخولات النفط، أما سياسياً، فقد تمثل في توطيد علاقاتها الدولية، وتكوين الصداقات الإقليمية والدولية، والعمل ضمن سياسة خارجية متوازنة منفتحة ومرنة، ضمن دبلوماسية سياسية واقتصادية فعالة من أجل المحافظة على مكانتها في المحافل الدولية، وأمنها واستقرارها من تهديدات دول الجوار، وقد شكلت سياسة الكويت الخارجية تحالفات دولية كالولايات المتحدة والدول

([1]) المنصور، مشعل أحمد، دور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية -دراسة حالة الصندوق الكويتية للتنمية الاقتصادية العربية 1990-2011-، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2013، ص 2-3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغربية وشرق وجنوب أسيا وأفريقيا، والعالم الثالث. وكان نصيب هذه الدول للاستثمار المالي الخارجي عالي جداً، وشكل الاستثمار الخارجي أداة اقتصادية وكان له أثر على سياسية الكويت الخارجية.

ومن المعروف أن الدولة تلجأ إلى استعمال العمل الدبلوماسي، والضغط العسكري، والسلاح الاقتصادي في آن واحد لتحقيق هدف معين، وأن جملة الأهداف السابقة ضمان لوحدة البلاد واستقرارها الأمني، وبقائها خارج الصراعات العربية – العربية، والحفاظ على الذات الكويتية، والتجانس الداخلي متمثل ذلك في استيعاب الاختلافات والتناقضات المحلية، وهذه الأهداف تعمل على قوة وتماسك الدولة، ووحدة البلاد، فالكويت منذ بداية استقلالها أخذ البعد الإسلامي، والعدالة والإخاء، والتعاضد بين المسلمين، وهذا ينمي الشعور الشعبي بضرورة مد يد العون لشعوب الخليج والعالم العربي، ودول العالم الثالث.

وبناء على ذلك فإن الموارد الاقتصادية لدولة الكويت تعد من أدوات السياسة الخارجية وهي نتاج العوامل الداخلية والخارجية من خلال مقومات ثروتها الاقتصادية وتوزيعها للدولة وكوحدات دولية مؤثرة اقليمياً ودولياً، وهي سياسة قائمة على تعزيز ومساندة الشرعية الدولية من منظمة الأمم المتحدة، والمشاركة الفعالة في المنظمات الدولية والإقليمية لمنظمة الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية بشتى أشكالها، ومجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وملتقى الحوار الآسيوي، ويلعب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية دوراً فعالاً وحيوياً في دعم الدبلوماسية الاقتصادية أو الجانب الاقتصادي في السياسة الخارجية الكويتية، ويغطي نشاطه أكثر من 100 دولة عبر العالم. والنفط ومشتقاته البتروكيماوية تمثل حجر الأساس في الثروة الاقتصادية محلياً ودولياً، والاستثمارات الخارجية أيضاً تجسد مركز سياسي على المستوى الاقليمي والدولي ودعم لها ومساندة تحت أي ظرف، ووسائل ضغط لتثبيت موقعها دولياً.

والقيادة السياسية في دولة الكويت التي أخذت بالنظام الديمقراطي الخاضع لسيادة الدستور ومشاركة السلطات في عملية صنع القرار في السياسية الخارجية الكويتية، وقد أخذت منحى من التغييرات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمنعطفات على مر التاريخ الكويتي ضمن المراحل المتزامنة، نتيجة للأزمات والتحديات التي واجهتها من دول الجوار، وأثرت المراحل التي مرت بها في عملية صنع القرار في سياستها الخارجية، وقد هدفت السياسه الخارجيه الكويتية الى الوصول بالمصالح الوطنيه الى الحد الاعلى من الانجازات عن طريق وسائل أكثر فائده واقل تكلفه. ولتحقيق الاهداف يستوجب وجود: الدبلوماسيه والحرب. والسياسه هي نسق عمل معين ترتئيه الدوله في مجالات العمل الخارجي لتغيير سلوكيات الدول والوحدات السياسيه الخارجيه.

وعلى الرغم من زعزعة الثقة في فعالية صندوق التنمية الكويتي سياسياً في تحقيق الصداقة والتعاون وقت الأزمات والصراعات، إلا أن هذا المنظور يبقى وليد المرحلة،والظروف التي كانت تتعرض لها المنطقة والتي أرهقتها في كافة المجالات، ويبقى دور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية واقع وتأثير ملموس على المصالح الحيوية لبعض أو كل الأقطار العربية وغير العربية النامية بالتحديد، وقد أشادت دول العالم قاطبة بجهود الصندوق ومساعيه في التنمية ومساهماته في دفع عجلة التنمية لدى العديد من الدول الفقيرة على وجه التحديد، فقد أضحت الأداة الاقتصادية هي الأكثر فعالية في العلاقات الدولية سواء بجانبها السلبي المتمثل في العقوبات الاقتصادية أو بجانبها الإيجابي المتمثل بالمساعدات والحوافز الاقتصادية.

وعلى مر الأزمات التي واجهة الكويت فإنها أخذت منحى أكثر وطنية في سياستها الخارجية وأصبحت التوجهات نحو العالم ضمن مصلحتها الشخصية التي أثبتت الصراعات التي واجهتها أن السياسة المالية الموجهة نحو الدول العربية وغيرها لم تثبت فعاليتها وتلقت خيبات كبيرة من عدم وقوف عدد من الدول العربية في تأييدها وتحريرها لاستعادة كيانها المسلوب، فأصبحت بناء على ذلك تعمل ضمن أطر سياسية خارجية تعتمد على العوامل الاقتصادية في تقديم المساعدات والمعونات والمنح والقروض لتحقيق المصلحة القومية العليا الكويتية، وتعزيز الصداقات فضلاً عن كسب صداقات أخرى، بالإضافة إلى تكوين تحالفات دولية في وجه التهديدات ولضمان استقرارها وأمنها وتواجد كيانها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نتائج الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة الآتي:

1- تأثير العوامل الاقتصادية كأدوات للسياسة الكويتية الخارجية الفعالة على مر المراحل التي أثرت على الكويت سواء سلباً أم إيجاباً، فلا مناص عنها، فدولة الكويت دولة أحادية المورد (ريعية)، وتعتمد على الثروة النفطية كأساس في كافة المجالات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

2- تشكل العوامل الاقتصادية للسياسة الخارجية الكويتية أدوات لتحقيق أهدافاً سياسية، وأهداف إنسانية في المنطقة فخبرتها المعقولة في التوسط بين القوى والمصالح المتنافسة داخل العالم العربي أثر في جعلها طرفاً جديراً بالمصداقية والاحترام كعامل مركزي، فالوساطة يعد أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية والتي جعلت لها مكانة ووجود إقليمي ودولي عزز صداقتها مع الجميع وكسبت صداقات أخرى لمكانتها الدولية.

3- أن الدبلوماسية الاقتصادية هي أداة للسياسة الخارجية الكويتية، تقوم بتفعيلها من أجل تعزيز التعاون، والمشاركة الإقليمية والدولية كونها دولة غنية بالنفط، ومن الدول التي وصلت إلى مستوى الدول العظمى في الهيمنة الاقتصادية، ولعبت الكويت في المجال المالي والاقتصادي دور الدولة المانحه والمستثمره والوسيط، وعمدت دولة الكويت في وزارة الخارجية على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لدعم السياسة الخارجية الكويتية على مستوى العالم.

4- تتبنى السياسة الكويتية الخارجية الدبلوماسية المالية المتمثل في صندوق التنمية من أجل استقطاب التأييد السياسي والاقتصادي وتعزيز أواصر الصداقة وتمتين التحالفات مع العديد من الدول في العالم قاطبةً. والمساعدات والمنح والقروض المالية والاستثمارات الخارجية كان لها مردود سياسي على سياسة الكويت الخارجية ويتمثل في كسب اعتراف عالمي واضح بدور الكويت في ميدان المساعدات العربية والأجنبية، خصوصاً من قبل المنظمات الدولية، والجامعة العربية، والمركز

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرموق الذي تتمتع به الدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية نتيجة لدعمها للقضايا العربية، والتعاطف الملموس للدول النامية تجاه القضايا الاقتصادية والسياسية التي تهم دولة الكويت.

5- ينتج عن العوامل الاقتصادية المردود السياسي كعامل مؤثر من خلال كسب التأييد ورغبتها في التعاون والوفاء بإلتزاماتها من خلال تكثيف السياسة الكويتية الخارجية في استخدام الأدوات الاقتصادية كعامل اقتصادي سياسي يعمل على تأمين مصالحها الوطنية القومية العليا وحالة من الاستقرار الداخلي والخارجي.

6- تأتي الرؤية السياسية في دولة الكويت بتحقيق التواجد العالمي في كافة مجالات العوامل الاقتصادية كالمساعدات والمنح والاستثمارات الخارجية، وما يقدمه الصندوق الكويتي للتنمية في مساعدة الدول على تنمية بلادها، والاعتماد الكامل على تجارة البترول، حيث أن الثروة النفطية هي التي تشكل القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت دولياً.

7- إن سياسة الكويت الخارجية مرت بعدة مراحل تطور في الفترة الواقعة مابين (1961-2015) استطاعت الخروج من مرحلة الدفاع عن الوطن والبقاء السياسي، ومرحلة البرجماتية، إلى مرحلة التذبذب وعدم الثبات، ثم إلى مرحلة القلق من التطورات الإقليمية، ومرحلة الغزو، والتردد وعدم وضوح الرؤية، ومن ثم التأهيل والتجديد إلى مرحلة الحالة، وصولاً إلى مابعد سقوط النظام العراقي، حيث انطلقت الدبلوماسية الكويتية من أجل الوصول إلى العالم العربي والإسلامي والدولي، والخروج من المخاوف التي تمثلت بالجوار العراقي وانطلقت بسياسة خارجية منفتحة تعلمت من الدرس.

8- أن السياسة الخارجية الكويتية تعمل ضمن استراتيجية سياسية اقتصادية لتحقيق وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية بالمنطقة العربية والعالم الثالث كعامل تشكيل وتقوية للسياسة الخارجية الكويتية، وتسعى لتحقيق أهداف ومصالحها الوطنية بالشكل الذي ينتمي مع الإمكانايات التي تمتلكها، بالإضافة إلى تقديم المساعدات والمنح والقروض، والاستثمارات الخارجية والتسهيلات التجارية وغيرها من أجل تحقيق التنمية الدولية، ومساعدتها على النهوض، والتعاون والانسجام،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتأثير في سلوك الدول الأخرى للوقوف بجانب الدول التي تمتاز بالقوى الاقتصادية والثراء إلا أنها تمتاز أيضاً بصغر الحجم، وعدم مقدرتها في مواجهة أي عدوان خارجي بدون مساعدة المجتمع الدولي، وهذا أحد أهداف السياسة الخارجية الكويتية من أجل ضمان الوجود الدولي والاستقرار وتعزيز الصداقات وكسب صداقات أخرى.

9- أن النفط شكل عامل اقتصادي للكويت، وقد استخدمته كعنصر تطوير ورفاهية للمواطنين من خلال تأمين كافة حقوقهم الصحية والتعليمية والإنسانية والازدهار العمراني، والخدمات بشتى أشكالها، والبنى التحتية الأساسية، وكافة المجالات، من أجل تحقيق الولاء والانتماء من مواطنيها للدولة وتقدمت الكويت من حيث المؤشر الاجتماعي بين الدول.

10- استخدم النفط سلاح في الأزمات العربية الإسرائيلية، وإنشاء التحالفات التي تحقق للكويت الأمان والاستقرار، وسياستها الخارجية تستند على العامل الاقتصادي ومدى تأثير النفط في علاقاتها الإقليمية والدولية، حيث يعد النفط من مكونات القوة للدولة نتيجة لكون الكويت دولة ريعية تعتمد اعتماداً كلياً داخلياً وخارجياً على صادراتها النفطية، وهي دولة ضعيفة ديمغرافياً.

11- ظهر النفط كسلعة استراتيجية في حرب 1973 واستطاعت الدول المنتجة للنفط أن تحصل على حقها في فرض الأسعار ورفعها بعد أن كانت تباع للغرب وأمريكا بسعر زهيد، وقامت الكويت بتأميم قطاع النفط وأصبحت تتحكم في ثروتها. وعلى الرغم من كون النفط عامل اقتصادي مهم في سياسة الكويت الخارجية إلا أنه قد يكون عامل سلبي على الكويت حيث كان النفط هدف في الحرب الإيرانية العراقية عام 1980 ووسيلة ضغط على العراق من خلال الاعتداء على ناقلات الكويت النفطية من أجل إنهاء حصاره الجوي لمصب النفط الإيراني في جزيرة خرج ولثني الكويت عن تأييدها للعراق.

12- أحدث الربيع العربي تغيير كبير بعد نجاح الثورة التونسية والمصرية وإسقاط الأنظمة في توجهات الدول السياسية الخارجية والداخلية وكافة المجالات، وأثرت الأحداث على أسعار النفط العالمية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهبوط المؤشر بشكل سريع والذي تأثرت به الكويت كونها دولة ريعية تعتمد على النفط ومدخولاته. وساعدت المنح النفطية الكويتية في إسقاط النظام في مصر إثر إنقلاب الجيش بقيادة السيسي على الرئيس المنتخب محمد مرسي بإنقلاب عسكري عام 2013، وساعدت هذه المنح على حل ولو بشكل جزئي الأزمة الإقتصادية في مصر، وهذا ما يؤكد على الدور الكبير الذي لعبه النفط في رسم سياسة الكويت الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي.

13- تأثرت سياسة الكويت الخارجية منذ الاستقلال ولا تزال بأهداف وطنية لا تحيد عنها إلا أن التوجهات السياسية الخارجية الكويتية ركزت بعد التحرير 1991 على حماية مصالحها الشخصية وأمنها واستقرار النظام الكويتي سياسياً أمام التحديات وتطلب ذلك التحالف مع القوى العظمى، وبناء علاقات سياسية واقتصادية ودبلوماسية مع الدول إقليمياً ودولياً.

14- استخدام دولة الكويت الفائض من النفط في استثمارات خارجية تنتشر على مستوى العالم والتي شكلت عامل مؤثر في السياسة الخارجية الكويتية، وبشكل مركز في العالم الغربي والولايات المتحدة واستراليا، وفي آسيا وأفريقيا، وتشكل الاستثمارات الخارجية في العالم الثالث نسبة ضئيلة بسبب الأوضاع الغير مستقرة فيها. ويمثل قطاع الاستثمار في مراحل مختلفة رافد موازي لمدخولات النفط، ويمكن أن يعتمد عليه في الانفاق العام، والادخار لأجيال المستقبل، وهو عامل اقتصادي مهم في ظل سياسة الكويت الخارجية مع العالم، وتعمل من خلال استثماراتها واسعة النطاق على كسب التأييد الدولي في الأزمات. ويلاحظ أن الدول التي تستثمر بها الكويت بشكل كبير هي الدول الحليفة والمؤيدة للوجود الكويتي ومصدر أمان لها من تهديد الجوار وتخاذل بعض الأنظمة وقت الصراع.

15- على الرغم من زعزعة الثقة في فعالية صندوق التنمية الكويتي سياسياً في تحقيق الصداقة والتعاون وقت الأزمات والصراعات، إلا أن هذا المنظور يبقى وليد المرحلة، والظروف التي كانت تتعرض لها المنطقة والتي أرهقتها في كافة المجالات، ويبقى تأثيره كأداة اقتصادية في السياسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية الكويتية واقع وتأثير ملموس على المصالح الحيوية لبعض أو كل الأقطار العربية وغير العربية النامية بالتحديد، والعالم بشكل عام.

16- إن العوامل الاقتصادية بالرغم من أخذها الطابع السياسي في توجهات الخارجية الكويتية، إلا أن سياسة المساعدات والمنح والقروض لها أهداف إنسانية والوقوف مع الدول النامية في تحقيق وتسهيل عمليات التنمية، والكويت أقرب للنموذج الياباني في توظيف المساعدات الإقتصادية الخارجية، وأن الكويت بعد التحرير أخذت تستخدم المساعدات الاقتصادية الكويتية كوسيلة للمكافئة والمعاقبة تجاه بعض الدول العربية والإسلامية لمواقفها مع القضية الكويتية أثناء الاحتلال. وفي الآونة الأخير بدأت الكويت بتقليل حجم المساعدات بسبب الظروف الاقتصادية العالمية، والتغيرات الكبيرة في أسعار النفط والتي أجبرت الكويت باتباع السياسة الرشيدة في المساعدات الاقتصادية.

وعليه، فإن أثر العوامل الاقتصادية على السياسة الكويتية الخارجية تبرز باختصار من أجل:

- استخدام العوامل الاقتصادية كأدوات في السياسة الخارجية ذات تأثير بشكل كبير على السياسة الخارجية الكويتية، ويأتي التأثير بالدرجة الأولى في النفط، ومن ثم الاستثمار الخارجي بالدرجة الثانية، وفي الدرجة الثالثة الصندوق الكويتي التنموي والمساعدات والمعونات.
- حماية أمن دولة الكويت من التهديدات الخارجية وخاصة دول الجوار من خلال إنشاء تحالفات اقتصادية سياسية عربية ودولية في إطار تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لأهمية دور العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية، ولتعزيز الصداقة وتشكيل صداقات إقليمية ودولية.
- الحفاظ على استقرار دولة الكويت السياسي الخارجي والداخلي من التهديدات والصراعات في دول الجوار ومدى تأثير الربيع العربي سياسياً واقتصادياً على توجهات السياسة الكويتية الخارجية.
- أثبت الغزو أن الأمن المالي والاجتماعي جزء مكمل لنجاح الأمن السياسي والعسكري وعلى الكويت أن تكون أكثر ترشيداً في الإنفاق العام، وأكبر مثال أنه على الرغم من سقوط الدولة فقد تمكنت الحكومة الشرعية من "لملمة" مؤسساتها وإدارة أجهزتها في الخارج وكانت حكومة شبه كاملة قائمة في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنفى والعلاقات الطيبة التي تجمعها مع الدول التي قامت الكويت بمساعدتها وتأييدها ودفع مستحقات الصندوق من القروض وغيرها، ومن خلال مردودات صندوق التنمية والاستثمارات حيث استطاعت أن تعيل النازحين من الكويتيين، وتمويل نداءات النصرة لها حول العالم من خلال القنوات الدولية والإعلامية، ومن ثم بعد التحرير إعادة الإعمار.

- أن الصندوق الكويتي للتنمية هو الذراع الاساسي لوزارة الخارجية والدولة بشكل عام مما شكل اعترافاً عالمياً بالعمل الخيري الكويتي، لذا تم تكريم أمير دولة الكويت كرائد للعمل الانساني وذلك اعترافاً بالدور الإنساني للكويت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **التوصيات:**

توصي الدراسة بالآتي:

1- بجانب الأدوات الاقتصادية لابد أن يكون هناك اعتماد على تحفيز رؤوس الأموال الكويتية من خلال تهيئة أرض خصبه آمنه مستقرة في الداخل الكويتي يسود فيها الثقة في تفعيل رؤوس الأموال المجمدة في البنوك الخارجية أو المستثمرة في الخارج من أجل المشاركة في التنمية المستدامة والمشاركة السياسية الفعال والاقتصادية وتوجيه السياسة الخارجية الكويتية بجانب دبلوماسيتها من أجل كسب رؤوس الأموال الكويتية في الخارج كحلفاء داعمين اقتصادياً وسياسياً.

2- ضرورة استخدام ريع المدخولات النفطية في الاستثمار الداخلي كتنمية حقيقية لدولة الكويت، وفتح باب الاستثمار الأجنبي والعربي من خلال الدبلوماسية الاقتصادية والترويج من أجل استقطاب المستثمرين العرب والأجانب.

3- تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية من خلال توجيهها للشعوب أكثر من الحكومات من أجل التعريف بدولة الكويت وسياستها الخارجية ومدى مساهماتها من خلال الصندوق الكويتي للتنمية حول العالم، والاستثمارات الخارجية التي تساعد اقتصاديات الدول التي يتم فيها الاستثمار ودفع عجلة التنمية في تلك الدول المقدم لها المنح والمساعدات والقروض، والتحقق من ملاءمة عمل الصندوق بتحقيق أهداف السياسة الكويتية الخارجية.

4- التقليل من استخدام الأدوات الاقتصادية كعامل اقتصادي في سياسة الكويت الخارجية كنوع من الترشيد بسبب الأزمة الإقتصادية العالمية، وتذبذب أسعار النفط الأمر الذي استدعى على الكويت النظر في الاعتماد شبه الكلي على النفط كمدخول أساسي.

5- فتح قنوات فضائية حول العالم لإبراز السياسة الخارجية الكويتية ومدى تأثير العوامل الاقتصادية فيها، والمساهمات والجهود التي تحققها تلك العوامل كأدوات سياسية خارجية تحقق الأهداف الوطنية القومية لدولة الكويت وتحاكي الشعوب التي تقدم لها الكويت المساعدات والقروض والمنح.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- تثقيف الشعوب المستفيدة من المساعدات والمنح والقروض للجانب الإنساني الكويتي كأداة لكسب الصداقة والتعاون والتأييد من الشعوب قبل حكوماتها، حيث أن الشعوب تعتبر وسيلة ضاغطة على حكوماتها كرأي عام يدرك الصديق من العدو.

7- فتح إدارةفي وزارة الخارجية مدربة سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً للإشراف على كافة أدوات السياسة الخارجية الكويتية والعمل على ملاءمة الأدوات والعوامل الاقتصادية ضمن توجهات السياسة الكويتية الخارجية بحسب تغيرات المحيط، وما يتلاءم مع تغيرات المجتمع الدولي لمواكبة المستجدات سياسياً واقتصادياً، والتحرك السريع في ضوء المتغيرات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

- الكتب:

1. أسيري، عبد الرضا علي، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات.. إخفاقات.. وتحديات، الكويت، مطابع القبس التجارية، 1992.
2. أسيري، عبد الرضا علي، النظام السياسي في الكويت.. مبادئ وممارسات، الطبعة التاسعة، مكتبة جابر الأحمد المركزية، الكويت، 2007.
3. أسيري، عبد الرضا، النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات، ط5، جامعة الكويت، الكويت، 2000.
4. الأقداحي، هشام محمود، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2012.
5. بدوي، محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة الحديثة، بيروت، 1991.
6. برجاس، حافظ، الصراع الدولي على النفط العربي، تقديم: محمد مجذوب، الطبعة الأولى، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000.
7. بوشنسكي، (إ. م.)، الفلسفة المعاصرة في أوروربا، (ترجمة: عزت قرني)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992.
8. بولوك، جون، الخليج، ترجمة دهام موسى العطاونة، لندن، ط1، مطبوعات دهام موسى، 1980.
9. تريب، تشارلز، صفحات من تاريخ العراق، بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى آذار 2002، ترجمة: زينة جابر إدريس، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2006.
10. الجمعة، حيدر حسن، خمسون عاماً من العطاء الاقتصادي، الطبعة الأولى، المكتبة المركزية، جامعة الكويت، الكويت، 2003.
11. جويدة، ناصر، خلف، خالد، الثورات العربية في ميزان، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2012.
12. جيدنز، أنتوني، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة: أحمد زيد، ومحمد محي الدين، مراجعة وتقديم: محمد الجوهري، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2010.
13. حسن، إبراهيم، الصراع الدولي في الخليج العربي العدوان العراقي على الكويت الأبعاد والنتائج العربية والدولية، الكويت، مؤسسة الشراع العربي، 1996.
14. حنفي، سليمان. فاعلية المنظمة. القاهرة: مكتبة غريب، 1995.
15. خدوري، مجيد، حرب الخليج، ترجمة: وليد خالد احمد، 2008.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16.الخزرجي، ثامر، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، الأردن، دار مجدلاوي والتوزيع، 2005.
17.دورتي، جيمس وبفالستغراف، روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، مكتبة كاظمة، الطبعة الأولى، 1985.
18.دوكاس، مارثا، أزمة الكويت: العلاقات الكويتية- العراقية، 1961- 1963، بيروت، دار النهار، 1973.
19.ربيع، محمد محمود، النظام السياسي في دولة الكويت، الكويت، دار قرطاس للنشر والتوزيع، 2005.
20.الرشيد، فيصل، ما بعد الثورات العربية الربيع العربي ومخاض التحول الديمقراطي، ط1، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الرياض، 2013.
21.الرشيدي، أحمد، الكويت من الإمارة إلى الدولة، الكويت، دار سعد الصباح، 1993.
22.الرمضاني، مازن إسماعيل، السياسة الخارجية دراسة نظرية، جامعة بغداد، بغداد، د.ت.
23.الريس، رياض نجيب، الخليج العربي ورياح التغيير "دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية"، لندن، رياض نجيب الريس للطباعة والنشر، د . ت.
24.سالنجر، بيار ولوران، أريك، حرب الخليج، الملف السري، ط1، دار أوزال للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1991م.
25.سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، بيروت، دار الجيل، 2001.
26.سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية. ط2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998.
27.الصرعاوي، عبد العزيز عبد الله، دراسات في الشؤون الاجتماعية والعمالية، الكويت، مطبعة الحكومة، 1965.
28.عبد الرحمن، عبد الله محمد، دراسات في علم الاجتماع ، بيروت، دار النهضة العربية، 2000.
29.عبد الساتر، لبيب، قصة الخليج: تفاعل دائم وصراع مستمر، بيروت، دار المجالي، 1989.
30.عبد المعطي، عبد الباسط والهواري، عادل، علم الاجتماع والتنمية دراسات وقضايا، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1984.
31.العيسوي، ابراهيم، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية مؤشراتها، ط3، بيروت، دار الشروق، 2003.
32.الغبرا، شفيق ناظم، الكويت دراسة في آليات الدولة والسلطة والمجتمع، الكويت، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، 2011.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

33.فرجاني، نادر، العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي تنظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط، بيروت، المركز الثقافي، 1983.
34.الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية الجزء الأول، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.
35. لالاند، أندريه، موسوعة لا لاند الفلسفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، المجلد الثاني، 1996.
36. لاندو، أليس، السياسة الدولية النظرية والتطبيق، ترجمة: د. قاسم المقداد، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سلسلة الترجمة– 2، 2008.
37.مشاقبة، أمين وشبلي، سعد، التحديات الامنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الاوسط، دار الحامد، عمان، 2012
38.مصطفى، محسن، بيان في الثورة هوامش سوسيولوجية على متن الربيع العربي، ط1، دار الامان، الرباط، 2012.
39.المطبعي، حميد، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ط 1، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ج2، 1998.
40.مقلد، إسماعيل صبري، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، الطبعة الأولى، 1982.
41.الموسوعة العربية العالمية، الجزء 21، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999.
42.النعيمي، أحمد نوري، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الامريكية أنموذجاً، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 2012.
43.النقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
44.نوفل، سيد، الأوضاع السياسية لإمارة الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، مدخل عام ودراسة للكويت، ج2، القاهرة، 1967
45.هلال، رضا، الصراع على الكويت "مسألة الأمن والثورة"، ط 1، القاهرة، سيناء للنشر، 1991.

– الرسائل الجامعية:

46. أبو عين، ريما، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الربيع العربي دراسة مقارنة (مصر، سوريا)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة العلوم الإسلامية، الأردن، 2015.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

47. حماد، إياد، إدارة الصناديق السيادية وصناديق التحوط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصادي، 2009.
48. الحوال، منى، دراسة تحليلية لدور الصندوق الكويتي في التنمية الاقتصادية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2011.
49. الزيد، سارة عبد اللطيف، المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية (1961-2012)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، عمان، جامعة الشرق الأوسط.
50. السلطان، منيرة فيصل، الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكوتيية عربياً وإسلامياً، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012.
51. شريم، أميمة، المساعدات الخارجية اليابانية كأداة للسياسة الخارجية: 1970-1992، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1996.
52. صالح، دانا علي، المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي بعد الحرب الباردة (دراسة في تأثير ثورة الاتصالات)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإنسانية، جامعة السليمانية، 2011.
53. عبد الرحيم، عبد الله، الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، 2012.
54. عبد علي، فيصل عبد الجبار، السياسة العراقية المعاصرة تجاه الكويت 1958 – 1968، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1994.
55. العتيبي، مناور عبد اللطيف، الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت، (2006-2011). رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013.
56. العتيقي، هدى عماد، مناقشة مسألة تاريخ نشأة الكويت، رسالة ماجستير، جامعة الكويت، كلية الآداب، 2006.
57. العجمي، مبارك سعيد، المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (1980-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011.
58. العنزي، عدنان عبد الله، آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية -دراسة تحليلية مقارنة في ضوء خبرات وتجارب عالمية وإقليمية-. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013.
59. فراج، طه مطر، التنشئة السياسية وخصائص الشخصية كمتغيرات منبئة بالمشاركة السياسية في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر، 2009.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

60. فريح، زينب، دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، 2013.
61. فكري، مروة محمود، أثر التحولات العالمية على الدولة القومية خلال التسعينات: دراسة نظرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004.
62. الكلوب، وائل محمود، دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر (2001–2009)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011.
63. المنصور، مشعل، دور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية: دراسة حالة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 1990–2011م، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2013.

– المجلات والصحف:

64. Gulfbase، حجم الاستثمارات في القطاع السياحي الكويتي يتجاوز المليار دينار ٢١ مايو ٢٠٠٩.
65. الأسهم المتداول تراجعت 13.2% جلوبل: بورصة الكويت ترتفع 1.84 % في يونيو. جريدة الراية القطرية. وصل 2009/7/5.
66. الأناضول – صحيفة المصريون، الصندوق الكويتي للتنمية يقرض تونس 28.3 مليون دولار، 17 مارس 2015.
67. البرجس، برجس حمود، مسيرة 25 عاماً من عمر النهضة الكويتية الحديثة، كونا للأنباء، فبراير 1986.
68. التميمي، عبد المالك، الغزو العراقي للكويت المقدمات– الوقائع وردود الفعل– التداعيات، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1995.
69. جريدة الأنباء الكويتية، رغم خطط التنمية: الاقتصاد الكويتي لا يتغير شكلاً ومضموناً، 10 أغسطس، 2014.
70. جريدة الرأي العام الكويتية، العدد 6113 الصادر في 17 / 11 / 1980.
71. جريدة الرأي الكويتية، الرأي: تنشر خطة التنمية الخمسية للدولة. 12 أكتوبر 2008 العدد 10695.
72. جريدة السياسة الكويتية، العدد 4219 الصادر في 1981/3/21.
73. جريدة القبس الكويتية، القبس: ترصد معاناة المهندسين الزراعيين ومطالبهم. 2 فبراير 2008.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

74. جريدة الندوة السعودية، 1979.
75. جريدة النهار الكويتية، كامكو: 675.6 مليار دولار القيمة السوقية لأسواق الأسهم الخليجية. الأربعاء 17 يونيو 2009.
76. جريدة الوطن الكويتية، 1987/11/24، ص 2.
77. جريدة الوطن الكويتية، العدد 2147 الصادر في 24 / 9 / 1980.
78. جريدة الوطن، 2014/2/15.
79. جريدة الوطن، تقرير صادر عن المركز الدبلوماسي، 2014/2/22.
80. جريدة أم القرى السعودية، العدد 1879، 28 تموز 1961.
81. جريدة عالم اليوم الكويتية، الاستثمارات الكويتية تعزز حضورها الخارجي هربا من الاحتقان الداخلي. 2009/04/03.
82. جريدة عالم اليوم الكويتية، القمة الاقتصادية العربية بالكويت ضرورة. 19 يناير 2009.
83. جريدة كويت اليوم، العدد 1422، 1982/6/20.
84. الحجاج، خليل، دور الحرب العراقية الإيرانية في تأزيم العلاقة بين العراق ودول الخليج العربي، مجلة المنار، 13(7)، 2007.
85. دويتشه بنك: "الأجيال الكويتي" خامس أكبر صندوق حكومي في العالم. الأسواق العربية. الإثنين 08 أكتوبر 2007م.
86. الرمحي، محمد، النفط والعلاقات الدولية –وجهة نظر عربية–، مجلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982.
87. الشايجي، عبد الله خليفه، العلاقات الكويتية –العراقية، مجلة آراء حول الخليج، الإمارات العربية المتحدة، العدد 7، 2005.
88. الشرعة، علي، أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية 1990–2005، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، 14(2).
89. الشرق الأوسط، وفد الصندوق الكويتي يوقع ثلاث اتفاقات تنموية مع لبنان، 22 يوليو 2015.
90. شهاب، حميد، العلاقات الكويتية –الإيرانية في ظل الحرب العراقية الإيرانية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 7، حزيران 1990.
91. شهاب، سلام جبار، الدولة الريعية وصياغة النظم الإقليمية (دول الخليج أنموذجاً)، مجلة السياسة والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 21، 2012، ص 137–166.
92. صحيفة الأهرام المصرية، ردة فعل الجنابي المصري في الغزو العراقي، 20 يناير 2013.
93. صحيفة القبس الكويتية، المياه الجوفية.. ثروة الكويت الكامنة.. من يستغلها، الأربعاء 27 أغسطس 2008، السنة 37، العدد 12.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

94. صحيفة القبس الكويتية، العدد (3175) الصادرة في 1981/3/16م.
95. صحيفة القبس لاريجاني: نؤمن بحكمة وحصافة سمو الامير تجاه الاحداث الراهنة بالمنطقة، الكويتية، 2015/3/10.
96. صحيفة القبس، الكويت تقر مليوني دولار مساعدة عاجلة إلى السودان، العدد 15135، 2006/8/25.
97. صحيفة اليوم، 900 مليون دولار أمريكي من صندوق التنمية الكويتي للمغرب، العدد 10759، 29 نوفمبر 2002، نقلاً عن كونا.
98. الصراف، ليلى وشعبان، لؤي، محمد الصباح: الكويت ستعود درة الخليج وخطة التنمية ستترجم ذلك، جريدة القبس، العدد 13470، تاريخ النشر 2010/11/29.
99. عبد الجواد، حسام، ارتفاع الاستثمارات الكويتية بالخارج، صحيفة الرأي اليوم، 24 يونيو 2014.
100. عثمان، تيسير محي الدين، جامعة الكويت بالسودان، جريدة سودانيل صحيفة إلكترونية، 23 يونيو 2010.
101. الغبرا، شفيق، المعارضة في دولة الكويت وآفاق الحراك الشعبي، جريدة الوسط، العدد 3716، 2011/11/9.
102. قانون رقم 56 لسنة 1996 في شأن إصدار قانون الصناعة (رقم: 56 / 1996). شبكة المعلومات القانونية.
103. الكفري، مصطفى العبد الله، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 840، 2004.
104. كونا، 2012، العدد لار 041540114.
105. كونا، مركز طبي في لبنان بمنحة كويتية، 2015/1/17.
106. كونا، وزير الخارجية السوداني يشيد بالعلاقات المتينة بين الكويت والسودان، العدد لار 271114، 2000/6/27،.
107. الكويت–صحيفة رأي اليوم، الكويت السابعة عالمياً في الاستثمارات الخارجية الأجنبية، 24 يونيو 2015، نقلاً عن وكالة الأنباء الكويتية (كونا).
108. محمد، جاسم محمد، واقع العلاقات العربية – الإيرانية في منطقة الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع، جامعة البصرة، 1981.
109. مؤشرات الأداء الاقتصادي في الكويت، بنك الكويت الوطني، مكتب الإحصاءات المركزي، منشورة في جريدة الرأي الكويتية، العدد الصادر في 2008/7/9.
110. ناصوري، أحمد، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، المجلد 21، العدد الأول، 2005.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

111. الوكالات، السودان والكويت يوقعان عدداً من اتفاقيات التعاون، 10 فبراير 2015.
112. وكالة الأناضول، لا منح مالية لمصر بعد اليوم، 1 فبراير 2015.
113. وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، العدد 6، نشرة أخبار 2001/9/12.
114. وكالة الأنباء الكويتية، 2ر9 مليار دينار خسارة شركات الاستثمار الكويتية خلال ستة أشهر. 2009/03/24.
115. وكالة الأنباء الكويتية، شركات الأغذية تحقق 2ر58 مليون دينار أرباحاً في النصف الأول من 2007. 16 أغسطس 2007.
116. وكالة أنباء شينخوا، تأثر سوق التأمين في الكويت بالأزمة المالية العالمية بنسبة 20 في المائة. 18 مايو 2009.

- مراكز الدراسات والتقارير والمؤتمرات:

117. بيليس، جون وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2004.
118. تقرير معلومات: النفط بالخليج، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.
119. التميمي، عبد المالك خلف، المجتمع المدني في الكويت منذ الاستقلال إلى الاحتلال (1961-1990)، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 2008.
120. الجمل، مايسة، النخبة السياسية في مصر -دراسة حالة للنخبة الوزارية، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
121. خميس، خلود محمد، السياسة الخارجية المعاصرة لجمهورية جنوب أفريقيا تجاه دول الخليج العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد (48)، جامعة بغداد، د. ت.
122. سبونيك، هانز كريستوف فون ، تشريح العراق: عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو، ترجمة: أحمد حسن وعمر الأيوبي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
123. سعد، فيصل، عوامل التخلف وقصور مدرسة التبعية، قضايا فكرية، فبراير، 2005.
124. سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، ط1، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1989.
125. سويد، ياسين، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج "واقع وخيارات"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
126. الشافعي، عمر. التقرير السنوي للأداء الإنتاجي لقطيع الأبقار بمزارع الأبقار وإنتاج الحليب باتحاد منتجي الألبان الطازجة بالصليبية لعام 2007. الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية. فبراير 2008.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

127.شتا، أحمد عبد الونيس، 'العلاقات الكويتية – العراقية 1963–1990'، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1993.
128.شتا، أحمد عبد الونيس، 'العلاقات الكويتية – العراقية 1963–1990'، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1993.
129.الطناجي، محمد، النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار (1911–1990م)، ط1، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2011.
130.عبد السلام، مصطفى، المساعدات الخليجية لمصر: التقديرات وسيناريوهات المستقبل، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2015.
131.عليان، حمزة، العلاقات الكويتية اللبنانية (1962–2000) التشابه والقدر المشترك، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000.
132.الغالي، عبد الرحمن، انعكاس السياسية الداخلية للدول على سياستها الخارجية: الإنقاذ كمثال، ورقة عمل لورشة العلاقات الخارجية للمؤتمر العام السادس لحزب الأمة، 2003.
133.غيلبين، روبرت، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2004.
134.الفقير، حسين طه والشراح، رمضان علي، الكويت والتنمية العربية –تونس–، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994.
135.المحارب، عبد الله، الكويت ومصر –دراسة توثيقية في العلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2009.
136.مركز الدراسات والأبحاث، السياسة الخارجية، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة، 2008.
137.الموسوعة الفلسفية، الجزء الثاني – القسم الثاني، معهد الإنماء العربي، 1988.
138.يوسف، أحمد، النظام الدولي والنظام العربي، بحث في أنماط الارتباط، في: الوطن العربي والمتغيرات العالمية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1995م.

– الهيئات الحكومية والدولية:

139.إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA، المصدر: h□p://goo.gl/N1E32O
140.الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الإطار العام لخطة التنمية الخمسية (2010–2014)، يونيو 2009.
141.الأمم المتحدة، الكويت، التقرير الدوري الثاني لدولة الكويت بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2010.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

142.أوبك: حصة احتياطي النفط الخام العالمي، 2014.
143. البنك الدولي، قائمة الدول حسب الاحتياطي النفطي المؤكد، 2014.
144.البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2015، المصدر: http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD.
145.بنك الكويت المركزي (التقرير السنوي 2001-2007).
146.بنك الكويت المركزي (التقرير ربع السنوي يناير-مارس 2012)
147.بيانات لوكالة الطاقة الأمريكية، ديسمبر عام 2011.
148.الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية التوزيع الجغرافي والقطاعي للقروض حتى 02-07-2009.
149.الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، إطلالة على مسيرة الصندوق، الكويت، 2009.
150.الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، القروض والمنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتى عام 2013، الكويت.
151.الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، القروض والمنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتى عام 2012، الكويت.
152.الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، لمحة عن عمليات الصندوق الكويتي، الكويت، 2013.
153.الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، معلومات أساسية، الكويت، 2010.
154.الصندوق الكويتي للتنمية، القروض والمنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتى 31 مارس 2011، الكويت، 2000.
155.النشرة الإحصائية الفصلية، أكتوبر- ديسمبر 2013، بنك الكويت المركزي.
156.النشرة الإحصائية الفصلية، أكتوبر- ديسمبر 2013، بنك الكويت المركزي.
157.الهيئة العامة للاستثمار، دعامة الحاضر والمستقبل، 1995.
158.الهيئة العامة للمعلومات المدنية، الإدارة العامة للإحصاء، 2012.
159. وكالة الطاقة الأمريكية، ديسمبر عام 2011.
160.وكالة الطاقة الأمريكية، ديسمبر عام 2013.

- الإنترنت:

177. إبراهيم، أسامة، الاستثمارات الكويتية تطال 45 دولة، موقع العربي الجديد، 2014، استرجع بتاريخ 2015/7/2، المصدر: http://www.alaraby.co.uk/supplements/2014/11/19/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84-45-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

178. أبورمان، محمد، من الاحتواء الى تغيير الانظمة –السياسة الامريكية في الشرق الاوسط بعد11 ايلول، على الموقع: Islamtoday.net/files/september11/research3.html

الأصول الفلسفية للنظرية القومية العربية، جريدة الغد، فبراير 2005، استرجع بتاريخ 2015/5/23، المصدر: http://www.alghad.com/m/articles/553030-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9?s=f3d830d2c5109f3dba8ea65b5fb5f9b3

180. أوابك، نبذة تاريخية– تعريف المنظمة، 2014، استرجع بتاريخ 2015/6/28، المصدر: http://www.oapecorg.org/ar/Home/About-Us/History

181. البدر، عبد الوهاب، المدير العام للصندوق الكويتي، صندوق التنمية: إنجاز 76 مشروعاً تنموياً في لبنان بتكلفة 300 مليون دولار، موقع سيف نيوز، استرجع بتاريخ 2015/7/15، المصدر: http://seifnews.com/news/kuwait/77894

182. البدري، محمد عبد الستار، الهيمنة والقوة، جريدة الشرق الأوسط الدولية، العدد 12232، 25 مايو 2012، استرجع بتاريخ 2015/5/7، المصدر: http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&issueno=12232&article=678806#.VU6CG_mqqko

183. البغيلي، محمد، نظرة عامة على اقتصاد الكويت، 2012، استرجع بتاريخ 2015/6/17، المصدر: http://kuwaitona.net/index.php/kuwait2/economy

184. بوصليب، فيصل، البعد الإنساني في سياسة الكويت الخارجية، مجلة الكويت، العدد 373، 2014. المصدر: http://www.kuwaitmag.com/index.jsp?inc=5&id=13156&pid=4595

185. توقه، حسين عمر، عملية صنع السياسة الخارجية، 2013، استرجع بتاريخ 2015/6/2، المصدر: http://www.allofjo.net/index.php?page=article&id=54142

186. الجزيرة نت، الشيخ جابر الأحمد الصباح، 2001، استرجع بتاريخ 2015/4/5، المصدر: www.aljazeera.net/news/arabic/2001/9/21/الشيخ-جابر-الأحمد-الصباح

187. حكاية تأسيس بنك الكويت الوطني، استرجع بتاريخ 2015/5/28، المصدر: http://www.kuwait.nbk.com/about/profile/history_ar_ae.aspx

188. حمادي، سعدون، قراءات في الفكر القومي العربي، 2010، استرجع بتاريخ 2015/6/19، المصدر: http://atabi.boardconception.com/t72-topic

189. حمشي، محمد، الاتجاه الماركسي للتنظير في العلاقات الدولية، استرجع بتاريخ 2015/5/3، المصدر: http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:O2eFrwAnJ_oJ:www.mhamchi.yolasite.com/resources/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D8%25AA%25D8%25AC%25D8%25A7%25D9%2587%2520%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D8%25A7%25D8%25B1%25D9%2583%25D8%25B3%25D9%258A%2520%25D9%2584%25D9%2584%25D8%25AA%25D9%2586%25D8%25B8%25D9%258A%25D8%25B1%2520%25D9%2581%25D9%258A%2520%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B9%25D9%2584%25D8%25A7%25D9%2582%25D8%25A7%25D8%25AA%2520%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AF%25D9%2588%25D9%2584%25D9%258A%25D8%25A9.doc+&cd=1&hl=en&ct=clnk&gl=jo

190. الخرافي، عبد المحسن عبد الله الجار الله، رواد الاقتصاد الإسلامي المنطلقون من تجربة بيت التمويل الكويتي "بيتك"، الموقع الرسمي لبيت التمويل الكويتي، استرجع بتاريخ 2015/5/28، المصدر: http://www.kfh.com/AboutUs/kfh-start/P-17-55.pdf

191. الخليل، معمر فوزي، تسلسل تاريخ لأهم أحداث احتلال العراق، موقع المسلم، 2003، استرجع بتاريخ 2015/4/16، المصدر: http://www.almoslim.net/node/85301

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

192. خميس، خلود محمد، دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية تجاه أفريقيا بعد عام 2003، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، استرجع بتاريخ 2015/6/2، المصدر: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=94800

193. الريع الاقتصادي، منتدى ستار تايمز، 2012، استرجع بتاريخ 2015/6/29، المصدر: http://www.startimes.com/f.aspx?t=30858130

194. ستيفن وولت،" العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زياني، نقلاً عن موقع: http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.

195. السلمي، عبد الرحمن بن صمايل، الليبرالية نشأتها ومجالاتها، 2011، استرجع بتاريخ 2015/4/13، المصدر: http://alsalhenway.com/play.php?catsmktba=46383

196. السياسة الخارجية ودعم الاستقرار الإقليمي، المحور الأول من برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الثاني عشر، 2009/2008 – 2012/2011، ص 17-18. المصدر: http://www.kna.kw/pdf/govplan12_2/17-govplan12-2_1st%20axis.pdf

197. شركة نفط الكويت، وعد واكتشافات، 2012، استرجع بتاريخ 2015/7/2، المصدر: http://www.kockw.com/sites/AR/Pages/Profile/History/OilDiscovery.aspx

198. الصايغ، بكري 10 اغسطس 1990 انعقاد مؤتمر القمة الطارئ بشأن غزو العراق للكويت وفضيحة وفد السودان!، مؤتمر القمة الطارئ المنعقد في 10 أغسطس 1990 بشأن غزو العراق للكويت، 2005، المصدر: http://sudaneseonline.com/board/140/msg/10-%D8%A7%D8%BA%D8%B3%D9%80%D8%B7%D8%B3-1990-%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%80%D8%A4%D8%AA%D9%80%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%80%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%80%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D8%A6-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%BA%D9%80%D8%B2%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%84%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D9%88%D9%81%D8%B6%D9%80%D9%8A%D8%AD%D8%A9-%D9%88%D9%81%D9%80%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86!-1186777749.html

199. الصباح، ناصر المحمد، بالحقائق والأرقام.. 49 عاماً من عطاء الصندوق الكويتى للتنمية بدأ بمشروع سكك حديد السودان وتطوير قناة السويس وقام بمد عملياته لتشمل آسيا وأفريقيا وحتى عمق أوروبا كأول مؤسسة تبدأ من دولة نامية، اليوم السابق، 13 يناير 2011، استرجع بتاريخ 2015/7/9، المصدر: http://www.youm7.com/story/2011/1/13/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-49-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%8B-%D9%85%D9%86-%D8%B9%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8/335573#.Va2sqfmqqko

200. صحيفة الشعب اليومية أونلاين، الهيئة العامة للاستثمار في الكويت تقيم مكتباً في الصين يهدف إلى فتح أسواق آسيا، 2011/10/11، استرجع بتاريخ 2015/7/3، المصدر: http://arabic.people.com.cn/31660/7614124.html

201. الطائي، ذياب فهد، المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي، 2010، استرجع بتاريخ 2015/6/29، المصدر: http://www.odabasham.net/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9/57967-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A.

202. طلال عبد المعطي مصطفى، دراسات اقتصادية اجتماعية، التنمية بين التحديث والتبعية، استرجع بتاريخ 2015/4/15، المصدر: www.albaath.news.sy/user

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

203. عبد الحليم، سميحة، انتصارات أكتوبر.. ومعنى التضحية، أخبار مصر، 2014، المصدر: http://www.egynews.net/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%B1-%D9%88%D9%85%D8%B9%D9%86%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AD%D9%8A%D8%A9/

204. عرار، عبد العيز أمين، القومية العربية بين دلالة المصطلح "القومية" و "نظرية القومية"، نقلاً عن مجلة البيادر السياسي، مدينة القدس 4 كانون الثاني 1986. شبكة البصرة، استرجع بتاريخ 2015/5/29، المصدر: http://www.albasrah.net/ar_articles_2011/0811/3rar1_060811.htm

205. العرب خريف الأسواق المالية، عمان، 2015، المصدر: http://www.alghad.com/prints/567012-%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9?s=b2f92d9e8cbaa2822381cef323b81178

206. عرفات، محمود، حظر البترول العربي 1973.. الحقيقة بعيداً عن الأسطورة، موقع شباب الشرق الأوسط، 2013، استرجع بتاريخ 2015/7/2، المصدر: http://ar.mideastyouth.com/?p=29856

207. العنزي، ابتسام، سياسة الكويت الخارجية، موقع الجامعة العربية المفتوحة، 2011، استرجع بتاريخ 2015/6/8، المصدر: http://aou-q8.com/vb/threads/2938/

208. العنزي، أحمد وليد، النظم السياسية والنظام السياسي الكويتي، مجلة نبراس الإلكترونية الطلابية، 2014، استرجع بتاريخ 2015/7/13، المصدر: http://nebras.nuks.org/?p=16340

209. عواصم- وكالات، هبوط أسعار النفط تؤدي إلى خسائر حادة بالبورصات العربية، 2014/10/16، صحيفة القدس العربي، المصدر: http://www.alquds.co.uk/?p=236135

210. الغبرا، شفيق ناظم، بلقزيز، عبد الإله، القومية العربية، مركز دراسات الجزيرة، الاتجاه المعاكس، 2005، المصدر: http://www.aljazeera.net/programs/opposite-direction/2005/5/1/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

211. غيّوم، اكزافييه، ترجمة: قاسم المقداد، "العلاقات الدولية"، مجلة الفكر السياسي تصدر عن اتحاد الكتاب العرب العدد 11-12 مزدوج، دمشق سنة 2003. نقلا عن موقع: http://www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12-004.htm

- فرهود، قحطان أحمد، العلاقات الكويتية – الايرانية 1961 – 1990 دراسة تاريخية، المرجع السابق، المصدر: http://alemarageography.yoo7.com/t100-topic.

- قرياقوس، سعد داود، مسؤولية القيادة الإيرانية في شن الحرب على العراق وإطالتها، شبكة ذي قار، 2010، استرجع بتاريخ 2015/3/29، المصدر: http://www.dhiqar.net/Art.php?id=18591

214. الكلاوي، محمد، سياسة الاستثمار في الجزائر وخدمات التنمية، منتديات الوزير، 2008م ص2-8. المصدر: http://vb1alwazwer.com.133718htm.

215. الكويت الأولى عربياً في حجم الاستثمارات الخارجية. موقع RT، 2014/6/27، استرجع بتاريخ 2015/6/13، المصدر: http://arabic.rt.com/news/750793-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

216. كيف ساهمت الكويت في دعم الاقتصادي المصري بعد 30 يونيو، موقع دوت مصر، استرجع بتاريخ 2015/7/9، المصدر: http://www.dotmsr.com/details/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AF%D8%B9%D9%85%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-30-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88

محبوب، عبد الحفيظ، أين يتجه الحراك السياسي في الكويت، مقال منشور، 2012، استرجع بتاريخ 2015/4/19، المصدر: http://www.globalarabnetwork.com.

218. محمود، محمد، الجذور الفكرية للمنظور الماركسي في العلاقات الدولية، أبحاث ودراسات الشؤون السياسية، 2014، استرجع بتاريخ 2015/5/3، المصدر: http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=79

219. المرهون، عبد الجليل زيد، أمن الخليج بين نظريات ثلاثة، صحيفة الرياض اليومية الإلكترونية، العدد 13766، 3 مارس 2006، استرجع بتاريخ 2015/5/7، المصدر: http://www.alriyadh.com/135135

220. المطيري، نايف والديحاني، ماجد ودشتي، إبراهيم، العلاقات الكويتية العراقية (الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، دراسات وبحوث، موقع مجلس الأمة، الكويت، نوفمبر 2003، استرجع بتاريخ 2015/4/14، المصدر: http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=831#sthash.FM4VgsTi.dpbs

221. معجم المعاني الجامع، معنى اقتصاد مزدوج، موقع المعاني، المصدر: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF+%D9%85%D8%B2%D8%AF%D9%88%D8%AC/?category=%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A+%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9

222. مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطه بها، الأكاديمية السورية الدولية، استرجع بتاريخ 2015/5/4، المصدر: http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id=7

223. مقترحات لتطوير هيكلية وآلية التعاون الدولي، هيئة تخطيط الدولة، إدارة التعاون الدولي، 2011. المصدر: http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:AAaiG0gyGHEJ:https://wikileaks.org/syria-files/attach/228/228644_1.doc+&cd=4&hl=en&ct=clnk&gl=jo

224. مقياس النظرية في العلاقات الدولية، جامعة عباس لغرور خنشلة، موقع منتدى طلبة جامعة خنشلة، 2014، استرجع بتاريخ 2015/5/7، المصدر: http://etude40.fanbb.net/t307-topic

225. مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، تاريخنا، 2014، استرجع بتاريخ 2015/6/29، المصدر: https://www.kpc.com.kw/ar/InformationCenter/Pages/Kuwait-Oil-History.aspx

226. نبذة عن شركة المزيني للصيرفة الموقع الرسمي لشركة المزيني للصيرفة، استرجع http://www.muzaini.com/Default.aspx?lang=ar

227. النتائج حرب تحرير الكويت وتأثيرها في النظام العربي والقضية الفلسطينية، موقع مقاتل الصحراء، استرجع بتاريخ 2015/4/14، المصدر: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/31/sec03.doc_cvt.htmhttp://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/31/sec07.doc_cvt.htm

228. الهياجنة، عدنان، مجلس التعاون الخليجي.. العيش تحت هاجس الأمن، موقع الجزيرة نت، استرجع بتاريخ 2015/6/29، المصدر: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/11e502d9-3263-47da-9ba9-b39b3d32077f

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

229. وزارة الخارجيـة الكويتيـة، حقـائق ومعلومـات، 2004، اسـترجع بتـاريخ 2015/7/7، المـصدر: {http://moi.gov.kw/portal/vArabic/ShowPage.aspx?objectID={D5432F01-9247-467D-A57D-E0B6AA71D1B6

230. وزارة الخارجية، الصندوق الكويتي للتنمية، الموقع الرسمي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، 2015، المصدر: http://www.mofa.gov.kw/Ar/Economy/Pages/Kuwaiti-development-fund.aspx

231.وزير التخطيط الأردني، مشاريع منحة صندوق التنمية الكويتي في الأردن، موقع الوكيل، 2015/3/17، المصدر: http://www.alwakeelnews.com/index.php?page=article&id=128429#.Va6u6fmqqkp

232. وولت، ستيفن، العلاقات الدولية، عالم واحد، نظريات متعددة. ترجمة: عادل زقاق وزيدان زيداني، المصدر: http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

233. ويكيبيـــديا الموســـوعه الحـــرة، الكويـــت، اســـترجع بتـــاريخ 2015/6/9، المـــصدر: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA#cite_note-7

234. ويكيبيـديا، دولـة الكويـت، الموسـوعة الحـرة، 2015، اسـترجع بتـاريخ 2015/7/10، المـصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9.

235. ويكيبيـــديا الموســـوعة الحـــرة، الماركـــسية، 2015، اســـترجع بتـــاريخ 2015/5/3، المـــصدر: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%B3%D9%8A%D8%A9

236. ويكيبيـديا الموسـوعه الحـرة، نظريـة التبعيـة، 2015، اسـترجع بتـاريخ 2015/4/28، المـصدر: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%B9%D9%8A%D8%A9

237. ويكيبيـديا، الهيئـة العامـة للاسـتثمار (الكويـت)، 2015، اسـترجع بتـاريخ 2015/7/3، المـصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1_(%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA

238. يوسف، محمد حسن، موسوعة المصطلحات الاقتصادية 2، مدير عام بنك الاستثمار القومي، موقع صيد الفوائد، استخرج بتاريخ 2015/3/29، المصدر: http://www.saaid.net/Doat/hasn/159.htm

- المراجع الأجنبية:

239. Altoraifi, Adel. Understanding the role of state identity in foreign policy decision-making. A Thesis Submitted to the Department of International Relations of the London School of Economics and Political Science for the degree of Doctor of Philosophy, London, 2012.

240. Altoraifi, Adel. Understanding the role of state identity in foreign policy decision-making. A Thesis Submitted to the Department of International Relations of the London School of Economics and Political Science for the degree of Doctor of Philosophy, London, 2012.

241. Baylis (John) & Smith (Steve), The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, (New York: Oxford University Press, 2nd Edition, 2001.

242. Edgar Furniss Jr. and R Snyder, an Introduction to Amercan foreign policy, (New York: Rinehart, 1985.

243. Fineman, Mark, Kuwait Stops Blacklisting Firms Trading With Israel : Mideast: Official Says Other Arab Nations Will Follow. But The Symbolic

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Move Doesn't End A Direct Embargo. Times Staff Writer, Nicosia, Cyprus, June 09, 1993.
a. G. Frank, latin Amercia undr devlopment and Revolaution Manthly Review London, 1969.
244. Hermann, M. Independence/ interdependence of action, in Patrick Callahan, L. Brandt, and M. Hermann, eds., Describing Foreign Policy Behavior, Sage: Beverly Hills, 1982.
245. Holsti, K. J., "Change in the international system: Interdependence, Integration and Fragmentation", In: Ole R. Holsti, R. Siverson, A. George (eds.), Change in the International System, (Colorado: Westview Press, 1980).
246. Hunter, Shireen, OPEC and the Third orld.
247. Huntzinger J .Introduction aux relations internationales. Paris Seuil .1987.
248. Kuwait Banking and Finance, The Library of Congress Countries of the World - 20 years of CIA World Fact Books, 1993, http://www.photius.com/countries/kuwait/economy/kuwait_economy_banking_and_finance.html
249. Kuwait Banking and Finance, The Library of Congress Countries of the World - 20 years of CIA World Fact Books, 1993, http://www.photius.com/countries/kuwait/economy/kuwait_economy_banking_and_finance.html
250. M. L. Ross, Does Oil Hinder Deomcracy?, World Politics. vol 53, No. 3, 2001.
251. Marquand, David, The Blair Paraox, Porspect, 1998.
252. Martin and Suan Tolchin, Buying into America: How Forign Money is Changing the face of out Nationm, New York: Times Books, 1988.
253. Renner Michael. Trensforming Security .IN .Edited by Starke Linda .The State of the World 1997.New York .1997.
254. Reuters, Kuwait's KIA assets up 14.4 pct at $264.4 bln, Kuwait, 20 Jun, 2008, http://in.reuters.com/article/2008/06/20/kuwait-assets-idINL2037679320080620?sp=true
255. Richard, P. Matiion, OPEC: Investments and the International Financial System, Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1985.
256. Robert Jervis, Realism, Neoliberalism, and Cooperation, International. Security, vol. 24، No. 1 (Summer 1999), p. 62.
257. Roussel Stéphane .O'Meara Dan .Le Libéralisme classique .Une constellation de théories. IN .Sous la direction de Macleod Alex . O'Meara Dan . Théories des relations internationales .CEPS .2007 .
258. Sciolino, Elaine, The outlaw state: Saddam Hussen's Quest for power and the gulf crisis, New York, Hon wiley Sons, Inc, 1991.
259. Stephen J. Majeski and Shane Fricks, Conflict and Cooperation in. International Relations, The Journal of Conflict Resolution, Vol. 39, No. 4 (Dec., 1995), p. 33.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

260. Syria Under Assad, Edited by Moshe Mooze adnd Avner Yaniv, London.
261. Thatcher, M, Kuwait Programme on Development, Govermence and Globalisation in the Gulf States Western Policies towards sovereign wealth fund equity investments: A comparison of the UK, the EU and the US, London, (LSE) London School of Economics and Political Science, Policy Brief number1, August 2012.
262. The Composition and Distrbution of Financial Assistance From Arab Com-tries and Arab regional Instutions, Working paper, july 1990.
263. The Demographic Profile of Kuwait. United Nations, World Population Policies, 2011. http://www.escwa.un.org/popin/members/kuwait.pdf
264. The Financial Times, February 22, 1988, p18.
265. The Financial Times, February 22, 1988, p18.
266. The New York Times, July 25, 1961, p5.
267. The New Yourk Times, 2 July 1961. p2.
268. The New Yourk Times, 12 July 1961. p3.
269. The New Yourk Times, 2 July 1961. p1.
270. The New Yourk Times, 4 June 1961. p1.
271. The New Yourk Times, June 27/1961. p1.
272. Travis, Rick. Problems, politics, and policy streams: A reconsideration US foreign aid behavior toward Africa. International Studies Quarterly, 2010.
273. United Nation, Security Council Official Records, New York: 957, the meeting, July 2 1961.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Researcher in this study aims to identify the impact of economic factors in the Kuwaiti foreign policy within the variables (oil, Kuwaiti Developmental Fund, foreign investment, and providing aid) , and to identify the most important economic factors, on the Kuwaiti foreign policy, and the yield of these factors on the state of Kuwait through historical stages that blows, specially the Iraqi invasion.

The study has gained importance as it follows decision-making methodology, and the analytical approach that leads to the use of scientific method of analysis using deduction and induction attempting to measure influence of the economic factors of in the Kuwaiti foreign policy, Among these factors (oil, Kuwaiti Developmental Fund, aid, and foreign investment)in successive stages (1961-2015). Kuwait follows a certain foreign policy with friendly and cooperative countries in order to create friendship and alliances through joint cooperation. in the light of the economic factors, a radical change may take place in Kuwaiti foreign policy due to economic factors, where those regional and international relations may play an important role in the internal and external stability, and achieve international standing among nations and Gain legitimacy for its internal and external entity. The most important economic factors is oil, and Kuwait depend on it as a basic income ,which plays an important role in enhancing its position among nations, and Well-being of its people, and providing assistance, grants and aid for the countries of the world. And the capital of the Kuwaiti Developmental Fund and investment comes mainly from oil revenues.

Current study may be helpful for researchers and scholars by providing an analysis of the impact of economic factors on the Kuwaiti foreign policy as an influential Determinants and tools ,that taking the attention of decision-makers in changes and trends process in the Kuwaiti foreign policy and in making

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

regional and international relations, and to clarify the relationship between economic factors and Kuwaiti Foreign Policy , and to confront neighboring , regional and international countries, and positive and negative impact on foreign policy by sharing experiences with many of the Arab and foreign States.

The most important findings of the current study ,are the influence of economic factors as an important and effective tools in the Kuwaiti foreign policy, and to guarantee the protection of state security from external threats, especially neighboring countries and maintain internal and external stability. And the establishment of an Arab and international economical and political alliances through economic diplomacy, in the light of the importance of economic factors as tools which have a significant role in Kuwaiti foreign policy, and to maintain the stability of the State of Kuwait political outer and inner threats and the political and economical impact of the Arab Spring effect on the trends of the Kuwaiti foreign policy. The study proved that during the Iraqi invasion of Kuwait in 1990, that financial security is an integral part of the political and military security success, although a number of Arab countries supported Iraq, but this is not a generalization but a passing phase, as Iraq was very powerful, and a prestigious state among Arabs and the world. Nobody can deny the importance of economic factors that strengthen friendship between the State of Kuwait and the countries of the world, and building international alliances to ensure stability and security internally and externally, and to preserve its existence among nations.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com